



الحرية الديمقراطية العدل الوطن المساواة الوحدة
 الحرية الديمقراطية العدل الوطن المساواة الوحدة
 الحرية الديمقراطية العدل الوطن المساواة الوحدة
 الحرية الديمقراطية العدل الوطن المساواة الوحدة
 الحرية الديمقراطية العدل الوطن المساواة الوحدة
 الحرية الديمقراطية العدل الوطن المساواة الوحدة
 الحرية الديمقراطية العدل الوطن المساواة الوحدة
 الحرية الديمقراطية العدل الوطن المساواة الوحدة
 الحرية الديمقراطية العدل الوطن المساواة الوحدة

المفاهيم السياسية والاجتماعية في الخطاب الصحفي

الزهران أحمد رشاد



الحرية
للنشر والتوزيع

المفاهيم السياسيّة والإجتماعيّة
في الخطاب الصحفيّ

**المفاهيم السياسية والاجتماعية
في الخطاب الصحفي**

الزهرء أحمد رشاد

الطبعة الأولى: ديسمبر 2020

رقم الإيداع: 2020/2486

الترقيم الدولي: 9789773195595

الغلاف: آية حـألفظ

© جميع الحقوق محفوظة للناسر

60 شارع القصر العيني - 11451 - القاهرة - مصر

ت: +20 2 27921943 - فاكس: +20 2 27947566

www.alarabipublishing.com.eg



بطاقة فهرسة

رشاد، الزهرء أحمد

المفاهيم السياسية والاجتماعية في الخطاب الصحفي، الزهرء أحمد رشاد، القاهرة:

العربي للنشر والتوزيع، 2020 - ص: سم.

تدمك: 9789773195595

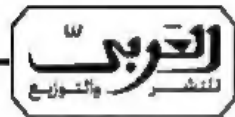
1- الصحافة - الجوانب السياسية

2- الصحافة - الجوانب الاجتماعية

أ- العنوان 070/449320

المفاهيم السياسيّة والإجتماعيّة في الخطاب الصحفيّ

الزّهاء أحمد رشاد



بسم الله الرحمن الرحيم

"فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي
الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ"

(الرعد:17)

صدق الله العظيم

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

أحمدُ الله، الذي ساعدني لإتمام هذا العمل، ويسر إجرائه في كل مراحله. وأتوجهُ
بِخَالِصِ الشُّكْرِ وَالتَّقْدِيرِ إِلَى الْأُسْتَاذَةِ:

د. راجية أحمد قنديل

الأستاذة يَقسِمِ الصَّحَافَةِ بِكُلِّيَّةِ الإِعلامِ، القِيَمَةُ العِلْمِيَّةِ والأَدَبِيَّةِ الرَّاقِيَةِ الَّتِي شَرُفْتُ
بِالتَّحَلُّمِ عَلَى يَدَيْهَا فِي مَرَحَلَتِي البِكَالُورِيُوسِ وَالدِّرَاسَاتِ العُلْيَا، وَلَمْ تَذَخَرْ وَقْتًا وَلَا جَهْدًا،
وَتَحَمَّلَتْ مَعِيَ الكَثِيرَ فِي سَبِيلِ إِتِمَامِ هَذَا العَمَلِ وَإِنجَازِهِ، فَجَزَّاهَا اللهُ عَنِّي كُلَّ الخَيْرِ.
كَمَا أَتَوَجَّهُ بِخَالِصِ الشُّكْرِ لِلْأُسْتَاذَةِ:

د. ليلى محمد عبد المجيد

أُسْتَاذَةُ الصَّحَافَةِ وَالْعَمِيدَةُ السَّابِقَةُ لِكُلِّيَّةِ الإِعلامِ، عَلَى مَا قَدَّمْتَهُ لِي مِنْ مُلَاحَظَاتٍ
أَسَهَمَتْ فِي إِثْرَاءِ هَذَا العَمَلِ، إِلَى جَانِبِ اسْتِفَادَتِي مِنْهَا عِلْمِيًّا وَإِنْسَانِيًّا، طَوَالَ فِتْرَةِ دِرَاسَتِي
وَعَمَلِي بِكُلِّيَّةِ الإِعلامِ، فَجَزَّاهَا اللهُ عَنِّي كُلَّ الخَيْرِ.
وَالشُّكْرُ مُوَصُولٌ إِلَى:

المهندس. يوسف سيدهم

رئيس تحرير صحيفة وطني والعاملين بالصحيفة على ما قدموه لي من تسهيلات
للحصول على أعداد الصحيفة، وأخص بالشكر:

أ. صالح سامي

إهداء

الشكر كل الشكر لكل أفراد أسرتي..

والدي.. والدتي.. اخوتي

لكل ما بذلوه معي في مراحل تعليمي المختلفة فجزاهم الله عنى كل الخير.
وفي النهاية أهدى هذا العمل إلى:

صغيرتي وحبيبتي رودي

مُقدِّمة

تتعدّد الوظائف والأدوار التي تقومُ بها الصحافةُ ووسائلُ الإعلام في المجتمعات الحديثة، حيث تتجاوز مجرد نقل الأخبار والمعلومات إلى المساهمة في التثقيف والتنوير، إلى جانب الشرح والتفسير والتحليل والمساهمة في إدارة الأزمات، وبيان مختلف جوانب القضايا والمفاهيم.

ودراسة المفاهيم السياسيّة والاجتماعيّة في الخطاب الصحفي من الموضوعات ذات الأهميّة، نظرًا لتفاعلها مع السّياق المجتمعي العام، والزمان والمكان، وتطوّرها بتطوّر الأحداث وألويات القضايا والاهتمامات المجتمعيّة، وما يفرضه ذلك على المعالجة الصحفيّة لهذه المفاهيم، وطرحها ومناقشتها في إطار مُتطلبات النشر الصحفي، وخصائص القراء ودوافعهم واحتياجاتهم، ومَدَى تفهُّم الكاتب لكلّ ذلك، والتزامه بمواثيق الممارسة المهنيّة، واهتمامه بتحليل وتفسير ما يجري من أحداث وقضايا في كلّ المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، خاصة تلك التي تكون محل الاهتمام لدى جماهير القراء والتي تطرحها وتفرضها الأحداث والقضايا المختلفة، وتحتاج إلى مزيد من الشرح والتحليل، والتعرّف على وجهات النّظر المُختلفة نحوها، خاصة تلك المفاهيم الجدليّة، أو التي تتراجع أولويّة الاهتمام بها، ثم تعودُ

لتطفو على السطح مرةً أخرى، وتحتاجُ إلى تفسيرٍ وتذكُّرٍ، أو تلك التي يكتنفها التطوُّر والتَّغيير على مرِّ الوقت، وما يتَّضح من معلومات تُصحَّح وتُضيف أو تنفي، بناءً على ما اتَّضح من معلومات، وما توافر من دلائل، وما أسفر عنه العلم والخبرات الحياتية.

ولما كان المفهوم مرناً يحتملُ التَّغيير والإضافة والحذف وإعادة الترتيب والنَّظر إليه والتعامل معه، من خلال منظورٍ مختلفٍ، وأُطرٍ جديدةٍ وزوايا مختلفةٍ، نظرًا لتفاعله مع الواقع السِّياسي والاجتماعي السائد، لذا كان الهدف الرئيسي لهذا الكتاب رصدَ المفاهيم السِّياسية والاجتماعية التي تضمَّنها الخطابُ الصحفي في عينةٍ من الصحف المصرية اليومية والأسبوعية، والكشف عن مدى التطوُّر الذي لحق بهذه المفاهيم، سواءً بالظهور أو الاختفاء، في ضوء ارتباطها بالأحداث السِّياسية والاجتماعية المطروحة، أو في ضوء اختلاف الصحف وتنوعها، أو في ضوء اختلاف الكُتَّاب وتوجُّهاتهم الفكرية وخلفياتهم التعليمية والثقافية، ومواقعهم الوظيفية.

وقد تمثَّلت عينةُ الصحف في صحفٍ "الأهرام"، و"الوقد"، و"الأهالي"، و"الشروق الجديد"، و"صوت الأمة"، بالإضافة لصحيفة "الحرية والعدالة" فترة حكم الإخوان المسلمين، وقد رُوعي في اختيار عينة الصحف تمثيلها لتوجُّهات وأنماط ملكية مختلفة، ما بين صحف قومية وحزبية وخاصة، بما يسمَح بالتنوع الفكري للصحف، وتناولها المفاهيم نفسها من زوايا مختلفة، تعكس اتجاهات كُتَّابها وتخصَّصاتهم وخلفياتهم.

وتمثلت العينة الزمنية لهذه الدراسة في الفترة ما بين عامي 2011 و2017، نظرًا لامتداد هذه الفترة الزمنية وتنوع الأحداث والقضايا، التي شهدها المجتمع المصري خلال هذه الفترة، لذا تقسيم هذه الفترة الزمنية الممتدة إلى أربع فترات زمنية فرعية الفترة الزمنية الأولى شملت العام ونصف التاليين على ثورة 25 يناير 2011 والتي تولى فيها السلطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بدءًا من يوم 11 فبراير 2011 وانتهت بإجراء الانتخابات الرئاسية في يونيو 2012 والفترة الزمنية الثانية التي تولى فيها الدكتور محمد مرسي مرشح الإخوان المسلمين حكم مصر والتي استمرت على مدار عام من يونيو 2012 وحتى يونيو 2013 ثم الفترة التالية على ثورة 30 يونيو 2013 والتي بدأت بتولى المستشار عدلى منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا في يوليو 2013 وحتى إجراء انتخابات الرئاسة في يونيو 2014 ثم الفترة الرئاسية الأولى للرئيس عبد الفتاح السيسي منذ إجراء الانتخابات الرئاسية يونيو 2014 وحتى نهاية فترة رئاسته الأولى 2017 قبيل الاستعداد للانتخابات الرئاسية عام 2018.

والهدف من ذلك المقارنة بين عرض هذه المفاهيم في فترات زمنية مختلفة، إلى جانب الكشف عن ترتيب المفاهيم وأولويات ظهورها واختلافاتها، طبقًا لأولويات الأحداث والقضايا المطروحة في كل فترة زمنية.

وينقسم هذا الكتاب إلى خمسة فصول رئيسية:

الفصل الأول:

عنوانه "الواقع السياسي والاجتماعي في مصر خلال الفترة من 2011 إلى 2017"، ويعرض الأحداث والقضايا، التي شهدتها المجتمع المصري في أربع فترات زمنية، حيث اشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث، يعرض كل مبحث كل فترة من هذه الفترات الزمنية.

الفصل الثاني:

فيعرض "المفاهيم السياسية والاجتماعية في الخطاب الصحفي المصري خلال الفترة من 2011 إلى 2017"، ويتضمن أربعة مباحث، يتضمن كل مبحث عرض وتناول المفاهيم السياسية والاجتماعية في الخطاب الصحفي في كل فترة زمنية من الفترات التي تنقسم إليها الدراسة.

الفصل الثالث:

"تطور المفاهيم السياسية والاجتماعية في الخطاب الصحفي المصري خلال الفترة من 2011 إلى 2017"، وتتمثل جوانب تطور المفاهيم بتطور المفاهيم في إطار اختلاف الأحداث واختلاف الصحف وتنوعها واختلاف الكتاب. ثم عرض النتائج العامة للدراسة التحليلية.

الفصل الرابع:

يتناول طرح وتقديم صحيفة الحرية والعدالة وصحيفة وطنى للمفاهيم المرتبطة بشكل الدولة وهويتها.

الفصل الخامس:

يتناول "معالجة الخطاب الصحفى لمفهوم الإرهاب خلال الفترة التالية على ثورة 30 يونيو 2013".

الفصل الأول

الواقع السياسي والاجتماعي في مصر خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2017 الأحداث والقضايا

تمهيد.

المبحث الأول: الأحداث والقضايا التي شهدتها المجتمع المصري في أثناء
الفترة من فبراير 2011، وحتى يونيو 2012.
المبحث الثاني: الأحداث والقضايا التي شهدتها المجتمع المصري أثناء
الفترة من يونيو 2012 إلى يونيو 2013.
المبحث الثالث: الأحداث والقضايا التي شهدتها المجتمع المصري في أثناء
الفترة من يوليو 2013 إلى يونيو 2014.
المبحث الرابع: الأحداث والقضايا التي شهدتها المجتمع المصري في أثناء
الفترة الرئاسية الأولى للرئيس عبد الفتاح السيسي من يونيو 2014 إلى
ديسمبر 2017

تمهيد

تتناول المؤلفة في هذا الفصل أبرز الأحداث والقضايا التي شهدتها المجتمع المصري منذ اندلاع الثورة المصرية في 25 يناير 2011 وحتى نهاية عام 2017 وذلك في ضوء الفترات الزمنية الأربع التي انقسمت إليها هذه الدراسة حيث تم عرض كل فترة زمنية في بحث من المباحث الأربعة التي اشتمل عليها هذا الفصل.

المبحث الأول: الأحداث والقضايا التي شهدتها المجتمع المصري في أثناء الفترة من فبراير 2011 وحتى يونيو 2012.

أ- الأحداث:

شهدت هذه الفترة التي استمرت على مدار العام ونصف العام، عدّة أحداثٍ مهمّة في تاريخ مصر، بدأت بمظاهراتٍ شعبيةٍ حاشدةٍ للمصريين بالقاهرة والمحافظات يوم 25 يناير 2011، أسفرت عن إعلان الرئيس الأسبق حسني مبارك تنحيه عن منصبه في 11 فبراير ونقل السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي اتخذ عدّة إجراءاتٍ لتعديل دستور عام 1971، كما شهدت هذه الفترة عدّة أعمالٍ عنفٍ وفوضى أمنية، وانتهت هذه الفترة بإجراء الانتخابات الرئاسية منتصف يونيو 2012، التي أسفرت عن فوز مرشح حزب الحرية والعدالة الدكتور محمد مرسي.

وهو ما سيتم إيضاحه تفصيلياً كما يلي:

بدأت أحداث هذه الفترة صباح يوم الثلاثاء 25 يناير 2011، باحتشاد عددٍ كبيرٍ من المتظاهرين، يُقدّرون بالآلاف بميدان التحرير بالقاهرة والميادين الكبرى بالمحافظات المختلفة، مثل السويس والإسكندرية وأسيوط، مطالبين بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير مزيدٍ من الحريات وحلّ مجلسي الشعب والشورى، وإنهاء حالة الطوارئ، ووقّعت اشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين،

وسقط مئات من القتلى والمصابين، وتصاعدت الأحداث مع تصاعد المواجهات بين الشعب والشرطة يوم الجمعة 28 يناير⁽¹⁾.

ومع انسحاب الشرطة هرب عدد كبير من السجناء، وحدثت فوضى أمنية، وظهرت عمليات البلطجة والسرقة والسطو على محلات الصرافة والبنوك واقتحام أقسام الشرطة والمستشفيات، وترويع المواطنين، فكّون المواطنون لجأاً شعبية لحماية الأنفس والممتلكات، مع وجود دبابات الجيش في بعض الأحياء السكنية والشوارع الرئيسية⁽²⁾.

وقام رئيس البلاد آنذاك حسني مبارك، بإلقاء خطابين يومي 28 يناير و1 فبراير، أعلن في الخطاب الأول إقالة الحكومة وتعيين السيد عمر سليمان نائباً لرئيس الجمهورية، وفي الخطاب الثاني أعلن عدم ترشّحه لفترة رئاسية جديدة. ومع استمرار المظاهرات الرافضة لاستمراره، أعلن السيد عمر سليمان يوم 11 فبراير، تخلي الرئيس عن منصبه، ونقل السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة⁽³⁾.

وكان موضوع تعديل الدستور من أهم الموضوعات المطروحة خلال هذه الفترة، حيث بدأت خطوات تعديل الدستور بإصدار المجلس الأعلى للقوات المسلحة قراره رقم 1 لسنة 2011، بتشكيل لجنة لتعديل الدستور، وذلك في 5 فبراير 2011، وانتهت اللجنة من عملها، وطُرح مشروع التعديلات الدستورية

(1) محمد يونس هاشم، "دروس من ثورة يوبو لثورة يناير"، القاهرة: دار زهور المعرفة، 2012، ص. 146-147.
(2) عماد جاد وآخرون، "التقرير الاستراتيجي العربي 2012/2011"، مركز اسراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2013، ص. 427.
(3) أحمد مجدى حجازي، "الثورة المصرية علامة حضارية فارقة"، مجلة الديمقراطية، مجلد 11، عدد 42، 2011، ص. 33-48.

للاستفتاء يومَ 19 مارس، وتمَّ إقراره ليتمَّ إصدارُ الإعلانِ الدُّستوري في 30 مارس، الذي تضمَّن تنظيمَ اختيارِ رئيسِ الجمهوريّة ونوابه، وإدارة انتخابات الرّئاسة، ومدة الرّئاسة، وكيفيّة وضعِ دُستور جديدٍ للبلاد⁽¹⁾.

وكانت الخطوة التالية لتعديل الدُستور هي صدور وثيقة الأزهر في يونيو 2011، المعبرة عن رأي مشيخة الأزهر، للاسترشاد بها عند وضعِ دُستور البلاد، شارك في إعدادها شيوخ وعلماء الأزهر وعددٌ من مثقفي مصر ورموزها⁽²⁾، كما صدرت وثيقة علي السّلمي للمبادئ فوق الدُستوريّة في نوفمبر 2011، للاسترشاد بها عند صياغة دُستور جديدٍ للبلاد، وأكدت في نصوصها مدنيّة الدولة⁽³⁾.

كما شهدت هذه الفترة البدء في محاكمة الرئيس الأسبق حُسني مُبارك ونجليه ومجموعة من الوزراء والمسؤولين الذين ينتمون إلى عهده، حيث بدأت إجراءات المحاكمات بقرار النائب العام بمنع 43 وزيرًا من السّفر إلى الخارج في فبراير 2011، تلا ذلك التحفظ على أموال مُبارك، ثم قرار النائب العام بحبسه ونجليه 15 يومًا على ذمة التّحقيقات في أبريل 2011، بتّهمة إطلاق النّار على المتظاهرين، وبدأت جلساتُ محاكمته يوم 3 أغسطس من العام نفسه، في تهم تتعلّق بقتل المتظاهرين والفساد المالي وإهدار المال العام،

(1) طارق الرّقاعي وآخرون، "مصر على طريق الديمقراطية: استفتاء 2011"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، 2011، ص3.

(2) وثيقة الأزهر حول مستقبل مصر، لجنة التنسيق بين مشيخة الأزهر ومكتبة الإسكندرية، متاح على الرابط: <https://www.bibalex.org>

(3) عماد جاد وآخرون، مرجع سابق، 2013، ص308.

وأصدرت محكمة الجنايات الحكم بسجنه 25 عامًا يوم 2 يونيو 2012، إلا أنه تم النقص على الحكم⁽¹⁾.

كما صدر عدد من الأحكام القضائية ذات الأهمية خلال العام ونصف العام، التاليين على ثورة 25 يناير، منها حكم محكمة القضاء الإداري بحلّ الحزب الوطني في 16 أبريل 2011، والحكم بحلّ المجالس الشعبية المحلية في 28 يونيو 2011⁽²⁾.

وكانت المظاهرات الاحتجاجية لفئات من العمال والمهنيين من أبرز ما ميّز هذه الفترة التي امتدت على مدار العام ونصف العام، للمطالبة بتحسين أوضاعهم، والتثبيت، وتوفير فرص عمل، ورفع الحد الأدنى للأجور، وتنوعت ما بين وقفات احتجاجية أو مظاهرات أمام المصالح والمؤسسات الحكومية، ووصلت إلى الإضراب في بعض الأحيان، وقطع الطرق بين المحافظات، وكان من أبرز هذه التظاهرات احتجاجات العمال، مثل عمال الكهرباء والزراعة والاتصالات والتعليم ومظاهرات المعلمين والإداريين بوزارة التعليم، ومظاهرات نظمها حملة الماجستير للمطالبة بإيجاد وظائف لهم، ومظاهرات نظمها خريجو كليات الحقوق، للمطالبة بالتعيين في الهيئات القضائية، بالإضافة إلى مظاهرات نظمها ضباط الشرطة، للمطالبة بتحسين أوضاعهم، ورفع أجورهم،

(1) المرجع السابق نفسه، ص445.

(2) علاء فتح الله وآخرون، "ثورة 25 يناير في عام"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء 2012، ص4.

ومظاهرات نظّمها العاملون بالعقود المؤقتة للمطالبة بالتثبيت، واستمرت هذه المظاهرات طوال العام ونصف العام التاليين على الثورة⁽¹⁾.

كما وقعت مجموعة من أعمال الفوضى والشغب والاشتباكات بين الشرطة ومُتظاهرين، من أبرزها اقتحام مبنى السفارة الإسرائيلية بالقاهرة، الذي وقع في سبتمبر 2011، احتجاجاً على مقتل ثلاثة جنود مصريين برفح في أغسطس من العام نفسه، والاعتصام بشارع محمد محمود في نوفمبر 2011، الذي شهد أعمال عنف وشغب وسحل للمتظاهرين، تلاه اعتصام أمام مجلس الوزراء، ثم حريق المجمع العلمي نهاية عام 2011⁽²⁾.

كما وقعت اعتداءات على عدد من الكنائس، منها ما تم من هدم كنيسة صول في أطفح بحلوان مارس 2011، وتولت القوات المسلحة ترميم الكنيسة، وكذلك الاعتداء على كنيسة بمنشأة ناصر في مارس أيضاً من العام نفسه، مما أسفر عن سقوط 13 قتيلاً، وما يزيد على مائة مصاب، فضلاً عن احتراق 20 منزلاً، كما وقعت احتجاجات بمحافظة قنا، احتجاجاً على تعيين محافظ مسيحي، حيث تم قطع خطوط السكك الحديدية والطرق العامة، مما أسفر عن سقوط عشرات القتلى والمصابين⁽³⁾.

(1) Elizabeth Barber and others, "chronology: April 16, 2011-July 15, 2011", In the Middle East Journal, Vol. 65, No. 4, 2011, pp619-668.

(2) عماد جاد وآخرون، مرجع سابق، 2013، ص 474.

(3) شريف درويش النان وأسماء فؤاد حالف، "قراءة واقعية في تاريخ الفتنة الطائفية وواقعها المعاصر في مصر"، بحث منشور على موقع المركز العربي للبحوث ودراسات تاريخ زيارة الموقع 28 يوليو 2016 متاح على الرابط:

<http://www.nerseg.org/40312>

كما وقعت أحداث كنيسة المارينا بـأسوان في أكتوبر من عام 2011، من هدم لأحد المباني التي كانت مخصصة لصلاة المسيحيين، ممّا أدّى إلى اعتراض عدد كبير من المسيحيين على ذلك، فنظّموا اعتصامًا أمام مبنى التلفزيون بماسبيرو في أكتوبر من عام 2011، وانتهى الأمر بمواجهات بين القوات المسلحة والمتظاهرين، وسقط المئات من القتلى والمصابين⁽¹⁾.

كما شهد العام ونصف العام التاليين على ثورة 25 يناير، إجراء الانتخابات البرلمانية بغرفتيه (الشعب والشورى)، التي تمت على ثلاث مراحل، بدأت يوم 28 نوفمبر 2011، وانتهت يوم 11 يناير 2012، وأسفرت عن فوز أحزاب التيار الديني بأغلب مقاعد البرلمان، إلا أنّ البرلمان لم يستمر سوى 144 يومًا في الانعقاد، نتيجة صدور حكم بحله في 14 يونيو 2012، لعدم التمثيل العادل للفردى والقوائم بالانتخابات⁽²⁾.

من ناحية أخرى قامت السلطات المصرية في 26 يناير 2012 بمنع ستة مواطنين أمريكيين من مغادرة البلاد جراء اتّهامهم بتلقي تمويل بطرق غير قانونية، ورغم ذلك سُمح لهم بمغادرة البلاد يوم 1 مارس 2012⁽³⁾.

(1) عماد جاد وآخرون، مرجع سابق، 2013، ص 450، 451.

(2) علاء فتح الله وآخرون، مرجع سابق، ص 5.

(3) عماد جاد وآخرون، مرجع سابق، 2013، ص 309.

ب- القضايا التي أثارها الأحداث التي وقعت خلال الفترة من فبراير 2011 إلى يونيو 2012:

بناءً على الرّصد السّابق للأحداث التي شهدتها المجتمع المصريّ خلال هذا العام، يُمكن استخلاص أبرز القضايا التي أثارها هذه الأحداث لدى الرّأي العامّ المصريّ، والتي بدورها كانت موضوعاً للمفاهيم السّياسيّة والإجتماعيّة التي تناولتها الصّحف وقد تم الاعتماد في هذا الجزء على المصادر التالية⁽¹⁾. وفي ضوء ذلك تم استخلاص هذه القضايا:

1- قضية شكل الدّولة وطبيعة نظام الحكم:

كانت قضية شكل الدّولة المصريّة بعد ثورة 25 يناير 2011 واحدة من أبرز القضايا المطروحة، خاصة مع الخطوات التي اتّخذت لتعديل دُستور مصر الصادر عام 1971، بدءاً بقرار المجلس الأعلى للقوات المسلّحة بتشكيل لجنة لتعديل الدُستور ذات توجّه إسلاميّ، برئاسة المستشار طارق البشري، وعضوية أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين.

(1) تم الاعتماد على المصادر التالية

- عماد جاد وآخرون، "التقرير الاستراتيجي العربي 2012/2011"، مركز لدراسات السّياسية والاستراتيجية بالأهرام، مرجع سابق، القاهرة، 2013.

- علاء فتح الله وآخرون، "ثورة 25 يناير في علم"، تقرير صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، 2012.

- هشام عبد العزيز، "موسوعة ثورة يناير، الجزء الأول (أ-ث)"، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، 2012.

صاحب استفتاء التعديلات الدستورية في 19 مارس 2011، حشد ديني، وتصاعدت القضية مع فوز التيار الديني بأغلبية البرلمان بغرفتيه (الشعب والشورى)، وتخوف التيارات المدنية من أحزاب يسارية وليبرالية وقوى شبابية من غلبة التيارات الدينية على لجنة كتابة الدستور، وكيف سيتم صياغة ما يتعلق بمدينة مصر في الدستور الجديد، ونتيجة لذلك صدرت عدة وثائق للاسترشاد بها عند كتابة الدستور، مثل وثيقة الأزهر المعبّرة عن رأي الأزهر، ووثيقة الدكتور علي السلمي، وكان النص على مدينة الدولة موضع الخلاف بين القوى السياسية والشعبية، هل سيتم النص على أن مصر دولة مدنية، أم ذات مرجعية إسلامية؟

من ناحية أخرى، برز الخلاف حول طبيعة حاكم مصر، هل سيكون حاكمًا مدنيًا أم عسكريًا، أم سيتولى رئاسة مصر مجلس مدني منتخب؟ وما مؤهلات هذا الحاكم، وخلفيته الفكرية والتعليمية، وموقعه الوظيفي؟

2- قضية ضرورة تحقيق المواطنة، والمساواة وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الجنس، أو الدين، أو اللون، أو لأي اعتبار آخر:

طُرحت قضية المواطنة بين السياسيين والمواطنين خلال العام ونصف العام التالية على الثورة على أكثر من مستوى، فمن ناحية كآلية للحد من الاحتقان الطائفي، وكفالة حقوق جميع أفراد المجتمع، من مسلمين ومسيحيين، خصوصًا مع الاعتداء على دور العبادة للمسيحيين، ومن جهة أخرى لدعم حقوق المرأة، خصوصًا مع مشاركة المرأة في ثورة 25 يناير، وبروز دورها السياسي إلى جانب دور الشباب، الذين كانت مشاركتهم هي المحرك

الرئيسي لثورة 25 يناير، وكونوا عددًا من القوى الشبابية بعد الثورة، فكانت قضية تمكين جميع الفئات، والمساواة العادلة دون تمييز بين الجميع، قضية من القضايا ذات الأهمية في ذلك التوقيت.

3- القضاء العرفي، ودوره في حل الخلاف بين الأفراد:

ارتبطت قضية القضاء العرفي بالتحكيم وحل المشكلات المرتبطة بالاعتداءات على الكنائس وممتلكات المسيحيين بعدة محافظات، فطُرحت جلسات الصلح العرفية للصلح بين المواطنين المسلمين والمسيحيين، وتسوية النزاع بينهم، وتبلورت القضية حول سؤال: هل يتم حل هذه المشكلات بالقضاء العرفي، أم أن القضاء العادي هو الحل الأمثل لمثل هذه الخلافات، خصوصًا أن جلسات الصلح العرفية تنتهي بالصلح فقط شكليًا، دون حل المشكلة فعليًا.

4- غياب العدالة الاجتماعية والتفاوت الحاد بين طبقات المجتمع في مستويات الدخل:

برزت مظاهر قضية غياب العدالة الاجتماعية، في تنظيم فئات من العمال والمهنيين وقفات احتجاجية للمطالبة بتحسين أوضاعهم ورفع أجورهم ومواجهة الغلاء وارتفاع أسعار السلع والخدمات، أو لتحقيق العدالة في التعيين بجهات ومؤسسات الدولة المختلفة، وارتبط ذلك بقضية مسؤولية الدولة عن التشغيل.

5- بَطء المحاكمات، وغياب العدالة الناجزة، وشرعة الفصل في القضايا:

ارتبطت هذه القضية ببُطء محاكمات الرئيس الأسبق حسني مبارك، ورُموز نظامه من وزراء، وحتى محاكمات الضباط المتهمين بقتل المتظاهرين في أثناء ثورة 25 يناير، فطولُ فترة المحاكمات، وتعدد درجات التقاضي، اعتبره العديد من الحقوقيين إهدارًا للعدالة، وإعادة حقوق الضحايا.

6- التمويل الأجنبي للمنظمات المُجتمع المدني، وعلاقة ذلك بتدخلها في شؤون مصر وتمويلها نشاطًا دون ترخيص:

اتضحَت هذه القضايا مع ورود معلوماتٍ إلى الجهات الأمنية المصرية تُفيد بتلقي عددٍ من مؤسسات المجتمع المدني تمويلًا من جهات أجنبية، وعملها دون ترخيص، فقامت السلطات المصرية المختصة بتفتيش عددٍ من مقارها، وعثرت على وثائق وتقارير خارج دائرة اختصاصها، وتولت النيابة العامة التحقيق، وأثار ذلك عدَّة قضايا ترتبط بحصول هذه المنظمات والهيئات على تمويلٍ من جهات أجنبية لكتابة تقارير عن جوانب مُعينة تتعلق بالشأن المصري، وكلُّ هذا يرتبط بالتدخل الأجنبي في شؤون مصر.

7- قضية الصراع السياسي بين القوى السياسية بعد ثورة 25 يناير:

ظهرت عدّة قوى بمصر بعد ثورة 25 يناير، أولاها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي انتقلت إليه السُلطة بعد تخلي الرئيس الأسبق حسنى مبارك عن الحكم في 11 فبراير 2011، وثانيتهما التيارات الدينيّة التي ظهرت منذ مشاركة الإخوان المسلمين في الثّورة المصريّة، بدايةً من يوم 28 يناير 2011، ومشاركتهم في لجنة تعديل الدّستور بعد الثّورة، وفوزهم بأغليّة البرلمان، وبالتالي اللّجنة التأسيسية لكتابة الدّستور، وثالثتها الأحزاب التقليديّة اليساريّة والليبراليّة، وظهرت قوى شبابيّة بعد الثّورة، وغاب عنها التنظيم.

هذه هى القوى التي برزت في المشهد السياسيّ، وبدأ الخلاف بينها، بدايةً من طرح مشروع التعديلات الدّستوريّة، فهل سيتمّ تأييدها، أم لا، باعتبارها تُرسّخ لدولة دينيّة، وبعد ذلك أولويّة الانتخابات البرلمانيّة، أم كتابة الدّستور، بالإضافة إلى سؤال هل سيتمّ تطبيق النظام الفرديّ في انتخابات مجلس الشعب، أم القائمة المطلقة، أم القائمة النسبيّة؟ وهل ستنتقل السُلطة إلى رئيس مدنيّ، أم حاكم عسكريّ، أم مجلس رئاسيّ مدنيّ؟

ظهر الخلافُ بين القوى السّياسيّة حول هذه القضايا، وظهر الاستقطابُ والانقسامُ الحادّ حول طبيعة وألويّات المرحلة، لكنّ المجلس الأعلى للقوات المسلحة حسمَ الخلافَ بإجراء الانتخابات البرلمانيّة أولاً، ثم الانتخابات الرّئاسيّة.

القبحث الثاني: الأحداث والقضايا التي شهدها المجتمع المصري في أثناء الفترة من يونيو 2012 إلى يونيو 2013:

أ- الأحداث:

شهدَ عام تولي الرئيس الأسبق محمد مرسي الحكم، عدّة أحداثٍ، أبرزها قيامه بعدّة زيارات خارجية عربية وإفريقية وآسيوية وأوروبية، إلى جانب ما يتعلّق بكتابة دستور مصر لعام 2012، الذي شهدت أعمالُ كتابته حالة من عدم التوافق بين أعضاء لجنة كتابة الدستور، ممّا أدّى إلى انسحاب عدد كبير من أعضاء اللجنة، ورغم ذلك طُرح مشروع الدستور للاستفتاء، وأُجري الاستفتاء في موعده، ونتيجة لعدم التوافق المجتمعي، دشّن مجموعة من النُشطاء حركة احتجاجيّة عُرفت باسم «تمرد» لعزله من الحكم، وهو ما تمّ في 30 يونيو 2013، وهو ما سيتمّ إيضاحه تفصيليًا كما يلي:

بدأت أحداث هذه الفترة الزمنية، التي استمرّت على مدار عام من يونيو 2012 إلى يونيو 2013، بتنصيب الرئيس محمد مرسي الحكم، بأدائه اليمين الدستوريّة بالمحكمة الدستوريّة العليا يوم 30 يونيو 2012⁽¹⁾.

وشهدَ عامُ تولي الرئيس الأسبق محمد مُرسي الحكم، قيامه بعدّة زياراتٍ خارجية، سواء إلى إفريقيا، أو آسيا، أو الولايات المتّحدة الأمريكيّة، أو أوروبا، كان من أبرز هذه الزيارات حضوره القمة الإفريقيّة بأديس أبابا بإثيوبيا في

(1) Mohamed chief Bassiouni, "Chronicles Of The Egyptian Revolution And Its Aftermath: 2011-2016", (Cambridge. University Printing House) 2017, p. p110, 111, 112, 113.

يوليو 2012، كما كانت زيارته إلى طهران في أغسطس من العام نفسه من أبرز الزيارات، حيث كانت الزيارة الأولى لرئيس مصري إلى إيران منذ ثلاثة عقود، وحضر خلال هذه الزيارة قمة عدم الانحياز، ونوقشت الأزمة السورية، وحقّ الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى زيارته تركيا عام 2012، والتقارب المصري التركي في عهده، إلى جانب التقارب المصري القطري، وتقديم قطر قرضاً للبنك المركزي المصري بقيمة 4 بلايين دولار في 8 يناير 2013، إلى جانب العاصمة الصينية بكين، وحضوره قمة منظمة التعاون الإسلامي بمكة المكرمة، والاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة⁽¹⁾.

ووقع عددٌ من أعمال العنف بشمال سيناء خلال هذا العام، منها تفجير قواعد أمنية في نوفمبر 2012 بشمال سيناء، ممّا تسبّب في مقتل ثلاثة أشخاص، كما وقعت تفجيرات لخطوط الغاز بسيناء، وتكررت طوال عام تولي محمد مرسي الحكم، كما وقع اعتداء مسلّحين على معسكر للجند المصريين برفح يوم 5 أغسطس 2012، ممّا أسفر عن سقوط 16 قتيلًا، وفي 16 مايو 2013، تعرّض سبعة جنود مصريين للاختطاف من مسلّحين مجهولين، وتدخل الرئيس وأعلن إطلاق سراحهم في 22 مايو من العام نفسه⁽²⁾.

وشهد عام تولي الرئيس الأسبق محمد مرسي أعمال كتابة دستور مصر لعام 2012، الذي شهدت أعمال كتابته عدم توافق بين أعضاء اللجنة التأسيسية لكتابة الدستور، حيث شهدت أعمال اللجنة التأسيسية لكتابة الدستور انسحاب ممثلي الكنائس المصرية الثلاث، والأحزاب والقوى المدنية، احتجاجًا

(1) أبو بكر الإسناوي، «السياسة الخارجية المصرية الواقع والمستقبل»، في: مجلة السياسة الدولية، العدد 190، المجلد 47، أكتوبر 2012، ص 50 - 57.

(2) Middle East Institute, "Chronology: January 16, 2013–April 15, 2013", Volume 67 Number 3, Summer 2013, PP. 437-466

على عدم اعتداد رئيس اللجنة بمقترحات وتوصيات الهيئة الاستشارية، ورغم ذلك تمّ طرحُ الدستور للاستفتاء، وتمّ اعتماده في ديسمبر 2012.

وكانَ من أبرز القرارات التي تسبّبت في حالةٍ من الجدلِ إصدار الرئيس إعلاناً دُستورياً في نوفمبر 2012، محصّناً فيه قراراته من الطّعن عليها قضائياً، وحصّن الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور من حلها قضائياً، كما أصدر قراراً بعزل النائب العام، وتعيين نائبٍ عامٍ جديد، ممّا أدّى إلى احتجاج عشراتٍ من المتظاهرين من مُمثلي الأحزاب التقليديّة والقوى الشبابيّة والمواطنين أمام قصر الاتحادية في ديسمبر من عام 2012، ونتيجة لوقوع اشتباكات بين الرّافضين للإعلان الدُستوري، ومؤيديّ الرئيس من التيارات الدينيّة سقط عشراتُ الضحايا من القتلى والمصابين، واستمرّ حصارُهم للقصر الرئاسي، رغم تراجع الرئيس عن إعلانهِ الدُستوري يوم 8 ديسمبر 2012 حيث أعلن إلغاء إعلانهِ الدُستوري مع بقاء ما ترتّب عليه من آثار⁽¹⁾.

كما عادت مرّةً أخرى المظاهرات الاحتجاجيّة لفئاتٍ من العُمال والمهنيّين، للمطالبة بمحاربة الغلاء، أو توفير وظائف، أو التّعيين، وشملت هذه المظاهرات عدّة فئاتٍ، أبرزها ضباط الشرطة، وقطاعات الأمن المركزي، وصلت إلى الإضراب عن العمل، للمُطالبة بإقالة الوزير، وتظاهر الأئمة بمُديريّات الأوقاف احتجاجاً على سيطرة الإخوان على المناصب القياديّة بالأوقاف بالمحافظات المختلفة، كما نظّم المتأثّ من العمالة المؤقتة المظاهرات أمام المصالح الحكوميّة

(1) عماد جاد وآخرون، مرجع سابق، 2013، ص 326.

والشركات الخاصة، للمطالبة بالتثبيت، ووصلت الاحتجاجات إلى قطع الطرق وخطوط السكك الحديدية⁽¹⁾.

وبعد مرور عشرة أشهر على تولي محمد مرسي رئاسة الجمهورية، دشّن مجموعة من الشباب المنتمين سابقًا إلى حركة «كفاية» حركةً جديدةً عُرفت باسم «تمرد» في 26 أبريل 2013، لجمع توقيعات المصريين، لسحب الثقة من الرئيس، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، ونجحت الحركة في جمع 22 مليون توقيع، وفي الثلاثين من يونيو من عام 2013، تجمع الآلاف من معارضي حكم الإخوان من المواطنين، من مختلف التوجّهات والقوى السياسية، كالأحزاب الليبرالية واليسارية واحتشدت بميدان التحرير بالقاهرة، وعدة محافظات، مطالبين بعزل محمد مرسي، وهو ما تحقّق عندما أذاع التلفزيون بيانًا أعلن فيه الفريق أول آنذاك عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع، عزل محمد مرسي، ونقل السلطة إلى رئيس المحكمة الدستورية العليا، وإعلان خارطة الطريق، لإجراء انتخابات البرلمان وانتخابات الرئاسة، وكان ذلك يوم 3 يوليو، بمشاركة مختلف القوى الدينية، مشيخة الأزهر والكنائس المصرية، والقوى السياسية الحزبية، وممثلي حركة تمرد⁽²⁾.

(1) المرجع السابق نفسه، ص 477.

(2) أحمد هسكو، رفيدة الزهرى، "حصاد عام 2013: رصد لأهم الأحداث الإقليمية والدولية"، في: السياسة الدولية، العدد 195، مجلد 49، يناير 2014، ص 196 - 203.

كانتُ السَّمةُ المميّزة لهذا العام من تاريخ مصرَ عدمَ التّوافق، والانقسامَ الحادّ بين فئاتِ المُجتمع وطوائفه، وهو ما اتّضح بلجنة كتابة الدّستور، إلى جانب أعمال الفوضى، وغياب الأمن، وعودة الاحتجاجات الفئويّة - التي ظهرتُ في الفترة السابقة لهذا العام، أثناء تولي المجلس الأعلى للقوات المسلّحة الحكم - واستمرّت بكثافة خلال هذا العام، إلى جانب العُنف بِشمال سيناء.

جاءتُ التّوقعاتُ التي جمعتها حركة تمرّد، وقُدّرت بما يزيد على عشرين مليوناً، لتُنتهي عام حُكم الإخوان، وما صاحبه من محاولة الاستئثار بالسلطة، على حساب باقي فئات وطوائف الشعب.

ب- القضايا التي أثارها الأحداث في الفترة من يونيو 2012 إلى يونيو 2013:

بناءً على الرّصد السّابق للأحداث التي شهدها المُجتمع المصريّ خلال هذا العام، يُمكن استخلاصُ أبرز القضايا التي أثارها هذه الأحداث لدى الرّأي العام المصريّ، والتي بدورها كانت موضوعاً للمفاهيم السّياسيّة والإجتماعيّة التي تناولتها الصّحف وقد تم الرجوع للمصادر التالية⁽¹⁾:

(1) تم الاعتماد على المصادر التالية

- عماد جاد وآخرون، "التقرير الاستراتيجي العربي: 2011 - 2012"، مرجع سابق، 2013.

- دستور جمهورية مصر العربيّة الصادر عام 2012

- جلسات المفاش التي جرت بين المؤلّفة والأستاذة الدكتورّة راجية أحمد قنديل وملاحظتها طوال فترة إعداد هذه الدراسة.

1- الحق في المشاركة العادلة في كتابة دستور مصر:

كان الخلاف السمة الغالبة حول معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور عام 2012، وهو ما اتضح في تشكيل الجمعية مرتين، الأولى انتهت بحلها بحكم محكمة القضاء الإداري يوم 10 أبريل 2012، لأنها ضمت أعضاء من مجلسي الشعب والشورى، بخلاف ما نص عليه الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011، كما تكرّر الخلاف نفسه في الجمعية التأسيسية الثانية لكتابة الدستور، وكان محور الخلاف حول معايير تشكيلها، والفئات والمؤسسات الواجب تمثيلها، والنسبة الملائمة لكل منها، ونسبة التصويت على مواد الدستور، ولاحقت الجمعية التأسيسية دعاوى قضائية للحكم ببطالانها، بسبب هيمنة التيار الديني على كتابة الدستور وعدم التمثيل العادل لكل فئات وطوائف المجتمع، وحاول الرئيس الأسبق محمد مرسي تحصين الجمعية من الطعن عليها، وحلها بحكم محكمة هذه المرة بإعلانه الدستوري الصادر في 21 نوفمبر 2012، إلا أنه تراجع عن قراره تحت ضغط شعبي، ورغم انسحاب العديد من أعضاء هذه اللجنة، استمرت في أداء عملها، وطرح مشروع الدستور للاستفتاء، وتم إقراره.

2- شكل الدولة وهويتها، هل ستكون دولة مدنية أم دولة دينية:

طرح الرئيس الأسبق محمد مرسي برنامج الانتخابي من البداية، على أن تكون مصر دولة مدنية بمرجعية إسلامية، واعتبر الكثير من السياسيين أن فكرة المرجعية الدينية تتناقض مع مدنية الدولة، وقد تؤدي إلى دولة دينية، على غرار نظام الملاي بإيران، استنادًا إلى حكم المرشد، بينما طرح أنصار التيار الديني وجهة نظرهم، مستندين إلى أن الدستور المصري ينص على أن الشريعة الإسلامية المصدر

الرئيسي للتشريع، والمرجعية الإسلامية لا تتنافى مع مدنية الدولة، حيث يكفل الإسلام حرية العقيدة لكل أصحاب الأديان، ويرتكز على المواطنة.

وقد اتضح هذا الخلاف أثناء كتابة دستور مصر عام 2012، حيث ظهر عدم التوافق في ما يتعلق بعدة مواد، منها ما يتعلق بالنص على مدنية الدولة، مما أدى إلى انسحاب ممثلي الكنائس الثلاث، وأنصار الأحزاب الليبرالية، واليسارية، وممثلي القوى الشبابية، والعديد من السياسيين ورجال القانون.

3- العلمانية ومدى إمكانية تطبيق المنهج العلماني في مصر من عدمها:

طُرحت قضية تطبيق المنهج العلماني في مصر لدى عدد كبير من القوى السياسية، على اختلاف توجهاتها، باعتبار أن العلمانية تدعم العلم وترسخ قيم المواطنة والتعددية، بينما اعتبره أنصار التيار الديني أمراً مرفوضاً في ظل تهميش الدين، وفصله عن الدولة، وارتبطت هذه القضية بهوية الدولة، وطبيعتها، ومرجعيتها.

4- العدالة الاجتماعية وضرورة نص الدستور على تطبيقها:

كان مطلب العدالة الاجتماعية مطلباً رئيسياً من مطالب ثورة 25 يناير 2011، واستمر هذا المطلب طوال عام تولي الرئيس الأسبق محمد مرسي الحكم في مصر، بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات، والتفاوت الحاد بين الطبقات،

وعدم العَدالة في توزيع الأُجور، أو توفير فُرص عملٍ بشكلٍ عادلٍ، ومن هُنا ظهرتِ الدَّعوةُ إلى تحقيقِ العَدالةِ الإِجتماعيةِ، وضرُورةُ نصِّ الدُّستور على تطبيقها، ووضع حدٍّ أدنى للأُجور، وحدُّ أقصى أيضًا، وتفعيل ذلك، وكانت المظاهراتُ الاحتجاجيةُ لفئاتٍ من المُجتمع، احتجاجًا على تدنِّي مستويات المعيشة، وارتفاعِ الأسعارِ، أو للمُطالبة بالتَّشغيل، وتحسينِ الأوضاعِ المعيشيةِ، ورفعِ الأُجورِ، من أبرزِ المظاهرِ التي توضحُ أهميةَ ذلك المطلوبِ.

5- حقوق العمال والفلاحين، وضرورة نصِّ الدُّستور على تطبيقها:

طُرحت قضيةُ حقوقِ العمال والفلاحين في مُناقشات لجنة كتابة الدُّستور، وطالبَ الكثيرُ من القوى السِّياسية بدعمِ حقوقِ هذه الفئة وضرُورةِ الاهتمامِ بها، ونصِّ الدُّستور على حمايةِ حقوقها، وترجمة ذلك من خلال قوانين.

6- المُواطنة والمساواة، وضرورة نصِّ الدُّستور على تطبيقهما:

المُواطنة وعدمُ التَّمييز بسببِ اللون، أو الدين، أو الجنس، أو لأيِّ اعتبارٍ آخر، من القضايا التي طُرحت أثناء كتابة دُستور مصر، وظهرت مطالبُ الكثير من ممثلي القوى السِّياسية والمؤسَّسات الدِّينية بضرُورة نصِّ الدُّستور على دعمِ قيمِ المُواطنة وإطلاقِ حقِّ بناءِ دورِ العبادة وكفالةِ حُرِّيةِ مُمارسةِ الشَّعائر الدِّينية للجميع على قدمِ المساواة، وضمانِ عدمِ التعدِّي عليها.

7- إصدار قانون للعدالة الانتقالية لكفالة حقوق الشهداء والضحايا المتضررين أثناء ثورة 25 يناير، وما تلاها من أحداث:

شكلت قضية إصدار قانون لتنظيم العدالة في الفترات الانتقالية إحدى القضايا التي طرحت لدى القوى السياسية والشعبية أيضاً، بهدف ضمان توفير التعويض العادل لمصابي الثورة، وما بعدها من أحداث تسببت في سقوط ضحايا، مع تعويض أسر الشهداء، وضمان تحقيق حياة كريمة لهم، بالإضافة إلى ضمان توفير آلية لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان.

8- الإرهاب في سيناء:

برزت مظاهر الإرهاب في سيناء خلال عام تولي الرئيس الأسبق محمد مرسي الحكم في ضوء التفجيرات المتتالية لخطوط الغاز بسيناء، والاعتداء المتكرر لمسلحين على الجنود المصريين، وقتل عدد منهم، إلى جانب خطف الجنود المصريين الستة، الذين عادوا بعد ذلك بتدخل من مؤسسة الرئاسة.

القُبْحُ الثَّالِثُ: الأَحْدَاثُ وَالْقَضَايَا الَّتِي شَهِدَهَا الْمُجْتَمَعُ المِصْرِيُّ فِي أَثْنَاءِ الْفَتْرَةِ مِنْ يُولَيُو 2013 إِلَى يُونَيُو 2014:

أ- الأَحْدَاثُ:

شَهِدَ الْعَامُ الَّذِي تَلَا ثَوْرَةَ 30 يُونَيُو 2013، عِدَّةَ أَحْدَاثٍ، أْبْرَزُهَا انْتِقَالُ السُّلْطَةِ إِلَى رَئِيسِ الْمَحْكَمَةِ الدُّسْتُورِيَّةِ الْعَلِيَا الْمُسْتَشَارِ عَدْلِي مَنْصُورٍ، وَاتِّخَاذُ عِدَّةِ إِجْرَاءَاتٍ لِتَعْدِيلِ دُسْتُورِ 2012، وَوَقَعَتْ خِلَالِ هَذِهِ الْفَتْرَةِ سَلْسَلَةٌ مِنْ أَحْدَاثِ الْعُنْفِ، خُصُوصًا بَعْدَ إِعْلَانِ مَعَالِمِ خَارِطَةِ الطَّرِيقِ فِي 3 يُولَيُو، وَفُضَّ اعْتِصَامِيَّ مِيدَانِي رَابِعَةِ الْعَدْوِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ، وَمِيدَانِ النَّهْضَةِ بِالْجِيزَةِ، وَانْتَهَتْ هَذِهِ الْفَتْرَةُ، الَّتِي لَمْ تَسْتَمِرْ إِلَّا عَامًا وَاحِدًا، بِإِجْرَاءِ انْتِخَابَاتِ الرِّئَاسَةِ، الَّتِي لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهَا سِوَى الْمَشِيرِ عَبْدِ الْفَتْاحِ السَّيْسِيِّ، وَزَيْرِ الدِّفَاعِ آنَذَاكَ، وَالسَّيِّدِ حَمْدِينَ صَبَاحِي، مُؤَسَّسِ التَّيَّارِ الشَّعْبِيِّ، وَانْتَهَتْ بِفُوزِ الرِّئِيسِ عَبْدِ الْفَتْاحِ السَّيْسِيِّ، بِأَغْلَبِيَّةٍ كَاسِحَةٍ، وَهُوَ مَا سَيَتِمُّ تَوْضِيحُهُ تَفْصِيلِيًّا كَمَا يَلِي:

تَسَلَّمَ الْمُسْتَشَارُ عَدْلِي مَنْصُورٌ، رَئِيسُ الْمَحْكَمَةِ الدُّسْتُورِيَّةِ الْعَلِيَا، رِئَاسَةَ الْبِلَادِ يَوْمَ 4 يُولَيُو 2013، بَعْدَ صُذُورِ بَيَانِ 3 يُولَيُو، الَّذِي عُتِنَ فِيهِ رَئِيسًا مُؤَقَّتًا لِلْبِلَادِ، وَبَعْدَ تَوَلِّيهِ السُّلْطَةَ، أُصْدِرَ عِدَّةُ قَرَارَاتٍ، أْبْرَزُهَا إِصْدَارُهُ إِعْلَانًا دُسْتُورِيًّا بِحُلِّ مَجْلِسِ الشُّورَى فِي 5 يُولَيُو 2013، ثُمَّ إِعْلَانًا دُسْتُورِيًّا فِي 8 يُولَيُو مِنْ الْعَامِ نَفْسِهِ، لِتَحْدِيدِ خَارِطَةِ الطَّرِيقِ، وَخُطُواتِ تَعْدِيلِ الدُّسْتُورِ، الَّتِي بَدَأَتْ بِتَشْكِيلِ لَجْنَةٍ خَبْرَاءَ لِتَعْدِيلِ الدُّسْتُورِ، مَكُونَةٍ مِنْ عَشْرَةِ أَعْضَاءٍ مِنْ رِجَالِ الْقَانُونِ، ثُمَّ عَرْضَتْ هَذِهِ اللَّجْنَةُ مَقْتَرَحَاتِهَا عَلَى لَجْنَةٍ أَوْسَعٍ، تَضُمُّ خَمْسِينَ عَضْوًا، يُمَثِّلُونَ جَمِيعَ فَنَائِ الْمُجْتَمَعِ وَطَوَائِفِهِ، وَقَدْ بَدَأَتْ لَجْنَةُ الْخَمْسِينَ أَعْمَالَهَا

في 8 سبتمبر 2013، وانتهت من عملها في ديسمبر من العام نفسه، وتمّ تقديم مسودة الدستور للرئيس عدلي منصور، الذي عرّض مشروع التعديلات الدستورية للاستفتاء في يناير 2014، وحظي بموافقة شعبية كاسحة⁽¹⁾. وكان الملاحظُ التوافقَ الكبيرَ بين أعضاء لجنة كتابة الدستور، الذي صدر عام 2014، بعكس الخلاف الكبير الذي حدثَ بلجنة كتابة دستور مصر لعام 2012، الذي أدّى إلى انسحاب عددٍ كبيرٍ من فئات وطوائف المجتمع، نتيجة عدم التمثيل العادل لهذه الفئات داخل لجنة كتابة الدستور.

كما شهدت هذه الفترة استمرارَ اعتصامي الإخوان المسلمين، وأنصار الرئيس الأسبق محمد مرسي بميداني رابعة العدوية بمدينة نصر بالقاهرة، والنهضة بالجيزة، اللذين استمرّا طوال الشهر ونصف الشهر، بدءًا من 28 يونيو 2013، قبل أحداث ثورة 30 يونيو، وحتى فضّهما يوم 14 أغسطس من العام نفسه، وشارك في هذين الاعتصامين أنصارُ مرسي، سواءً من الإخوان المسلمين، أو الجماعة الإسلامية، وبعض رموز الجماعات الإسلامية، وشهد الاعتصامان ظهور قيادات جماعة الإخوان على المنصة التي وضعتها المعتصمون برابعة العدوية، وكان من أبرزهم مرشد الإخوان المسلمين محمد بديع، ونائبه خيرت الشاطر، ومحمد البلتاجي، وصفوت حجازي، وطالبوا بعودة محمد مرسي إلى الحكم، وفي حالة عودته فقط، سيتم تعليق الاعتصامين، وقبل فضّ الاعتصامين، أعطى الرئيس عدلي منصور، فرصة لهم للخروج الآمن، إلا أنّ رفضهم أجبر الشرطة، بمساعدة القوات المسلحة، على فضّهما بالقوة. كما وقعت مجموعة من أعمال العنف، خصوصًا بعد فضّ اعتصامي رابعة العدوية والنهضة، في أغسطس 2013، حيث حدثت مواجهات بين متظاهرين مؤيدين

(1) عمرو هاشم ربيع وآخرون، "التقرير الاستراتيجي العربي 2013/2014"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2015، ص 357-358.

لمحمد مرسى والشرطة، بميدان رمسيس، ومسجد الفتاح، والألف مسكن بالقاهرة، بالإضافة إلى الاشتباكات، التي وقعت أمام مكتب الإرشاد بالمقطم، وأسفرت عن مصرع سبعة أشخاص وإصابة العشرات، وأحداث بين السرايات، التي وقعت يوم 2 يوليو، ونتج عنها مصرع ما يزيد على عشرين شخصاً، بالإضافة إلى أحداث الحرس الجمهوري، التي انتهت بسقوط ما يزيد على 42 قتيلاً و400 مصاب، بالإضافة إلى وقوع عدّة تفجيرات، مثل تفجير مبنى مديرية أمن المنصورة في ديسمبر 2013، الذي أسفر عن مقتل 16 شخصاً، وإصابة ما يفوق مائة شخص، بالإضافة إلى التفجير، الذي وقع أمام مبنى مديرية أمن القاهرة، قبل ذكرى ثورة 25 يناير عام 2014، وأسفر عن سقوط أربعة شهداء و47 مصاباً، بالإضافة إلى المواجهات المسلحة بشمال سيناء بين الجيش المصري والجماعات الإرهابية، أبرزها ما حدث يوم 19 أغسطس من قيام مسلحين بتوقيف حافلتين تقلان 25 جندياً برفح، وقاموا بإنزال الجنود وقتلهم، واعتداءات المسلّحين على جنود وأفراد القوات المسلحة، التي أودت بالعشرات منهم في الشيخ زويد ورفح، والعديد من مناطق شمال سيناء⁽¹⁾.

وقد انتهت أحداث هذا العام بإجراء انتخابات الرئاسة، التي لم يتقدّم إليها سوى المشير عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع آنذاك، والسيد حمدين صباحي، مؤسس التيار الشعبي، وأسفرت عن فوز المشير عبد الفتاح السيسي بأغلبية كاسحة، وشارك فيها جميع طوائف الشعب، وتمّ تنصيب المشير عبد الفتاح السيسي رسمياً في احتفال ضمّ وفود كل دول العالم، خاصة العربية والإفريقية، إلى جانب رؤساء الأحزاب والشخصيات العامّة في مصر، وذلك في 8 يونيو من عام 2014، في القصر الجمهوري بالقاهرة⁽²⁾.

(1) مي مجيب، "حدود الهيمنة المضادة: تراجع دور المركبات الاحتجاجية" في: علي الدين هلال، مي مجيب، هازن حسن (عودة الدولة: تطور النظام السياسي في مصر بعد 30 يونيو)، ط1، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية)، ص. 160-161-162.

(2) عمرو هاشم ربيع وآخرون، مرجع سابق 2015، ص 316.

ب- القضايا التي أثارها الأحداث التي وقعت في مصر خلال الفترة من يوليو 2013 إلى يونيو 2014:

بناءً على الرّصد السابق للأحداث التي شهدتها المجتمع المصري خلال هذا العام، يُمكن استخلاص أبرز القضايا التي أثارها هذه الأحداث لدى الرأي العام المصري، التي بدورها كانت موضوعاً للمفاهيم السياسيّة والاجتماعيّة، التي تناولتها الصحف وقد تم الرجوع للمصدر الآتي⁽¹⁾، لاستخلاص هذه القضايا التالية:

1- مدنيّة الدولة، وهل سيتمّ النّص على ذلك بدستور مصر، أم سُكّتب صيغة أخرى:

كان طرح قضية مدنيّة الدولة، ومدى إمكانية نصّ الدستور على تطبيقها، من عدمها، إحدى القضايا الرئيسيّة التي استمرت مناقشتها طوال فترة عمل لجنة الخمسين لكتابة الدستور، وانتهت اللّجنة بكتابة كلمة "دولة ديمقراطيّة حديثة حكومتها مدنيّة".

(1) تم الاعتماد في هذا الجزء بشكل أساسي على المصدر التالي:
- عمرو هاشم ربيع وآخرون، "التقرير الاستراتيجي العربي 2013/2014"، مركز الدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة بالأهرام، مرجع سابق، القاهرة، 2013.

2- حقوق المرأة ونص الدستور على تطبيقها:

كفل الدستور عدم التمييز بين الرجل والمرأة، وأعطى للمرأة الحقوق المتساوية في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، كما جاء في المادة (11) من الدستور، وأعطاهما الحق في أن تمثل تمثيلاً عادلاً داخل المجالس النيابية، وهو ما حدده قانون الانتخابات البرلمانية، بحيث تمثل بـ21 مقعداً على الأقل، كما كفل الدستور لها حق تولي الوظائف العامة، والتعيين في هيئات ومؤسسات الدولة دون تمييز.

3- إلغاء مجلس الشورى أو بقاءه:

كان من إحدى القضايا الرئيسية المطروحة في أثناء كتابة دستور مصر الصادر عام 2014، ما يتعلق ببقاء مجلس الشورى أو إلغائه، وكان هذا الموضوع مثاراً للجدل، إلا أن لجنة الخمسين حسمت هذا الأمر بإصدار قرارها بعد التصويت بالأغلبية بإلغاء هذا المجلس، والاكتفاء بمجلس الشعب، وكان أعضاء لجنة الخمسين قدّموا اقتراحاً بتأسيس مجلس يسمى مجلس الشيوخ، وحددوا اختصاصاته وتشكيله، إلا أن هذا الاقتراح تم سحبه، وأصبح المجلس النيابي الوحيد في هذه المرحلة الزمنية لمجلس الشعب.

4- إرهاب الجماعات المتطرّفة:

اتّضح عنفُ الجماعات المتطرّفة في ضوء أحداثِ هذا العام من خلال التّفجيرات التي نَقَذا عناصر من الجماعات المتطرّفة، استهدفت قوات الأمن، وأسفرت عن وقوع الكثير من القتلى من قواتِ الشرطة والقواتِ المسلحة، سواء بشمال سيناء، أو بالمحافظات المختلفة، خصوصًا في أعقاب فضّ اعتصامي رابعة العدويّة والنهضة في أغسطس 2013.

القُبْحُ الرَّابِع: الأحداث والقضايا التي شهدتها المُجْتَمَعُ المصري في أثناء الفترة الرئاسية الأولى للرئيس عبد الفتاح السيسي من يونيو 2014 إلى ديسمبر 2017:

أ- الأحداث:

شَهِدَت الفترة الرئاسية الأولى للرئيس عبد الفتاح السيسي العديد من الأحداث، وإصدار عدد كبير من القرارات ذات الأهمية، مثل القرارات المتعلقة بالدعم، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ودعم فئات من المجتمع كالشباب والمرأة والطفل، كما اكتملت خلال هذه الفترة خارطة الطريق بإجراء انتخابات البرلمان عام 2015، وحدث تقارب مع عدة دول، وهو ما اتضح في زيارات الرئيس الخارجية، وكانت مكافحة الإرهاب من الأولويات خلال هذه المرحلة، وسيتمّ إيضاح ذلك تفصيلياً كما يلي.

تسلّم الرئيس عبد الفتاح السيسي سلطاته رسمياً بعد أداء اليمين الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا يوم 8 يونيو 2014، من الرئيس المؤقت عدلي منصور، عبر وثيقة عُرفت بتسليم وتسلم السلطة، حُررت برئاسة الجمهورية⁽¹⁾.

(1) عمرو هاشم ربيع وآخرون، مرجع سابق، 2015، ص 370.

وقد أصدرَ الرَّئيسُ بعدَ تسلُّمِ السَّلمةِ مجموعةً من القرارات المُهمَّةِ خلال هذه الفترة، من أبرزها القراراتُ المتعلِّقةُ بدعمِ تحقيقِ العَدالةِ الاجتماعيَّةِ من دعمٍ للمشروعاتِ الصَّغيرةِ لمحدودي الدَّخل، وتوفيرِ إسكانٍ للشَّبابِ عبرَ مشروعِ الإسكانِ الاجتماعيِّ، وتسليمِ وحداتٍ سكنيَّةٍ لآلافِ الشَّبابِ محدودي الدَّخل، وتطويرِ المناطقِ العشوائيَّةِ، وهو ما اتَّضح في افتتاحِ حيِّ الأسمَراتِ بالمَقطمِ منتصفِ عام 2016، بالإضافة إلى البدءِ في إنشاءِ العاصِمةِ الإداريَّةِ الجديدة، لتخفيفِ الرِّحامِ عن القاهرة، ودعمِ القرى الفقيرة، واتِّخاذِ إجراءاتٍ لتمكينِ الشَّبابِ والمرأةِ وذوي الاحتياجات الخاصَّةِ، وهو ما اتَّضح في إعلانِ عام 2016 عامًا للشَّباب، وإقامةِ مؤتمرِ الشَّبابِ الأوَّلِ نهايةَ عام 2016، بمشاركة 3000 شابٍ مصريٍّ من مختلفِ الفئات والطوائف، وإعلانِ عام 2017 عامًا للمرأة، واتِّخاذِ إجراءاتٍ لتمثيلِ المرأةِ تمثيلًا عادلاً نيابيًا، بالإضافة إلى تعيينِ عددٍ كبيرٍ من القاضيات، وتكريمِ الفتيات من البسطاء ومحدودي الدَّخل، ويعملن أعمالًا شاقةً، لتوفيرِ الدَّخل، وقام الرَّئيسُ بتوفيرِ شققٍ سكنيَّةٍ لهن ولأسرهن، كما اهتمَّ بذوي الاحتياجات الخاصَّةِ، وهو ما اتَّضح في مشاركتهن بالمؤتمراتِ المختلفةِ، التي عقدتها مؤسَّسةُ الرِّئاسة، وتوفيرِ فرصِ عمل⁽¹⁾.

وشاركَ الرَّئيسُ في عدَّةِ زياراتٍ خارجيَّةِ، تنوَّعت ما بين زياراتٍ إلى دولٍ إفريقيًا لدعمِ التَّعاونِ مع القارة، خصوصًا ما يتعلَّق بحوضِ النيل، وزياراتٍ عربيَّةِ، وزياراتٍ إلى الولاياتِ المتَّحدة، وأوروبا، إلى جانبِ دعمِ التَّعاونِ والعلاقاتِ المتبادلةِ مع الصَّين وروسيا، وكان من أبرزِ هذه الزياراتِ زيارته إلى الولاياتِ المتَّحدة عدَّةَ مرات، وعقدَ أكثرَ من قمةٍ ثنائيَّةٍ مع الرَّئيسِ الأمريكيِّ دونالد ترامب، في سبيلِ دعمِ التَّعاونِ التَّجاريِّ بين البلدين، ومكافحةِ الإرهابِ،

(1) عمرو هاشم ربيع وآخرون، "التقرير الاستراتيجي العربي 2015"، مركز دراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2016، ص466.

كما ترأست مصرُ مجلسَ الأمنِ عام 2016، وطرحتُ رؤيتها حول القضايا العربية والإفريقية، من أبرزها فلسطين وسوريا واليمن وإفريقيا، كما قامَ الرئيسُ بعدة زياراتٍ خارجيةٍ إفريقية، كحضوره القمة الإفريقية برواندا عام 2016، لدعم التعاون المصري – الإفريقي⁽¹⁾.

وشهدت فترة رئاسته الأولى التقارب المصري الصيني والروسي، وهو ما اتضح في عدة زيارات متبادلة بين الجانب المصري من جهة والجانبين الصيني أو الروسي من جهة أخرى، وكانَ المحورُ الرئيسي لهذه الزيارات هو مكافحة الإرهاب، ودعم التبادل التجاري مع الدول الأخرى، ورفض أي انتهاك لحقوق الدول العربية، وهو ما اتضح في رفض قرار القدس عاصمةً لإسرائيل في الاجتماع الطارئ للجامعة العربية في 10 ديسمبر 2017، واعتبار القرار خرقاً للقانون الدولي⁽²⁾.

وقد شهدت الفترة الرئاسية الأولى للرئيس أيضاً إجراء الانتخابات البرلمانية نهاية عام 2015، التي أسفرت عن تقدم المرشحين الحزبيين في دوائر المقاعد الفردية على المستقلين، إلى جانب الصعود الواضح للفئات المهمشة من الأقباط والمرأة في الانتخابات الفردية⁽³⁾.

⁽¹⁾ عمرو هاشم ربيع وآخرون، "التقرير الاستراتيجي العربي 2016"، مركز دراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2017، ص. 529-530.

⁽²⁾ عمرو هاشم ربيع وآخرون، "التقرير الاستراتيجي العربي 2017"، مركز دراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2018، ص. 332-334.

⁽³⁾ تقرير صادر عن الهيئة العامة للاستعلامات بعنوان "الحصاد السياسي 2015"، منشور بتاريخ 3 يناير 2016 على الرابط: <http://sis.gov.eg/storyr>

وقد شهدت هذه الفترة الكثير من العمليات الإرهابية التي وصلت عام 2015 إلى 1291 حادثاً، وتراجعت عام 2016 إلى 807 حوادث إرهابية⁽¹⁾، ووصلت في عام 2017 إلى 336 حادثاً إرهابياً، وتنوعت هذه الحوادث ما بين تفجيرات تستهدف جنوداً، واستهداف عناصر محدّدة من الجيش والشرطة والقضاة، إلى تفجيرات انتحارية، ممّا أدّى إلى استشهاد عدد كبير من قوات الشرطة والجيش والمدنيين⁽²⁾.

كما وقعت مجموعة من حوادث الاعتداء على نُور العبادة، أبرزها حادث تفجير الكنيسة البطرسية، الذي وقع في ديسمبر من عام 2016، حيث تم تفجير عبوة ناسفة في الكنيسة البطرسية بمنطقة العباسية بالقاهرة، بجوار الكاتدرائية المرقسية، ممّا أسفر عن مقتل 25، وإصابة ما يزيد على 50 من المُصلين بالكنيسة⁽³⁾، وكذلك الهجوم الذي استهدف كنيسة طنطا والإسكندرية في أبريل 2017، والهجوم على الأتوبيس الذي كان يُقل أقباطاً في طريقهم إلى دير الأنبا صموئيل بالمنيا، الذي وقع في 26 مايو من العام نفسه. وكان الاعتداء على المُصلين بمسجد الروضة نهاية عام 2017 بمنطقة بئر العبد بمحافظة شمال سيناء، الذي راح ضحيته أكثر من 300 قتيل، من أكبر حوادث الاعتداء على مُصلين بدار عبادة، من حيث عدد ضحاياه⁽⁴⁾.

(1) عمرو هاشم ربيع وآخرون، "التقرير الاستراتيجي العربي 2016"، مركز دراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مرجع سابق، 2017، ص 544-547.

(2) عمرو هاشم ربيع وآخرون، مرجع سابق، 2018، ص 348.

(3) عمرو هاشم ربيع وآخرون، مرجع سابق، 2017، ص 549.

(4) عمرو هاشم ربيع وآخرون، مرجع سابق، 2018، ص 270، 271.

ب- القضايا التي أثارها الأحداث التي وقعت في الفترة الرئاسية الأولى للرئيس عبد الفتاح السيسي من 2014: 2017

بناءً على الرصد السابق للأحداث التي شهدتها المجتمع المصري خلال هذه الفترة،
يُمكن استخلاص أبرز القضايا التي أثارها هذه الأحداث لدى الرأي العام المصري،
والتي بدورها كانت موضوعاً للمفاهيم السياسية والاجتماعية، التي تناولتها الصحف.

1- مكافحة الإرهاب:

مثل الإرهاب إحدى القضايا الرئيسية التي طُرحت في الفترة التالية على ثورة
30 يونيو 2013، واتضح ذلك في العديد الكبير من أعمال العنف التي شهدتها
مصر طوال هذه الفترة، والتي تنوعت ما بين اعتداء على أفراد الشرطة والقوات
المسلحة، أو المدنيين، أو دور العبادة، ونتيجة لذلك، وضع الرئيس مُحاربة
الإرهاب على رأس أولوياته، وهو ما اتضح في خطابه، التي أكد فيها ذلك،
وحتى في زيارته الخارجية كان التعاون الأمني بين مصر والدول الأخرى في ما
يتعلق بمكافحة الإرهاب أحد المحاور الرئيسية المطروحة في هذه الزيارات،
وكان تعامل مؤسسة الرئاسة مع هذه القضية أمنياً، بملاحقة المتورطين في
أعمال العنف، وتقديمهم للمحاكمات، أو من خلال طرح تجديد الخطاب
الديني، كمطلب رئيسي تسعى الدولة لتحقيقه، وهو ما اتضح في خطاب
الرئيس في أثناء الاحتفال بالمولد النبوي الشريف عام 2015، الذي طالب فيه
الأئمة وقيادات وزارة الأوقاف، والأزهر الشريف، بتجديد الخطاب الديني
وتنقيته وتصحيحه، لمواجهة الفكر المتطرف⁽¹⁾.

(1) عمرو ماشم ربيع وآخرون، مرجع سابق، 2016، ص 462.

2- إحالة المدنيين إلى المحاكمات العسكرية:

أصدرَ الرئيس عبد الفتاح السيسي قراره بتركيز القضاء العسكري في القضايا المرتبطة بالاعتداءات على المنشآت العسكرية، أو على جنود وأفراد القوات المسلحة والشرطة، وهو ما اعتبره البعض تعزيزاً لسيادة الدولة، وألية للتصدي لأعمال العنف والإرهاب، التي تشنها الجماعات المسلحة بشمال سيناء، أو بالمحافظات المختلفة.

3- مكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية:

كانت قضية مكافحة الفقر إحدى الأولويات الرئيسة للدولة خلال هذه المرحلة، وهو ما اتضح في اتخاذ عدّة إجراءات لتحقيق ذلك، مثل تطوير القرى الفقيرة، وتطوير المناطق العشوائية، والتوسّع في الإسكان الاجتماعي، وتقديم قروض كبيرة للمشروعات الصغيرة⁽¹⁾.

(1) عمرو هاشم ربيع وآخرون، مرجع سابق، 2016، ص 466.

4- الفُوازنة والمساواة وعدم التمييز لأسباب دينية، أو الجنس، أو اللون، أو لأي سبب آخر⁽¹⁾؛

اتخذت الدولة في الفترة الرئاسية الأولى للرئيس عبد الفتاح السيسي عدّة إجراءات في سبيل دعم المواطنة ومُحاربة التهميش لفئات من المجتمع، مثل قيام الرئيس بزيارة الكنيسة الأرثوذكسية لتهنئة الأقباط بأعيادهم، وهو أول رئيس مصري يُرسي لهذا التقليد، وتفعيل قانون دور العبادة الموحد، بما يُمكن الأقباط من بناء كنائسهم بحرية.

كما دعمت الدولة فئات أخرى، مثل تحسين أوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إشراكهم في المؤتمرات التي عقدها الدولة، مثل مؤتمرات الشباب، وتكريم المتميزين منهم علمياً ورياضياً، والحرص على تمثيلهم تمثيلاً كافياً بالمجالس النيابية، وتفعيل مواد الدستور، التي تنص على حقوقهم. كما حرصت الدولة على تمكين الشباب من خلال عقد مؤتمرات الشباب سنوياً برعاية مؤسسة الرئاسة، وتأهيل الشباب في البرنامج الرئاسي، وإتاحة الفرصة لهم، لطرح قضاياهم على الرئيس في هذه المؤتمرات بحرية، وكان من نتائج مؤتمر الشباب 2016، الإفراج عن مجموعة من الشباب المحبوسين على ذمة قضايا بعد فحص ما يتعلق بقضاياهم، حيث استجاب الرئيس لمطالب الشباب في هذه القضية، وشكل لجنة لدراسة أوضاع الشباب المحبوسين، وأمر بالإفراج عنهم على دفعات، وهو ما تحقق بالفعل.

وكذلك كان من الإجراءات التي اتخذتها مؤسسة الرئاسة لدعم المواطنة وعدم التمييز، العمل على تمكين المرأة، والحرص على تمثيلها التمثيل الكافي بالمجالس النيابية، حيث تم تفعيل المادة 11 من الدستور، لتمثيلها نيابياً، من خلال قانون

(1) المرجع السابق نفسه، ص. 471، 472.

انتخابات مجلس النواب، الذي كفل للمرأة حق التمثيل العادل في مجلس النواب، كما تم تعيين عدد من القاضيات، كما تم الإفراج عن النساء الغارمات بقرار عفو رئاسي، في إطار مبادرة "مصر بلا غارمات"، لتحقيق الأمن الاجتماعي، التي تم تنفيذها وخروج الدفعة الأولى من الغارمات في مارس 2015.

5- ارتفاع أسعار السلع والخدمات:

اتضح ارتفاع أسعار السلع والخدمات مع قرار الحكومة بتحرير سعر الصرف في 2016، مما ترتب عليه تراجع أسعار الجنيه أمام العملات الأجنبية، فارتفعت أسعار الكثير من السلع والخدمات، كما تم التخفيض التدريجي للدعم، مثل خفض قيمة دعم الكهرباء ومصادر الطاقة، فارتفعت أسعارها، كما ارتفعت أسعار الكثير من وسائل المواصلات، كرفع تكلفة ركوب مترو الأنفاق، ووسائل النقل الأخرى⁽¹⁾.

6- الدعم، هل سيكون دعمًا نقديًا أم دعمًا عينيًا؟

مثّلت قضية شكل الدعم المقدم للمواطن إحدى القضايا الرئيسية التي طرحت خلال هذه الفترة الزمنية، فقدّم خبراء الاقتصاد والمتخصصين مزايا ومثالب كل نوعية من الدعم، فالدعم النقدي يتطلب تحديدًا دقيقًا للمستحقين للدعم، وآليات واضحة لتحديد قيمة الدعم، بينما الدعم العيني اعتبره الخبراء والمسؤولون أكثر ملاءمة للمجتمع المصري، حيث يُناسب جميع فئات المجتمع، مع ضرورة تحديث منظومة البيانات، لتحديد المستحقين للدعم تحديدًا دقيقًا⁽²⁾.

(1) عمرو هاشم ربيع وآخرون، مرجع سابق، 2017، ص 490.

(2) المرجع السابق نفسه، ص. 494، 495.

الفصل الثاني

الدراسة التحليلية المفاهيم السياسية والاجتماعية

في الخطاب الصحفي

خلال الفترة من عام 2011 وحتى عام 2017

تمهيد.

الخطوات الإجرائية للدراسة التحليلية.

المبحث الأول: المفاهيم السياسية الاجتماعية في الخطاب الصحفي المصري في أثناء الفترة من يناير 2011 إلى يونيو 2012.

المبحث الثاني: المفاهيم السياسية والاجتماعية في الخطاب الصحفي المصري في أثناء الفترة من يونيو 2012 إلى يونيو 2013.

المبحث الثالث: المفاهيم السياسية والاجتماعية في الخطاب الصحفي المصري في أثناء الفترة من يوليو 2013 إلى يونيو 2014.

المبحث الرابع: المفاهيم السياسية والاجتماعية في الخطاب الصحفي المصري في أثناء الفترة من يونيو 2014 إلى ديسمبر 2017.

تمهيد

تتناول المؤلف في هذا الفصل نتائج تحليل خطاب صحف هذه الدراسة التي تنوعت في أنماط ملكيتها ما بين قومية وحزبية وخاصة كما توضح اختلاف كثافة ظهور المفاهيم السياسية والاجتماعية باختلاف الفترات الزمنية التي تنقسم إليها هذه الدراسة والتي تبدأ بالفترة الزمنية الأولى التي بدأت بتسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة بداية من 11 فبراير 2011 وحتى إجراء الانتخابات الرئاسية عام 2012 ثم عام تولى الدكتور محمد مرسى الحكم الذى بدأ من 30 يونيو 2012 حتى منتصف عام 2013 ثم الفترة الانتقالية التالية على ثورة 30 يونيو 2013 والتي تسلم فيها السلطة المستشار عدلى منصور منذ بيان 3 يوليو 2013 وحتى إجراء الانتخابات الرئاسية منتصف عام 2014 وأخيرا الفترة الرئاسية الأولى للرئيس عبد الفتاح السيسى من منتصف عام 2014 وحتى أواخر عام 2017 قبيل البدء في إجراء الانتخابات الرئاسية عام 2018.

الخطوات الإجرائية للدراسة التحليلية:

لما كان الهدف من هذا الكتاب هو الكشف عن أبرز المفاهيم السياسية والاجتماعية، التي قدّمها عينة من الصحافة المصرية لجمهور قرائها، فقد تمّ اختيار خمس من الصحف المصرية، ليتمّ تطبيق الدراسة عليها، تمثّلت في صحيفة "الأهرام"، وصحيفة "الوفد"، وصحيفة "الأهالي"، وصحيفة "الشروق الجديد"، وصحيفة "صوت الأمة" بالإضافة لـ "صحيفة الحرية والعدالة" التي تمّ إضافتها في الفترة الزمنية الثانية التي تولى فيها الحكم الدكتور محمد مرسى، وذلك لتوفير إجابة عن مجموعة من التساؤلات حول أبرز المفاهيم السياسية والاجتماعية المقدّمة بكل صحيفة من هذه الصحف، ومدى وحجم ظهور هذه المفاهيم، وتكرارها باختلاف الصحف والعلاقة بين نمط ملكية كل صحيفة، وتوجّهاتها، وأسلوب طرح وتقديم هذه المفاهيم، والكشف عن صنّاع الخطاب الصحفي، من هم؟ وماذا كانت وظائفهم؟ وكيف أثر ذلك في طرح وتناول المفاهيم السياسية والاجتماعية؟ وذلك باستخدام منهج المسح بالعينة، والمقارنة، وأسلوب تحليل المضمون.

هناك معايير عامّة تمّ على أساسها تحديد عينة الصحف المختارة، أبرزها تنوعها في نمط ملكيتها، وتوجّهها، ما بين صحف قومية، وصحف حزبية، وصحف خاصّة، وتنوعها في دورية صدورها، بالإضافة إلى الكتاب وتوجّهاتهم، لأنّ الصحيفة الواحدة قد تضمّ أكثر من توجّه من الكتاب كـ "الأهرام" و"الشروق الجديد" و"صوت الأمة"، بخلاف "الوفد" و"الأهالي" الناطقتين باسمي حزبين.

أما عينة المضمون التي خُضعت للتّحليل، فقد تمثّلت في المقالات وأعمدة الرأي حيث تبين أن طرح وعرض المفاهيم السّياسيّة والإجتماعيّة، مُركّزاً بشكلٍ رئيسيّ في هذين الفنّين التحريريّين.

وقد تمّ تقسيمُ فترة التّحليل، التي امتدت من 2011 إلى نهاية 2017، إلى أربع فترات هي:

أ- الفترة الزمانيّة الأولى من 25 يناير 2011، وحتى يونيو 2012:

ظهر خلال العام ونصف العام الكثير من المفاهيم السّياسيّة والإجتماعيّة بصُحف الدّراسة، أبرزها "الدّولة المدنيّة"، و"العَدالة الإجتماعيّة"، و"المواطنة"، و"الديموقراطيّة"، تلتها مفاهيم "العلمانيّة"، ف"الليبراليّة"، ف"العَدالة الانتقاليّة"، ف"الحُرّيّة"، ف"الاشتراكيّة" و"القُوّة النّاعمة"، حيث حظي هذان المفهُومان الأخيران بأقل ترتيب من حيث عدد التّكرارات، وكانت صحيفة "الأهرام" أكثر الصّحف طرحاً لهذه المفاهيم، وصحيفة "صوت الأمة" أقلها في عرضها، وكانت "الوفد" أكثرَ عرضاً لهذه المفاهيم، مقارنة بـ"الأهالي"، وكانت "الشروق الجديد" أكثرَ عرضاً لهذه المفاهيم، مُقارنة بـ"صوت الأمة"، وقد بلغ عدد الموادّ الخاضعة للتّحليل خلال هذه الفترة (428) مادةً صحفيّةً بمعدل (295) مقال، بالإضافة إلى (134) عموداً.

ب- الفترة الزمنية الثانية. استمرّت طوال عام، من يونيو 2012 إلى يونيو 2013:

ظهرَ خلال هذا العامِ الكثيرُ من المفاهيمِ السياسيّة والإجتماعيّة بصُحف الدّراسة، أبرزُها العَدالةُ الاجتماعيّة، والدّولةُ المدنيّة، والمُواطنُ، تلاها الليبراليّة، فالديموقراطيّة، فالعدالة الانتقاليّة، فالعلمانيّة، فلاشتركيّة، وكانت صحيفة "الأهرام" أكثرَ الصّحف في طرحِ مختلف المفاهيم، تلتها صحيفة "الشروق الجديد"، فـ"الوفد"، فـ"الأهالي"، فـ"صوت الأمة"، فـ"الحرية والعدالة" وبلغ عدد المواد الخاضعة للتحليل خلال هذه الفترة (276) مادة صحفية، بمعدل (218) مقالا و(58) عمودًا.

ج- الفترة الزمنية الثالثة التي استمرّت 11 شهرًا من يوليو 2013، وحتى يوليو 2014:

ظهرت خلال هذا العامِ عدّة مفاهيم، أبرزها العَدالةُ الاجتماعيّة، والدّولةُ المدنيّة، والقوّة النّاعمة، وكان مَفهُومُ المُواطنِ أقلّ المفاهيم المطروحة خلال هذه الفترة، وكانت صحيفة "الأهرام" أكثرَ الصّحفِ طرحًا للمفاهيم، تلتها "الوفد"، فـ"الشروق الجديد" فـ"الأهالي"، ولم يظهر أيٌّ من هذه المفاهيم بصحيفة "صوت الأمة" خلال هذه المرحلة، وبلغ إجماليّ المواد الخاضعة للتحليل خلال هذه الفترة (93) مادة صحفية، بمعدل (51) مقالًا و(42) عمودًا.

د- الفترة الزمنية الرابعة، وهي الفترة الرئاسية الأولى للرئيس عبد الفتاح السيسي، من يونيو 2014 وحتى نهاية 2017:

ظهرت خلال هذه السنوات عدّة مفاهيم، أبرزها العدالة الاجتماعية، والمواطنة، والقوة الناعمة، والدولة المدنية فالعدالة الانتقالية، فالعلمانية، وكانت صحيفة "الأهرام" أكثر الصحف طرْحاً لهذه المفاهيم، تلتها "الوفد"، فـ"الشروق الجديد"، فـ"الأهالي"، فـ"صوت الأمة". وبلغ إجماليّ الموادّ الخاضعة للتّحليل (351) مادةً صحفيةً، بمعدّل (212) مقالاً و(139) عموداً.

وتّم التّحليل باستخدام فئات: ماذا قيل؟ وكيف قيل؟ في أيّ قالب فنيّ؟ ومن الذي قال هذا الذي قيل؟ فالهدف هو الكشف عن أبرز ما قيل وطرح عن هذه المفاهيم السياسيّة والاجتماعيّة، ومن أيّ مرجعية؟ هل المرجعية الدينيّة، أم المرجعية التاريخيّة، أم المرجعية القانونيّة، أو المرجعية الحقوقيّة؟ هل في إطار مناقشة موادّ الدستور، أم في ضوء الحديث عن المواطنة؟ وكيف كان اتّجاه الخطاب الصحفيّ أثناء عرض وتناول هذه المفاهيم؟ هل كان في شكل المطالبة، أم الإدانة، أم الدّعوة، أم تقديم اقتراحات، أم الشّرح، أم المقارنة بين مصر ودولة أخرى، أم الرّفص، أم الاستنكار، أم يعرف هذه المفاهيم، ويوضح أبعادها، أم يوضّح تاريخها؟ ومدى ارتباط هذه المفاهيم بالأحداث والقضايا التي شهدّها المجتمع المصريّ خلال هذه الفترات الزّمنيّة؟

وقد تم عرض المفاهيم ذات الصلة مثل الدولة المدنية وما يقابلها من دولة دينية أو عسكرية سوياً.

المبحث الأول: المفاهيم السياسية الاجتماعية في الخطاب الصحفي المصري في أثناء الفترة من يناير 2011 ليناو 2012:

أءول رقم (1)

مءءل ظهور المفاهيم السياسية والاجتماعية بالخطاب الصحفي المصري فءرة ءولى المجلس
الأعلى للقواء المسلحة (11 فبراير 2011 - 30 يوناية 2012)

المفهوم \ الصحيفة	الأهرام	أنوء	الأهالى	أشروق	صوت الأمة	الاجمالى
الدولة المدنية	87	46	25	10	2	170
العدالة الاجتماعية	45	8	6	18	2	79
الدولة الدينية	34	11	7	1	0	53
المواطنة	30	8	3	5	0	46
الديمقراطية	18	2	0	2	0	22
العلمانية	7	2	7	5	0	21
الليبرالية	9	3	0	3	0	15
العدالة الانتقالية	5	0	0	2	0	7
الحرية	1	2	0	0	0	3
الاشتراكية	1	0	2	0	0	3
الدولة العسكرية	0	2	0	0	0	2

1- مفهوم الدولة المدنية:

كَانَ مِنْ أُبْرَزِ مَا طُرِحَ عَنْ مَفْهُومِ الدَّوْلَةِ المَدْنِيَّةِ خِلَالِ هَذِهِ الْفَتْرَةِ الزَّمَنِيَّةِ مَا يَلِي:

- تَارِيخُ مَفْهُومِ الدَّوْلَةِ المَدْنِيَّةِ وَبَدَايَةِ ظُهُورِهِ بِمِصْرَ.

- مُرْتَكزَاتُ وَدَعَائِمُ مَفْهُومِ الدَّوْلَةِ المَدْنِيَّةِ.

- مَوْقِفُ الدَّوْلَةِ المَدْنِيَّةِ تَحَاةِ الْأَدْيَانِ.

- ارْتِبَاطُ ظُهُورِ وَطَرَحِ مَفْهُومِ الدَّوْلَةِ المَدْنِيَّةِ بِالْأَحْدَاثِ وَالْقَضَايَا الَّتِي شَهِدَهَا الْمُجْتَمَعُ المِصْرِيُّ خِلَالِ هَذِهِ الْمَرَحَلَةِ.

- التَّوَجُّهَاتُ مَا بَيْنَ الْقَبُولِ وَالرَّفْضِ لِلدَّوْلَةِ الدِّينِيَّةِ وَالدَّوْلَةِ العَسْكَرِيَّةِ.

وَفِي ضَوْءِ مَا سَبَقَ، نَاقَشَ جَابِرُ عَصْفُورٌ، مَفْهُومَ الدَّوْلَةِ المَدْنِيَّةِ مُوضَّحًا أَنَّ لِهَذَا الْمَفْهُومِ تَارِيخًا طَوِيلًا فِي مِصْرَ، وَأَنَّ أَوَّلَ مَنْ أَرَسَى فِكْرَةَ مَدْنِيَّةِ الدَّوْلَةِ هُوَ الشَّيْخُ حَسَنُ الْعِطَارِ، وَتَلْمِيذُهُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ عَبْدِهِ، الَّذِي أَكَّدَ أَنَّ الْإِسْلَامَ هَدَمَ السُّلْطَةَ الدِّينِيَّةَ، فَالْإِسْلَامُ لَمْ يَدْعِ لِأَحَدٍ بَعْدَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سُلْطَانًا عَلَى عَقِيدَةٍ أَحَدٍ⁽¹⁾، بَلْ إِنَّ شِعَارَ "الَّذِينَ لِلَّهِ وَالْوَطَنُ لِلْجَمِيعِ" كَانَ الْأَسَاسَ الَّذِي انْطَلَقَتْ مِنْهُ ثَوْرَةُ 1919⁽²⁾، وَأَنَّ رِكَائِزَ الدَّوْلَةِ المَدْنِيَّةِ هِيَ الْمُواظَنَةُ، أَيْ الْمَسَاوَاةُ بَيْنَ جَمِيعِ الْمَوَاطِنِينَ، دُونَ تَمْيِيزٍ، وَالدِّيمُوقْرَاطِيَّةُ، وَهِيَ

(1) جَابِرُ عَصْفُورٌ "الأَزْهَرُ وَالْمُتَلَفُونَ"، الْأَهْرَامُ، 23 مَآيُو 2011، ص12.

(2) جَابِرُ عَصْفُورٌ، "هَلْ انْتَهَى زَمَنُ التَّنَوُّيْرِ؟" (4)، الْأَهْرَامُ، 12 مَارِسَ 2012، ص12.

نظامٌ حزبيٌّ يُحقِّقُ تداول السُّلطة ويضمن تعدديةً حقيقيةً⁽¹⁾، والحرية بكل أبعادها السياسية، والفكرية، والإبداعية، التي تعني قبول الاختلاف، وإطلاق حق الاجتهاد، فضلاً عن الحرية الاقتصادية، التي يكفلها الدستور⁽²⁾.

وترتكز هذه الدولة على الدستور والقانون الذي تصوغه الأمة باختيارها، بحيث يكون الدستور والقانون هما المنظم للعلاقات بين المواطنين، ولا تناقض في الدولة المدنية بين الانتماء إلى الوطن والانتماء الديني، ومصدق ذلك قول الرسول، صلى الله عليه وسلم: "أنتم أعلم بشؤون دنياكم"⁽³⁾؛ فالدولة المدنية قائمة على الفصل بين الدين والدولة⁽⁴⁾، دون أن يعني ذلك هدم الجانب الديني، كما قال، صلى الله عليه وسلم: "اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً"، وعندما يتم تحقيق دولة بهذه المواصفات ستكون ملائمة للحد من الاحتقان الطائفي⁽⁵⁾.

ويرى وجدي زين الدين أن جوهر الدولة المدنية ليس تحرير الدولة من الدين، بل تحرير الدولة من سلطة رجال الدين، وضرورة ارتكاز الدولة المدنية على المرجعية المدنية، نظراً لخطورة استخدام الشعارات الدينية، مما يؤدي إلى سيادة الانقسامات والتخاضم⁽⁶⁾، ويمكن التصدي لكل ذلك بالدولة المدنية، التي يمكن من خلالها حماية حقوق كل أفراد المجتمع والتصدي للانقسامات والفتن⁽⁷⁾.

(1) حابر عصفور، "مسألة وطنية"، الأهرام، 18 أبريل 2011، ص 12.

(2) حابر عصفور، "ضرورة التسامح"، الأهرام، 25 أبريل 2011، ص 12.

(3) جابر عصفور، "هل انتهى زمن التنوير؟" (2)، الأهرام، 27 فبراير 2012، ص 12.

(4) جابر عصفور، "الدولة المدنية المكروهة والعلمانية الملعونة (1)"، الأهرام، 6 فبراير 2012، ص 12.

(5) جابر عصفور، "الدولة المدنية المكروهة والعلمانية الملعونة (2)"، الأهرام، 13 فبراير 2012، ص 12.

(6) وجدي زين الدين، "حكاوي: الدولة المدنية والمرجعية الدينية"، الوفد، 8 يونيو 2011، ص 4.

(7) وجدي زين الدين، "حكاوي: حلم الدولة المدنية"، الوفد، 14 مايو 2011، ص 4.

واعتبر عمرو حمزاوي أنّ المواطنة أبرز دعائم الدولة المدنية؛ فالدولة المدنية تنطلق من رباط مواطنة الحقوق المتساوية سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وتتميز بحيادها التام للدولة ومؤسساتها إزاء المواطنين والمواطنات، بغض النظر عن تمايزاتهم المستندة إلى الانتماء الديني، أو النوع أو الخلفية الاجتماعية والجغرافية وغيرها⁽¹⁾.

ولا يتم رفع أي شعارات دينية في الدولة المدنية⁽²⁾؛ فهي لا ترفض الدين، ولا تعني الكفر والإلحاد⁽³⁾، حيث يتم تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة، وتديرها سلطات مدنية منتخبة، وتخضع الأجهزة العسكرية والمدنية لرقابة هذه السلطات، ومن ثم دعا إلى توحد القوى المدنية للمنافسة في انتخابات مجلس الشعب، لما لذلك من أهمية في تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور⁽⁴⁾.

(1) عمرو حمزاوي، "من ميدان التحرير: مدينة «دولة والسياسة»"، الشروق الجديد، 4 أبريل 2011، ص 5.
(2) عمرو حمزاوي، "من ميدان التحرير: دفاعاً عن الدولة للنفقة وعن مصر التي نريد"، الشروق الجديد، 31 يوليو 2011، ص 6.
(3) عمرو حمزاوي، "من ميدان التحرير: من ميدان التحرير: حروب المفاهيم والتعريفات"، الشروق الجديد، 9 يونيو 2011، ص 5.
(4) عمرو حمزاوي، "من ميدان التحرير: الدفاع عن الدولة للمدينة أولوية الانتخابات"، الشروق الجديد، 8 أغسطس 2011، ص 5.

وفسر كمال الهلباوي، أبعاد مفهوم الدولة المدنية في التعددية السياسية، والثقافية، واحترام القانون والفصل بين السلطات، مع احترام إرادة الشعب واستقلال القضاء، وضرورة النهوض بالاقتصاد، وعدالة توزيع الثروة، واحترام كرامة الإنسان، بهدف تحقيق واقع أفضل بعد 25 يناير، ولا بُد من ترجمة هذه المبادئ عند كتابة دستور مصر بعد 25 يناير، خصوصاً وقد عبرت عن هذه المبادئ عدّة وثائق صادرة عن مؤسسات وأفراد ومنظمات حقوقية، كوثيقة الأزهر، ووثيقة علي السلمي، والوثائق الصادرة عن المنظمات الحقوقية، والنسوية، بهدف الاسترشاد بها عند كتابة الدستور⁽¹⁾.

وركّز أحمد عبد المعطي حجازي على ضرورة ارتكاز الدولة المدنية على قوانين مدنية، أيّا كانت خلفية من يحكمها، ودلّل على ذلك بتجربة الأسقف مكاريوس في قبرص خلال ستينات القرن الماضي، حيث أسّس دولة مدنية، لأنّه احترم طبيعتها المدنية، ونظامها الديمقراطي، وكذلك لا يشترط ألا يكون حكامها عسكريين، والدليل على ذلك شارل ديغول في فرنسا، وأيزنهاور في الولايات المتحدة، حيث قادوا بلادهم إلى دول مدنية رغم خلفيتهم العسكرية⁽²⁾.

(1) كمال الهلباوي، "محاولة للفهم: مصلحة مصر أولاً"، صوت الأمة، 25 يوليو 2011، ص 14.

(2) أحمد عبد المعطي حجازي، "حتى نسبح عن هدى"، الأهرام، 4 مايو 2011، ص 12.

بينما أكد مكرم محمد أحمد على رفض سيطرة تيارات الإسلام السياسي على الحكم وما يشكل ذلك من خطورة على الدولة المدنية⁽¹⁾، وطالب بالفصل بين الدين والسياسة، وبدولة قائمة على سيادة الشعب واحترام حقوق جميع مواطنيها⁽²⁾.

وفي السياق نفسه، يؤيد نبيل زكي، رفض سيطرة تيار الإسلام السياسي على الحكم، لأنه في ظل الدولة المدنية يختار الشعب ممثليه بحرية ويقضي على الحكم الفردي الذي يفرض على الشعب الطاعة، وهذا لا يتحقق في ظل سيطرة تيارات الإسلام السياسي⁽³⁾.

ويرى علي جمعة أن إسلامية الدولة المصرية لا تعني أنها دينية تُسيطر فيها السلطة الدينية على القرار السياسي، ولا تعني أيضًا أنها دولة كافرة أنكرت الدين، بل هي تجربة فريدة استطاعت أن تُبقي على حرية الاعتقاد مكفولة لأبنائها، وأن تستمر في موكب التاريخ ولا تنسلخ عن هويتها، وألا تتخلف عن دول العالم من الاتصال بها⁽⁴⁾.

وعن علاقة الدين بالدولة، وضع عبد الحليم قنديل تصورًا لشكل الدولة وحدود العلاقة بين الدين والدولة بأن الدولة لن تكون علمانية ولا دولة دينية، بل دولة تعترف بالإسلام وثقافته، وعلاقة الدين بالدولة تتحدد في ضوء كون النص القرآني والنص النبوي إلزاميًا شموليًا، أما القيم الإسلامية كالمساواة والعدالة وأولويات الجماعة البشرية فهي تختلف من زمانٍ إلى زمانٍ ومن

(1) مكرم محمد أحمد، "إلى متى تبقى مصر منقسمة على نفسها؟"، الأهرام، 11 يونيو 2011، ص 11.

(2) مكرم محمد أحمد، "تحديات حضرة أمم لمرحلة الانتقالية"، الأهرام، 14 مايو 2011، ص 11.

(3) سبيل زكي، "عاجل للأهمية: نفذ الثورة كيف؟"، الأهرام، 6 أبريل 2011، ص 16.

(4) علي جمعة، "الشاهد: التجربة المصرية (4) إسلامية الدولة المصرية لا يعني أبداً دينية"، الوفد، 12 مارس 2012، ص 4.

مجتمع إلى آخر وتترجم إلى نظريات في الاقتصاد والسياسة، ولذلك لا بد من التفرقة بين ما هو ديني وما هو دنيوي⁽¹⁾.

بينما اعتبرَ وحيد عبد المجيد أنه لا تعارض بين الإسلام والدولة المدنية، فمنذ دستور 1923، الذي أكد أن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، وهي المادة نفسها في دستور 1954، وتم إضافة الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع عند تعديل دستور 1971 عام 1980، إذا لا خلاف على المقومات الأساسية بشأن الدستور الجديد، القائمة على هوية النظام السياسي وإسلامية النظام القانوني، وخصوصية النظام الاجتماعي، الذي تسوده قيم إسلامية مختلطة بتقاليد محافظة، وأخرى متحررة ليست مستقلة عن هذه القيم⁽²⁾.

وركّز إبراهيم تاج الدين، على كون الإسلام نظاماً شاملاً، حيث اعتبر أنه لا يجوز حصر الدين في دور العبادة، وينظم علاقة الفرد بالمجتمع، فالإسلام دين ودولة وعقيدة ومساواة⁽³⁾.

(1) عبد الحليم قنديل "لوجه الوطن: عودة لحنة الإسلاميين"، صوت الأمة، 19 ديسمبر 2011، ص.3.

(2) وحيد عبد المجيد، "اجتهادات: الديمقراطية والإسلام ومعركة الدستور"، الأهرام، 23 أغسطس 2011، ص.10.

(3) إبراهيم تاج الدين، "الإسلام دين ودولة ومبادئ الشريعة مرجعية الدستور"، بولد، 10 مايو 2011، ص.5.

والتفق حلمي القاعود، مع وجهة النظر، التي تتبنى كون الإسلام نظاماً شاملاً، والدليل على ذلك أن الإسلام أنقذ أوروبا من الدولة الدينية، التي سيطر فيها رجال الدين على الحكم في العصور الوسطى، كما أن الإسلاميين في مصر لا يعرفون الدولة الدينية، لكنهم يعرفون الدولة المدنية، التي لا مكان فيها للظلم، وترتكز على المساواة⁽¹⁾.

وطالبت أمينة النقاش بعدم إقصاء أي فصيل، أو تيار، لأن في هذا خطرٌ على الدولة المدنية⁽²⁾.

وارتبط بطرح الصحف لمفهوم الدولة المدنية مناقشة لمفهوم الدولة الدينية ومفهوم الدولة العسكرية حيث قدم كُتَّابُ صُحُفِ الدِّراسَةِ تحليلاً لمفهوم الدولة الدينية، وتباينت اتجاهاتهم ما بين القبول والرفض، حيث رفضت فريدة النقاش فكرة دينية الدولة، التي ربطتها بسيطرة تيارات الإسلام السياسي، على الدولة، لأن هذه التيارات ترفض تعيين مسيحي أو امرأة في منصب الرئيس، مما يهدر حقوق المواطنة، التي هي أحد أبرز دعائم مدنية الدولة⁽³⁾.

بينما أرجع علاء عريبي، رفضه فكرة الدولة الدينية نظراً لعدم تحديد مصدر التشريع في هذه الدولة، فستكون الدولة أقرب إلى لجنة الفتوى، فالمطلوب التوفيق بين الدين وقداسته والعلم ومدنيته⁽⁴⁾.

(1) حلمي محمد القاعود، "العمامة والكتاب"، الأهرام، 31 مايو 2012، ص 10.

(2) أمينة النقاش، "خطر داهم على مصر المدنية"، الوفد، 30 أبريل 2011، ص 10.

(3) فريدة النقاش، "موقفنا: مدنية إسلاميين سزائفة"، الأهرام، 23 مارس 2011، ص 9.

(4) علاء عريبي، "رؤى: الدولة الدينية والمدنية"، الوفد، 16 نوفمبر 2011، ص 5.

بينما طرَح طارق البشري رؤيته مؤكِّداً أنَّه لا خلافَ بين الدولة المدنية والدولة الدينية، لأنَّهما شيءٌ واحدٌ، فالمرجعيةُ الدينيةُ ليس فيها فصلٌ بين صلاح الدنيا والعبادة، فإذا كانت المدنية مقصوداً بها لدى مَنْ يستخدمونها ويدعُونَ إليها الاهتمامَ بالصَّالح الدُّنيوي، والدينيةُ تعني الأصولَ الثقافيةَ المرجوعَ إليها، فكلتاها متكاملتان ومتماسكتان، ولا تعارضُ بينهما⁽¹⁾.

وقد تركّزت المرجعيّاتُ التي استندَ إليها كُتَّابُ صُحفِ الدِّراسةِ في طرحِ وتناولِ مَفْهُومِ الدولةِ الدِّينيةِ في المرجعيةِ السِّياسيةِ التي تمثَّلت في شكلِ الدولةِ وطبيعيةِ السُّلطةِ، ورَفَضِ سَيطرةِ الإسلامِ السِّياسيِ على الحُكمِ.

كَمَا ميَّزَ كُتَّابُ صُحفِ الدِّراسةِ بين الدولة المدنية والدولة العسكرية، حيث يَرى منير عزمي رزق الله أنَّ الدولةَ العسكريَّةَ هي التي يتولَّى تسييرَ شؤونِ الدولةِ بها أفرادٌ أو مجموعاتٌ من المؤسساتِ العسكريَّةِ، ويكون عادةً لها مُبرراتٌ سياسيَّة، أو إقتصاديَّة، أو إجتماعيَّة، أو عسكريَّة، دفعتها لتولِّي السُّلطة، ومن أبرزِ سِماتِ هذه الدولة الانضباطُ والالتزامُ والطاعةُ والصَّرامةُ⁽²⁾.

بينما يَرى مُصطفى الطَّويل أنَّه في ضوءِ الدولةِ العسكريَّةِ، يتولَّى الجيشُ السُّلطةَ، ويُسيطرون على حُكمِ البلادِ⁽³⁾.

وهكذا يتَّضحُ أنَّ الكُتَّابَ الثلاثةَ حدَّدوا سِماتِ الحُكمِ العسكريِّ ودوافعِ تولِّيهِ السُّلطةَ.

(1) طارق البشري، "في الجدل حول المدنية والدينية"، الشروق الجديد، 7 نوفمبر 2011، ص 7.

(2) منير عزمي رزق الله، "عسكرية أم مدنية أم علمانية أم ديمقراطية؟"، الوفد، 3 سبتمبر 2011، ص 10.

(3) مصطفى الطويل، "مدنية أم عسكرية أم ديمقراطية؟"، الوفد، 17 نوفمبر 2011، ص 20.

من العرض السابق يتضح ارتباط طرح مفهوم الدولة المدنية بعدة أحداث شهدتها مصر خلال فترة تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مثل طرحها كآلية لمواجهة الاحتقان الطائفي، كما اتضح في مقالات جابر عصفور، حيث شهدت مصر خلال تلك الفترة، عدة أحداث ذات بُعد طائفي، كأحداث إمبابة والماريناب، التي كانت مقدمة لأحداث ماسبيرو، كما تم طرح مفهوم الدولة المدنية، باعتبار أن الدولة المدنية الملاذ لحماية المجتمع من تيارات الإسلام السياسي، كما اتضح في مقالات أحمد عبد المعطي حجازي، ومكرم محمد أحمد، حيث تصاعد دور التيارات الدينية، خلال تلك الفترة، خصوصاً مع فوزهم بأغلبية مقاعد برلمان 2011 - 2012، وسيطرتهم على اللجنة التأسيسية لكتابة الدستور، وكان ذلك مقدمة لفوز أحد مرشحيهم بانتخابات الرئاسة عام 2012.

وقد اتفقت غالبية الآراء في تلك المرحلة على أن الدولة المدنية تعني إعلاء مفهوم المواطنة، وإطلاق الحريات، وإقرار مبدأ التعددية الحزبية، وعدم سيطرة رجال الدين، على الحكم، وإقرار حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، بينما يرى البعض أن يقتصر دور القوات المسلحة على سلامة الوطن وأرضه، وألا تتدخل في الشؤون السياسية، ولا يتنافى هذا مع تولي رجال القوات المسلحة الحكم، طالما تولى عن وظيفته، مثلما حدث مع ديغول في فرنسا، وأيزنهاور في الولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا.

وقد تنوّعت المرجعيّات التي استند إليها الكُتّاب في هذه المرحلة في تناول مفهوم الدولة المدنيّة، ما بين المرجعيّة التاريخيّة التي تمثّلت في طرح تاريخ ظهور مفهوم الدولة المدنيّة بمصر، ومرجعِيّة سياسيّة في طرح البُعد السّياسي لمفهوم الدولة المدنيّة من تعدّدية سياسيّة وحرّيات بأنواعها، وفصل بين السلطات، إلى جانب رفض سيطرة التيارات الدينيّة على الدولة، ومرجعِيّة دُستوريّة، باعتبار الدُستور هو المنظّم للعلاقات بين الأفراد في الدولة المدنيّة، ومرجعِيّة دينيّة تمثّلت في أنّ إسلاميّة الدولة المصريّة لا تعني أنّها دينيّة، وعلاقة الدّين بالدولة، وبيان أنّ الإسلام نظامٌ شاملٌ، ولا تعارض بين مدنيّة الدولة والإسلام.

2- مَفْهُومُ الْعَدَالَةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ:

كَانَ مِنْ أَبْرَزِ مَا طُرِحَ عَنْ مَفْهُومِ الْعَدَالَةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ فِي هَذِهِ الْفَتْرَةِ مَا يَلِي:

- آليَّاتُ تَحْقِيقِ الْعَدَالَةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ.

- الْعَدَالَةُ الْإِجْتِمَاعِيَّةُ تَعْنِي السِّيَاسَاتِ الْمَتَّبَعَةَ لِلْحَدِّ مِنَ الْفَقْرِ وَالْبَطَالَةِ وَالتَّهْمِيشِ.

- السَّعْيُ لِتَحْقِيقِ الْعَدَالَةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ، وَتَحْقِيقُهَا مَطْلَبٌ ضَرُورِيٌّ لَتَرْجِمَةِ شَعَارَاتِ ثَوْرَةِ بَنَائِرٍ، مِنْ عَيْشٍ، وَكِرَامَةٍ إِنْسَانِيَّةٍ، وَعَدَالَةٍ إِجْتِمَاعِيَّةٍ، لِتَشْعُرَ بِذَلِكَ كُلُّ فَنَائِ الْمُجْتَمَعِ.

وَفِي ضَوْءِ مَا سَبَقَ، نَاقَشَ الْخَطَابُ الصَّحْفِيُّ آليَّاتِ تَحْقِيقِ الْعَدَالَةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ، حَيْثُ طَالِبَتْ فَرِيدَةُ النِّقَاشِ لِتَحْقِيقِ الْعَدَالَةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ، بِإِصْلَاحِ هَيْكَلِ الْأَجُورِ⁽¹⁾، وَتَحْدِيدِ الْحَدِّينِ الْأَدْنَى وَالْأَقْصَى لِلْأَجُورِ⁽²⁾، وَهُوَ نَفْسُ الْمَطْلَبِ الَّذِي طَالَبَ بِهِ مُحَمَّدٌ حَامِدُ الْجَمَلِ⁽³⁾.

(1) فَرِيدَةُ لِنِقَاشٍ، "مَوْثِقُنَا: تَشَوُّهَاتُ الْأَجُورِ"، الْأَهَالِي، 14 سِبْتَمْبَرِ 2011، ص1.

(2) فَرِيدَةُ لِنِقَاشٍ، "مَوْثِقُنَا الثَّوْرَةُ الْإِقَامَةُ"، الْأَهَالِي، 16 مَآيُو 2012، ص1.

(3) مُحَمَّدٌ حَامِدُ الْجَمَلِ، "أَنْوَارُ الْحَقِيقَةِ: الْإِصْرَاتُ وَالْإِنْقِسَامَاتُ وَالْعَدَالَةُ الْإِجْتِمَاعِيَّةُ" لَوُفْدٍ، 8 أَكْطُوبَرِ 2011، ص10.

وأضاف عبد الغفار شكر آلية أخرى للوصول إلى نظام عادل للأجور يتمثل في توفير النفقات من خلال خفض الإنفاق غير الضروري على الموازنة العامة، مثل الإنفاق على الأمن المركزي والحرس الجمهوري والعلاقات العامة وإعطاء الأولوية في البرامج الاستثمارية، والاجتماعية، لاستئصال الفقر⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد، اقترح عصام رفعت، تفعيل دور المجلس القومي للأجور الذي تم إنشاؤه عام 2003، وقيامه بالهدف الذي أنشئ من أجله، وهو وضع الحد الأدنى للأجور، والتوازن بين الأجور والأسعار⁽²⁾، وتحديد هيكل للأجور، لمختلف قطاعات الدولة، لتحقيق التوازن في توزيع الناتج القومي⁽³⁾، كما طالب بإيجاد آليات وقوانين عادلة للحد من الرأسمالية، التي وصفها بالمتوحشة من خلال نظام يحقق التعايش بين مزايا النظام الرأسمالي لإطلاق القوة الاقتصادية، ومزايا النظام الاشتراكي بآلياته الاجتماعية، دون شمولية، وديكتاتورية، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية حقوق كل فئات وطبقات المجتمع⁽⁴⁾.

واقترح عبد المنعم سعيد، في سبيل حماية حقوق جميع فئات المجتمع، حصول المواطن على الحد الأدنى من الدعم والأجر، بحيث يضم الدعم الذي تدفعه الدولة لمواطنيها إلى الأجر، بحيث تترك للمواطن حرية التصرف في هذا الدخل، بما يحقق العدالة⁽⁵⁾.

(1) عبد الغفار شكر، "العدالة الاجتماعية المنسية"، الأهرام، 1 أكتوبر 2011، ص 10.

(2) عصام رفعت، "الطريق إلى إصلاح الأجور"، الأهرام، 26 أبريل 2011، ص 10.

(3) عصام رفعت، "الشعب يريد حد أقصى للأجور"، الأهرام، 9 مايو 2011، ص 10.

(4) عصام رفعت، "هل الاشتراكية هي الحل؟"، الأهرام، 27 أكتوبر 2011، ص 10.

(5) عبد المنعم سعيد، "الأجر والتعم مرة أخرى"، الأهرام، 24 يوليو 2011، ص 10.

وهكذا أبرزت الآراء السابقة مفهوم العدالة الاجتماعية من منظور اقتصادي،
ليتمثل في حد أدنى للأجور، وتحديد هيكل الأجور لكل قطاعات الدولة، وسنّ
قوانين عادلة تُحد من سلبيات النظام الرأسمالي.

وأضاف مُرسي عطا الله إلى ذلك رؤيته بوضع خطط تنموية واضحة الأهداف
والبرامج الزمنية، وحسن قياس القدرات الذاتية من أصول اقتصادية وموارد
بشرية قابلة للاستخدام، بهدف إقامة نظام اقتصادي واجتماعي عادل، يضمن
توفير الحاجات الأساسية والرعاية الصحية لكل المواطنين، لتحسين الدخل⁽¹⁾، كما
اقترح زيادة الإنتاج كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في
السلع الأساسية⁽²⁾، بالإضافة إلى ضرورة حل مشكلة البطالة، وتشغيل الشباب
كإحدى أهم آليات تحقيق العدالة الاجتماعية⁽³⁾، وحذر من الانجراف وراء سياسات
العولة، دون دراسة كافية، مما خلف الكثير من السلبيات، ومنها ارتفاع الأسعار
الجُنوني، والهوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير، فيجب دراسة النظام
الاقتصادي، الذي تتبناه مصر قبل تطبيقه⁽⁴⁾.

وفي سبيل القضاء على الفقر، طالب وجدي زين الدين بتحقيق العدالة
الاجتماعية، وحسن توزيع الدخل بين جميع المصريين، فلا يُعقل أن تحتكر فئة
كل مصادر الدخل، ويبقى أغلبية المصريين تحت خط الفقر، العدالة أن يجد
الجميع السكن الآمن والعلاج⁽⁵⁾.

(1) مرسي عطا الله، "كل يوم: ثورة في التخطيط"، الأهرام، 5 أبريل 2011، ص 21.
(2) مرسي عطا الله، "كل يوم: الأولوية لعدالة الاجتماعية"، الأهرام، 16 ديسمبر 2011، ص 6.
(3) مرسي عطا الله، "كل يوم: الأولوية لمشكلة البطالة"، الأهرام، 2 مايو 2011، ص 12.
(4) مرسي عطا الله، "كل يوم: إشكالية لعونة واعدالة الاجتماعية"، الأهرام، 23 سبتمبر 2011، ص 41.
(5) وحدي زين الدين، "حكاوي: العدالة الاجتماعية في العام الجديد"، الوفد، 31 ديسمبر 2011، ص 4.

وهو المطلبُ نفسه الذي ركّزت عليه آمال الشرقاوي بتبني قضية تحسين أوضاع المهتمّشين من سُكان العشوائيات والقرى الفقيرة، ووضع ذلك على رأس أولويات الحكومة، ويتمّ ذلك بالتعاون بين جميع أجهزة الدولة من المسؤولين والمحافظين، ومجالس المحليات، لتوفير الحياة الكريمة لجميع فئات المجتمع دون إقصاء أو تهميش⁽¹⁾.

وأتفق معه عماد الدين حسين في ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير آليات لتحقيقها للوصول إلى تعليم جيّد، وصحة جيّدة، وحياة كريمة لكل مواطن⁽²⁾، خصوصاً أنّ العدالة الاجتماعية كانت مطلباً أساسياً من مطالب ثورة 25 يناير، وقبلها ثورة 23 يوليو⁽³⁾.

وفي السياق نفسه، طالبَ كمال الهلباوي بترجمة شعارات ثورة 25 يناير، من عيش، وحرية، وعدالة اجتماعية، وكرامة إنسانية، إلى واقع عملي في كلّ مؤسسات الدولة، ليشعر بنتائج ذلك كلّ موظفي الدولة والعمال والفلاحين، وكلّ فئات المجتمع، ولن يحدث ذلك إلا بالتوافق الوطني، واستمرار الثورة دون الإضرار بالإنتاج والمصلحة العامة حتى تتحقّق هذه الشعارات وتُفعل⁽⁴⁾.

(1) أمل الشرقاوي، "المهتمّشون أصوات للبيع"، صوت الأمة، 25 يوليو 2011، ص14.

(2) عماد الدين حسين، "علامة تعجب: فقرأ هذا: الوطن"، الشروق الجديد، 1 يونيو 2011، ص2.

(3) عماد الدين حسين، "علامة تعجب: زواج يوليو ويناير"، 27 يوليو 2011، ص2.

(4) كمال الهلباوي، "الثورة مستمرة ولكن كيف؟"، صوت الأمة، 30 يناير 2012، ص14.

واقترح نادر فرجاني إنشاء صندوق لإقامة العدالة الاجتماعية عبر سبل شفافة، مع إصلاح الهيكل الضريبي والعودة إلى نظام الضرائب التصاعدية، حسب شرائح الدخل والثروة، مع ضرورة كفالة دستور مصر للعدالة والحرية⁽¹⁾.

وقد تركّزت المرجعيّات التي استند إليها كتابُ صحفِ الدراسة في طرح وتناول مفهوم العدالة الاجتماعية في هذه المرحلة بشكلٍ أساسي في المرجعية الاقتصادية التي تمثلت في "إصلاح هيكل الأجور - دور المجلس القومي للأجور - الدعم والأجر - حلّ مشكلة البطالة - إصلاح الهيكل الضريبي".

(1) نادر فرجاني، "المحتوى التنموي بدستور مصر الحرية والعدل"، الأهرام، 16 مايو 2011، ص10.

3- مَفْهُومُ الْمُواطِنَةِ:

كَانَ مِنْ أْبْرَزِ مَا طُرِحَ عَنْ مَفْهُومِ الْمُواطِنَةِ خِلَالِ الْعَامِ وَنِصْفِ الْعَامِ التَّالِيَيْنِ عَلَى 25 يَنَايِرَ، مَا يَلِي:

- الْمُسَاوَاةُ وَعَدَمُ التَّمْيِيزِ، جَوْهَرُ الْمُواطِنَةِ.

- عِلَاقَةُ الْمُواطِنَةِ بِالْإِسْلَامِ.

- الْمَخَاطَرُ حَالِ عَدَمِ تَحْقِيقِ الْمُواطِنَةِ.

- آلِيَّاتُ دَعْمٍ وَتَحْقِيقِ الْمُواطِنَةِ.

وَفِي ضَوْءِ مَا سَبَقَ، طَرَحْتُ أَمِينَةُ النِّقَاشِ رُؤْيَتَهَا، مُطَالِبَةً بِحِمَايَةِ حُقُوقِ جَمِيعِ فَنَاتِ الْمُجْتَمَعِ⁽¹⁾.

كَمَا رَكَّزَتِ أَمِينَةُ النِّقَاشِ أَيْضًا فِي جَرِيدَةِ "الْأَهَالِي" عَلَى ضَرُورَةِ كِفَالَةِ جَمِيعِ حُقُوقِ الْمُجْتَمَعِ بِمَنْ فِيهِمُ الشَّيْعَةُ لِإِعْمَالِ الْمُسَاوَاةِ وَالْمُواطِنَةِ⁽²⁾.

وَهَكَذَا يَتَّضِحُ أَنَّ الْمُسَاوَاةَ وَعَدَمَ التَّمْيِيزِ وَالْمُشَارَكَةَ فِي إِدَارَةِ شُؤُونِ الْمُجْتَمَعِ لِكُلِّ فَرْدٍ أَمُّ رُكَائِزِ مَفْهُومِ الْمُواطِنَةِ.

(1) أَمِينَةُ النِّقَاشِ، "عَفْوًا سِيَادَةُ النِّوَاءِ إِنَّهَا قَضِيَّةُ تَمْيِيزٍ وَلَيْسَ قَضِيَّةُ تَدْلِيلٍ"، الْوَلَدِ، 14 مَآيُو 2011، ص 10.

(2) أَمِينَةُ النِّقَاشِ، "خِلَالُ التَّيَّارِ: أَلَيْسَ لَشَّيْعَةِ حُقُوقٍ يَا مَوْلَانَا؟"، الْأَهَالِي، 23 مَارَسَ 2011، ص 7.

بينما رَبَطَ سامح فوزي بين الإسلام الحضاريّ برعاية مؤسّسة الأزهر ودوره في تعزيز رُوح التّوافق بين المسلمين والمسيحيّين، انطلاقاً من وثيقة الأزهر التي أعدّها نخبة من علماء مصر، بحيث يضمن للمسيحيّين حقوقهم جنباً إلى جنب مع المسلمين في تولّي الوظائف العامّة في الدّولة، وفقاً لاعتبار الكفاءة والسّماح بالتعدّدية والتنوّع بين مختلف أطياف المجتمع⁽¹⁾.

كَمَا تَنَاول محمد عمارة، علاقة المواطنة بالإسلام، فيرى أنّ الدّولة في الرّؤية الإسلاميّة قائمة على المواطنة، فالتّكريم الإلهيّ لجميع البشر، والخطاب القرآنيّ موجه إلى عموم النّاس، وأنّصح ذلك في المواثيق والعهود الدّستوريّة منذ السّنة الأولى للهجرة، حيث تأسّس دُستور قائم على التعدّدية الدّينيّة، وساوى بين اليهود والمسلمين⁽²⁾، وكفل الإسلام لأهل الدّمة حقوقهم واحترام عقائدهم، وفي المقابل أوجب على جميع المواطنين الانتماء إلى الوطن، فلا يتعاون أيّ منهم مع أعدائه⁽³⁾.

وحذّر حمزة قناوي من المخاطر التي قد تحدّث حال عدم تحقّق المواطنة، كوجود الاحتقان الطائفيّ، وهو ما حدّث في مصر بعد ثورة 25 يناير من حوادث اعتداء على الكنائس، وما صاحبها من سقوط ضحايا، وفي سبيل الحدّ من ذلك، طالب بتفعيل قانون بناء دور العبادة الموحّد، لحماية حقّ الأقباط في بناء كنائسهم⁽⁴⁾.

(1) سامح فوزي، "نظرات على المسيحيّين العرب"، الشروق الجديد، 21 مايو 2011، ص 11.

(2) محمد عمارة، "المواطنة بين اللوروث والوفد"، الأهرام، 18 أبريل 2012، ص 10.

(3) محمد عمارة، "المرجعية الدّينيّة لحقّ مواطنة وواجباتها"، الأهرام، 25 أبريل 2012، ص 10.

(4) حمزة قناوي، "المواطنة أولاً"، الوفد، 27 سبتمبر 2011، ص 10.

هذا وقد لخص طه عبد العليم ما تقدّم في مقالٍ تحت شعار «المواطنة هي الحلّ»، حيث دعا إلى أن تُصبح مصر دولة تُحقّق المواطنة، تسعى لجعل مصر لكلّ المصريين، وترتكز على تمتّع مصر بالسيادة الوطنيّة، وحماية الأرض، والمساواة بين جميع المصريين، دون تمييز أو إقصاء⁽¹⁾. ولإعمال ذلك، دعا إلى انصهار المصريين في بوتقة واحدة، وتعميق الرابطة الوطنيّة قبل الرابطة الدينيّة⁽²⁾، واعتبر العدالة الاجتماعيّة شرطاً أساسياً من شروط دولة المواطنة، والحدّ من الاحتقان الطائفي⁽³⁾. وطالب بتفعيل الدُستور الذي يُعلي من قيم المواطنة، وطالب رئيس مصر الفائز في انتخابات الرّئاسة 2012، بإعمال المواطنة⁽⁴⁾.

وقد تركّزت المرجعيّات التي استند إليها كُتّابُ صُحف الدّراسة في طرح وتناول مفهوميّ المواطنة في المرجعيّة السياسيّة، التي تتمثّل في المساواة لجميع المواطنين، وعدم التّمييز، وتمتّع مصر بالسيادة الوطنيّة، ومرجعيات دينيّة، مثل دور الأزهر في كفالة حقوق المواطنة، وعلاقة المواطنة بالإسلام ومرجعيات قانونيّة، مثل المطالبة بتفعيل قانون دور العبادة الموحّد، لحماية حقّ الأقليات في بناء كنائسهم.

(1) طه عبد العليم، «المواطنة هي الحلّ تعريف دولة المواطنة»، الأهرام، 30 أكتوبر 2011، ص12.

(2) طه عبد العليم، «دولة المواطنة معيار انتخاب الرئيس»، الأهرام، 20 مايو 2012، ص12.

(3) طه عبد العليم، «الحقوق الاقتصاديّة للمواطنة (4)»، الأهرام، 11 ديسمبر 2011، ص12.

(4) طه عبد العليم، «المهام الملحة أمام الرئيس في مرحلة الانتقال»، الأهرام، 13 مايو 2012، ص11.

4- مَفْهُومُ الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ:

كَانَ مِنْ أَبْرَزِ مَا طُرِحَ عَنْ مَفْهُومِ الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ مَا يَلِي:

- مَعْنَى الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ.

- أبعادُ مَفْهُومِ الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ.

- دَوْرُ البرلمانِ المتوازنِ في كِفَالَةِ الحُكْمِ الدِّيمُوقْرَاطِيِّ.

- المخاطرُ حالَ عدمِ تحقُّقِ الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ.

وفي ضوءِ مَا سَبَقَ، نَاقَشَ سلامة عبد الهادي، مَفْهُومَ الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ، حيث طرَّحه على أَنَّهُ يعني (مشاركة الأفرادِ في حُكْمِ أَنفُسِهِم بِأَنفُسِهِم، ويتحقَّقُ هذا مِنْ خِلالِ مَسْئُولِيَّاتٍ دُسْتُورِيَّةٍ تنصُّ عليها بنودُ الدُّسْتُورِ ومَسْئُولِيَّاتٍ أَخْلَاقِيَّةٍ ينصُّ عليها الدِّينُ، بما يُؤدِّي إلى تَقْسِيمِ عادِلٍ لِلسُّلْطَةِ بين فُرُوعِهَا التَّشْرِيعِيَّةِ وَالتَّنْفِيزِيَّةِ والقضائيَّةِ)⁽¹⁾.

وَاتَّفَقَ مَعَهُ مَرْسِي عطا الله في طَرَحِهِ لأبعادِ مَفْهُومِ الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ بِأَنَّهُ حُكْمُ الشَّعْبِ بِالشَّعْبِ، وَلِصَالِحِ الشَّعْبِ، وَبِالتَّالِي اتَّخَذَ القَرَارَ عَنْ طَرِيقِ الأَغْلَبِيَّةِ، واحترامِ الحُقوقِ والحُرِّيَّاتِ للأفرادِ والجماعاتِ، والمساواةِ أمامَ القانونِ، مع وُجُودِ حدٍّ فاصِلٍ بين حُرِّيَّةِ الرَّأْيِ والتَّعْبِيرِ والاعتقادِ والفوضى، التي تَجَرَّ إلى حُرِّيَّةٍ غيرِ مَسْئُولَةٍ، فالْمَطْلُوبُ ديمُوقْرَاطِيَّةٌ رَشِيدَةٌ، تَضُمِّنُ الحُرِّيَّةَ السِّيَاسِيَّةَ

(1) سلامة عبد الهادي، "شعار الثورة حُرِّيَّة ديمُوقْرَاطِيَّة عادلة اجتماعية"، الوعد، 14 يونيو 2011، ص 11.

للمواطنين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، التي تضمن الحياة الكريمة للناس جميعاً، دون تمييز، وبما يضمن عدم الخضوع لضغوط المجموعات الاقتصادية في الداخل أو الخارج⁽¹⁾.

وطالب عبد المنعم سعيد بالاهتمام بالبرلمانات، باعتبارها المفاعل الأساسي للديموقراطية، من خلال تمثيل الأمة تمثيلاً حقيقياً⁽²⁾.

وحذر ياسر الديب من غياب الديمقراطية، بما يؤدي إلى وجود الحكم الاستبدادي الذي يدفع الحكومات إلى جعل الحقوق والحريات منحة من الحكومة إلى الشعب، أكثر منها حقاً طبيعياً للشعب⁽³⁾.

ويتضح مما سبق أنّ مفهوم الديمقراطية في خطاب صحيفتي "الأهرام" و"الوفد" يعني حكم الشعب للشعب، من خلال مؤسسات دستورية، باستثناء بعض الإشارات لبعض الكُتّاب، مثل الكاتب الوفدي ياسر الديب، الذي حذر من الديمقراطية الشكلية، التي يلجأ إليها الحكم الاستبدادي الذي يجعل الحقوق والحريات منحة من الحكومة، وليست حقاً مكتسباً.

وقد تركّزت المرجعيّات التي استند إليها كُتّابُ صحفِ الدراسة في طرح وتناول مفهوم الديمقراطية في المرجعية السياسية، التي تمثلت في حكم الشعب، ودور البرلمان الحقيقي.

(1) مرسى عطا، "الديمقراطية عناوين ومبادئ" (2)، "الأهرام"، 22 يونيو 2011، ص 12.

(2) عبد المنعم سعيد، "من القاهرة: الديمقراطية، البرلمانية"، "الأهرام"، 14 يوليو 2011، ص 10.

(3) ياسر الديب، "الديمقراطية الدستورية والمشكلة الحقيقية"، "الوفد"، 5 فبراير 2012، ص 12.

5- مَفْهُومُ الْعِلْمَانِيَّةِ:

كَانَ مِنْ أَمْرٍ مَا طُرِحَ عَنْ مَفْهُومِ الْعِلْمَانِيَّةِ بِصُحُفِ الدِّرَاسَةِ خِلَالِ الْعَامِ وَنِصْفِ الْعَامِ التَّالِيَيْنِ عَلَى 25 يَنَآيِرَ 2011:

- مَعْنَى الْعِلْمَانِيَّةِ.

- اتِّجَاهَاتُ الدِّفَاعِ عَنِ الْعِلْمَانِيَّةِ أَوْ رَفْضِهَا.

يَطْرَحُ مُنِيرُ عَزْمِي رِزْقُ اللَّهِ تَعْرِيفَهُ لِلْعِلْمَانِيَّةِ عَلَى أَنَّهَا (الْمَنْهَجُ الْمُتَّبَعُ لِلْحِفَاطِ عَلَى وَحْدَةِ الدَّوْلَةِ أَيْ كَانَتْ أَدِيَانُ مُوَاطِنِهَا وَمَرْجِعِيَّاتِهِمُ الثَّقَافِيَّةُ، حَيْثُ هُنَاكَ فَصْلٌ بَيْنَ الدِّينِ وَالْقَرَارَاتِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ) ⁽¹⁾. وَفَقًا لِهَذِهِ الرُّؤْيَا لِمَفْهُومِ الْعِلْمَانِيَّةِ، دَافَعْتُ مِنْهُ أَبُو سَنَّةٌ عَنِ الْعِلْمَانِيَّةِ، بِاعْتِبَارِهَا الْبَدِيلَ الْمُسْتَقْبَلِيَّ لِلدَّوْلَةِ الْمَدْنِيَّةِ ⁽²⁾، كَمَا أَنَّ الدَّوْلَةَ الْعِلْمَانِيَّةَ دَوْلَةٌ مُحَايِدَةٌ تَجَاهَ جَمِيعِ مُوَاطِنِهَا، بِمَا يَكْفُلُ حُرِّيَّةَ الْاِعْتِقَادِ ⁽³⁾.

بَيْنَمَا اعْتَبَرَ مُعْتَزُ بِاللَّهِ عَبْدُ الْفَتَّاحِ أَنَّ مِصْرَ مُجْتَمَعٍ إِسْلَامِيٍّ، الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِيهِ الْمَصْدَرُ الرَّئِيسِيُّ لِلتَّشْرِيعِ، لَكِنْ يَنْبَغِي إِضَافَةٌ - لِهَذِهِ الْعِبَارَةِ - مَا يَضْمَنُ حُقُوقَ الْأَقْلِيَّاتِ فِي الْاِحْتِكَامِ لِشَرَائِعِهِمْ، وَفَقًا لِهَذِهِ الرُّؤْيَا، فَمِصْرُ لَيْسَتْ بِحَاجَةٍ إِلَى الْعِلْمَانِيَّةِ، بَلْ إِلَى الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ وَالتَّعَدُّدِيَّةِ، الَّتِي تَضْمَنُ حُقُوقَ الْجَمِيعِ عَلَى قَدَمٍ سَوَاءٍ ⁽⁴⁾، وَاللِّبَرَالِيَّةَ مَطْلُوبَةً مِنْ مَنْظُورِ حِمَايَةِ الْحُرِّيَّاتِ دُونَ

(1) مُنِيرُ عَزْمِي رِزْقُ اللَّهِ "عَسْكَرِيَّةٌ أَمْ مَدْنِيَّةٌ أَمْ عِلْمَانِيَّةٌ أَمْ دِينِيَّةٌ؟"، الْوَقْدُ 3 سِبْتَمْبَرِ 2011، ص.10

(2) مِنْهُ أَبُو سَنَّةٌ، "الثَّوْرَةُ مُؤَجَّلَةٌ إِلَى أَنْ تَعُدَّ الدَّوْلَةُ الْعِلْمَانِيَّةُ مِنْ يَدَافِعِ عَنْهَا"، الْاَهْلَى، 2 مَارْسِ 2011، ص.3.

(3) مِنْهُ أَبُو سَنَّةٌ، "الْعِلْمَانِيَّةُ لَا تَخْضَمُ لَدَيْنَ وَنَمِ السُّلْطَةُ الْبَيْنِيَّةُ"، الْأَهْلَى، 5 أَكْطُوبَرِ 2011، ص.11.

(4) مُعْتَزُ بِاللَّهِ عَبْدُ الْفَتَّاحِ، "هَلْ مِصْرُ بِحَاجَةٍ لِلْعِلْمَانِيَّةِ؟"، الْفَشْرُوقُ الْجَدِيدُ 26 مَارْسِ 2011، ص.10.

الوصول إلى الانفلات الأخلاقي، فالليبرالية إذاً في ثوبها الإسلامي وليس العلماني⁽¹⁾، إذاً نحن بحاجة إلى الديمقراطية، أي التعددية، وحماية حقوق الجميع، والمدنية، أي المواطنة والمساواة، وبعيداً عن السيطرة العسكرية على الحياة السياسية، دون الحاجة إلى العلمانية⁽²⁾.

وعلى الجانب الآخر رَفَضَ محمد عمارة إمكانية تطبيق العلمانية في مجتمَعنا وعدّد سلبيات تطبيقها، بدءاً من انتشار قيم المادية والتفكير الدنيوي، وممارسة أخلاقيات لا تتفق مع روح الأديان⁽³⁾.

ومن العرض السابق، يتضح ارتباط طرح مفهوم العلمانية بقضية هوية الدولة وطبيعتها، التي أثّرت بعد ثورة 25 يناير 2011، بشكل كبير، حيث انقسم الكتاب إلى فريقين، فريق يؤيد العلمانية، ويدافع عنها، باعتبارها لا تتناقى مع حرية المعتقد وتكفلها دون خلط للسياسة بالدين، بينما اعتبرها البعض الآخر دخيلة على ثقافتنا وهويتنا، ولا تناسب مجتمَعنا.

وقد تركّزت المرجعيات في طرح وتناول مفهوم العلمانية في المرجعية السياسية، من حيث كونها آلية للحفاظ على وحدة الدولة، وسلبيات تطبيقها من قيم مادية.

(1) معتز بالله عبد الفتاح، "محاولة للفهم: مخاطر الليبرالية العلمانية"، الفروق الجديد، 7 أبريل 2011، ص 4.

(2) معتز بالله عبد الفتاح، "بين المدنية والعلمانية"، الفروق الجديد، 20 أغسطس 2011، ص 11.

(3) محمد عمارة، "ماذا صنعت العلمانية بأوروبا؟"، الأهرام، 27 يوليو 2011، ص 10.

6 - مفهوم الليبرالية:

كَانَ مِنْ أَبرزِ مَا طُرِحَ عَنْ مفهومِ الليبراليةِ في خطابِ صُحفِ الدِّراسةِ خلالَ العامِ ونصفِ العامِ التَّالِيينِ على 25 يناير، معنى الليبرالية، وشروطُ تحقيقها، وركائزُها، ومدى إمكانية تطبيقها في المُجتمَعِ المصري من عديمها.

وفي ضوء ذلك، ناقشَ حازم الببلاوي مفهومَ الليبرالية، مُركِّزًا على ارتباطها الوثيقِ بمفاهيمِ الحُرِّيَّةِ والديموقراطيةِ مِنْ خِلالِ مُساهمةِ الأفرادِ في حُكْمِ بلادهم وعدمِ المساسِ بحُرِّيَّاتهم من حُرِّيَّةِ عقيدة وحريةِ فكر وحُرِّيَّةِ رأي، وغيرها من الحُرِّيَّاتِ، إلا أنَّ العاملَ الأهمَّ في مفهومِ الليبرالية هو توفيرُ الشُّروطِ التي تُمكنُ الأفرادَ مِنْ مُمارسةِ حُرِّيَّاتهم بِمُجتمعاتهم، مثل توفيرِ مُستوى معيشي مُناسب ودخْلٍ جيّد، وكلُّ هذا يدفعُ الأفرادَ إلى التَّقدُّمِ، ممَّا يُسهِمُ في دفعِ مُجتمعاتهم إلى الأمام⁽¹⁾.

بينما حلَّ وحيد عبد المجيد مفهومَ الليبرالية، مُحدِّدًا ركايزها مِنْ منهجٍ عقلانيٍّ، وعلمانيٍّ، وقيمٍ فرديةٍ، لكنَّ العلمانية ليست بمعنى الكُفر والإلحاد، بل العلمانية التي تعني التسامُح ونَبذُ التَّعصُّبِ الدِّينيِّ⁽²⁾. فيمكنُ الاستعانةُ بالقيمِ الليبراليةِ، في ظلِّ الاحتكامِ للشَّريعةِ الإسلاميةِ في نظامِ ديموقراطيٍّ يضمنُ حُقوقَ المُواطنةِ للمُسلمين والمسيحيين على حدِّ سَوَاءٍ، وحُرِّيَّةَ مُمارسةِ الشَّعائِرِ بلا تمييز، وحُرِّيَّةَ الانتخابِ الدَّوريِّ والتداولِ السَّلَميِّ للسلطةِ، مع عدمِ إلغائِ النظامِ القانونيِّ القائم، لأنَّه ينسجمُ مع الشَّريعةِ الإسلاميةِ، ولا يتعارضُ

(1) حازم الببلاوي، "الليبرالية سندٌ لعمدانة الاجتماعي (1-2)"، الأهرام، 26 يناير 2011، ص 10.

(2) وحيد عبد المجيد، "الليبرالية واليسار والإسلاميون: المعركة الخطأ"، الأهرام، 3 مايو 2011، ص 10.

مَعَهَا ، والليبراليون في مصرَ يختلفون في مواقفهم من الحُرِّيَّة والفردية، لكنَّ المَهم أَنَّهُم كانوا أعضاءً في لجنة الثلاثين، التي وضعت دُسْتُورَ 1923، وكانَ يُؤكِّد أَن الدِّين الإسلاميَّ دينُ الدَّولة، واللغة العربية لغتها الرِّسمية⁽¹⁾.

ويرى عبد الفتاح نصير أَنَّ تطبيقَ الليبرالية في المُجتمَع المصري رغم مزايا تطبيقه من كفالة الحُرِّيَّات بأنواعها والديموقراطية والتَّعدُّد الحزبي ودعم القطاع الخاص والعلمانية وقيم التَّنوير، فإنَّ هُناك صُغوبَةً في تطبيقها بمصرَ مثلاً كتطبيق تشجيع الاستثمار الخاص، وترشيح الذَّعم، وكلُّها سياساتٌ لن تُلقى قبولاً لدى القطاعاتِ الأغلبِ من المصريين⁽²⁾.

بينما ميَّز مُعْتز بالله عبد الفتاح بين تطبيق الليبرالية في ظلِّ احترام المرجعية الحضارية الإسلامية للاستفادة من مزايا النِّظام الليبرالي من حُرِّيَّة وديموقراطية، دون الحاجة إلى العلمانية، بما فيها من خروج على تعاليم الدِّين لا تسمحُ بها طبيعة المُجتمَع المصري بأخلاقياته وتعاليمه الدينية وأعرافه⁽³⁾.

وقد تركّزت المرجعيَّات التي استندَ إليها كُتَّابُ صُحف الدِّراسة في طرح وتناوُل مفهوم الليبرالية في المرجعية السياسية لارتباطها بالحُرِّيَّة والديموقراطية والمنهج العقلاني.

(1) وحيد عبد المجيد، "الليبراليون وشرعية الاسلامية والاستقلال القانوني"، الأهرام، 9 أغسطس 2011، ص 10.

(2) وحيد عبد المجيد، "من هم الليبراليون في مصر"، 20 سبتمبر 2011، ص 10.

(3) عبد الفتاح نصير، "الطريق المسدود، الود، 14 مارس 2011، ص 10.

(4) معتز بالله عبد الفتاح، "محاولة للفهم: محاضر الليبرالية العلمانية"، الشروق الجديد، 7 أبريل 2011، ص 4.

7- مفهوم العدالة الإنتقالية:

كَانَ مِنْ أْبْرَزِ مَا طُرِحَ عَنْ مَفْهُومِ الْعَدَالَةِ الْإِنْتِقَالِيَّةِ مَا يَلِي:

- تَارِيخُ الْمَفْهُومِ.

- الشُّرُوطُ الْوَاجِبُ تَوَافُرُهَا لِتَحْقِيقِ الْعَدَالَةِ الْإِنْتِقَالِيَّةِ فِي مِصْرَ بَعْدَ ثَوْرَةِ 25 يَنَايِرَ.

- مَعْنَى الْمَفْهُومِ وَأَبْعَادِهِ.

وَفِي ضَوْءِ الطَّرْحِ السَّابِقِ، أَوْضَحَ عَبْدُ الْمَنَعَمِ سَعِيدٌ أَنَّ مَفْهُومَ الْعَدَالَةِ الْإِنْتِقَالِيَّةِ يَرْجِعُ إِلَى الْحَرْبِ الْعَالَمِيَّةِ الثَّانِيَّةِ، فَالتَّارِيخُ يَعُودُ بِالْمَفْهُومِ إِلَى مُحَاكَمَاتِ نُورْمِبِرْجِ الَّتِي حَاوَلَتْ الْقِصَاصَ مِنَ الْفَاشِيَّةِ فِي إِيطَالِيَا، وَالنَّازِيَّةِ فِي أَلْمَانِيَا، وَالْعَسْكَرِيَّةِ الْإِمْبَرَاطُورِيَّةِ فِي الْيَابَانِ عَمَّا ارْتَكَبُوهُ قَبْلَ الْحَرْبِ وَأَثْنَاءَهَا، لَكِنَّ الْعُقُودَ الثَّلَاثَةَ الْمَاضِيَّةَ أَضَافَتْ إِلَيْهِ قِيَمَ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ ضِدَّ الْقَتْلِ الْجَمَاعِيِّ وَالْإِبَادَةِ وَالتَّطْهِيرِ الْعِرْقِيِّ، وَقَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ جَلِيًّا فِي الْحُرُوبِ الْأَهْلِيَّةِ فِي أَفْرِيقِيَا، حَيْثُ ارْتَبَطَ الْمَفْهُومُ مَعَ الْعَمَلِيَّةِ الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ، وَكَيْفِيَّةِ دَفْعِ الظُّلْمِ وَالْمُصَالِحَةِ وَالاعْتِرَافِ بِالذَّنْبِ⁽¹⁾.

(1) عبد المنعم سعيد، "من القاهرة: ابعاد الانتقالية"، 11 يونيو 2012، ص10.

ويُضيفُ نادر فرجانيّ الشُّروطُ الواجب توافرها، لإجراء العدالة الإنتقاليّة في مصرَ بعدَ ثورة 25 يناير، في إنجاز مُحكمة "مبارك"، ورموزِ نظامه، بكل سرعةٍ ونزاهةٍ، بمعنى القصاص العادل، مع تفادي الثأريّة المدمرة، ويتمّ تحقيقُ العدالة الإنتقاليّة من خلالِ وضعِ ضماناتٍ إجرائيّة، لُسُرعة المُحاكمات، بتخصيص دوائر قضائيّة مُعيّنة تتعقّد بشكلٍ دائم⁽¹⁾.

وهو التّوجّه نفسه الذي طرحته جيهان العلّيل، بضرورة تفعيل آليات العدالة الإنتقاليّة بمصر بعد ثورة 25 يناير، من تطهيرِ مُؤسساتٍ، ومصالحَةٍ وتعويض الضّحايا المتضرّرين⁽²⁾.

وهذا كلّهُ يتّفق مع طرحِ أمل مختار من أنّ العدالة الإنتقاليّة تعني (تكييفَ العدالةِ على النّحو الذي يُلائم مُجتمعاتٍ تخوضُ مرحلةً من التّحوّل الديمقراطيّ عقب تفشّي حقيبةٍ من انتهاكاتِ حُقوق الإنسان، بحيث يتمكّن المُجتمَع من مُحكمة المسؤولين عقب هذه الانتهاكات، سواء الحُقوقيّة، أو الماليّة، بشكلٍ عادلٍ يُعيد الحُقوقَ إلى أصحابها، والقيام بذلك جنباً إلى جنبٍ، مع عمليّة البناء الديمقراطيّ والإصلاح السياسيّ)⁽³⁾.

وقد تنوّعت المرجعيّات، التي استندَ إليها الكتّابُ في طرحِ مفهومِ العدالة الإنتقاليّة، في المرجعيّة التّاريخيّة، التي تمثّلت في تاريخِ المفهومِ إبانَ الحربِ العالميّة الثّانية، ومُحاكمات نورمبرج، ومرجعيّات قانونيّة، مثل آليات مُحكمة "مبارك" ورموز نظامه.

(1) نادر فرجاني، "لتبدأ صفحة بيضاء من غير سوء"، الأهرام، 25 يولييه 2011، ص10.
(2) جيهان العلّيل، "العدالة الانتقالية وتطهير الدولة"، الشروق الجديد، 4 مايو 2011، ص11.
(3) أمل مختار، "هذا رأي: الحالة المصرية وتجربة العدالة الانتقالية"، الأهرام، 8 يونيه 2011، ص11.

8- مفهوم الحرية:

نَاقَشَ كُتَابُ صُحُفِ الدَّرَاسَةِ مَفْهُومَ الحُرِّيَّةِ، بِاعتبارِه مطلبًا رئيسيًا،
وشعاراتٍ من شعاراتِ ثورة 25 يناير 2011.

يَرى طلعت المغاوري أَنَّ الحُرِّيَّاتِ كانتْ مطلبًا رئيسيًا من مطالبِ الثورة
المصريَّة بعدَ انتهاكِ الحُرِّيَّاتِ العامَّةِ وانحسارِ الدِّيمُوقِراطيَّةِ وسَلْبِ حُقوقِ الإنسانِ
وتزويرِ الانتخاباتِ، فكانَ طَبِيعِيًّا أَنْ تَتَوَرَّ الجَماهيرُ، مُطالبَةً بالحُرِّيَّاتِ⁽¹⁾.

بينما نَاقَشَ سلامة عبد الهادي ركائزَ مفهومِ الحُرِّيَّةِ، ولَخَّصَهَا في الوعي
بِالأهدافِ التي يسعى المُجتمَعُ لتحقيقِها وتحديدِ الآلياتِ التي تُمكنُ من تحقيقِ
هذه الأهدافِ، وغيابِ القيودِ التي تُعيقُ تحقيقَ هذه الأهدافِ⁽²⁾.

وطرَحَتْ ياسمين فراجَ مفهومَ الحُرِّيَّةِ، بِاعتبارِه إحدى الرِّكائِزِ الرئيسِيَّةِ
لِلدَّولَةِ المدنيَّةِ، بِشَرطِ أَنْ تَكُونَ حُرِّيَّةٌ مَسْؤُولَةٌ دُونَ انْفِلاتٍ وفوضى وإعاقة
العملِ، مثلما حَدَثَ في الاعتصاماتِ الفتَوِيَّةِ⁽³⁾.

وقد تَرَكَّزَتِ المرجعيَّاتُ التي استندَ إليها كُتَّابُ صُحُفِ الدَّرَاسَةِ في المرجعية
السياسية من خلال ارتباطها بشعاراتِ ثورة 25 يناير.

(1) طلعت المغاوري، "تساؤلات: حرية ديمقراطية عدالة اجتماعية متى؟"، الوفد، 4 فبراير 2011، ص10.

(2) سلامة عبد الهادي، "شعار الثورة حرية ديمقراطية عدالة اجتماعية"، الوفد، 14 يونيو 2011، ص11.

(3) ياسمين فراج، "الحرية وحقوق المواطن"، الأهرام، 28 فبراير 2011، ص12.

9 - مفهوم الاشتراكية:

تباينت اتجاهات كُتّابِ صُحفِ الدّراسةِ من طرَحِ مفهومِ الاشتراكيةِ بين تأييدها والدّفاعِ عنها أو نَقْدِها، وطرحِ استبدالِ آليّاتٍ أخرى بها تُناسِبُ العصرَ.

دافعتُ فريدةُ النّقاشِ عن الاشتراكيةِ، وانتقدتُ نظامَ الخصخصة⁽¹⁾، وبيّنت النتائجُ المترتبةُ على النظامِ الرأسماليِّ مثلَ اتّساعِ الفجوةِ بين الطبقاتِ والبطالةِ والفقرِ واستشهدتُ بتقريرِ نشرتهِ مجلة "الإيكونومست"، نَشَرَتْ فيه استفادةَ دولِ النُّمُورِ الآسيويّةِ، والبرازيلِ من الاشتراكيةِ، وأفكارِ "لينين"، في حين أدّت سياساتُ الرأسماليّةِ إلى الأزمةِ الماليّةِ العالميّةِ عام 2008، التي لا يزالُ يعاني المُجتمَعُ من آثارها حتّى الآن⁽²⁾.

بينما اعتبرَ عصامُ رفعتُ أنّ الاشتراكيةَ ليستُ هي الحلّ في ظلِّ مُجتمَعٍ تسوّدُه المتغيّراتُ الرأسماليّةُ، ولا بُدَّ من آليّاتٍ وقوانينٍ تُحدِّدُ من الرأسماليّةِ وتأثيراتها السّلبيةِ، وتضمّنُ التّوزيعَ العادلَ للثروةِ وحلّ المُشكلاتِ النّاتجةِ عنّ الخصخصةِ وسيطرةِ قِلّةٍ من المُستثمرين على الاقتصاد⁽³⁾.

وقد تركّزتِ المرجعيّاتُ التي استندَ إليها كُتّابُ صُحفِ الدّراسةِ في طرحِ وتناوُلِ مفهومِ الاشتراكيةِ في المرجعيةِ الاقتصاديّةِ لبيانِ تأثيراتِ الرأسماليّةِ السّلبيةِ، في مُقابلِ النظامِ الاشتراكيِّ، وإيجادِ آليّاتٍ للتّوزيعِ العادلِ للثّائِجِ القوميِّ.

(1) فريدةُ النّقاشِ، "موقفنا" بصدانِ نضامِ الخصخصة"، الأمل، 11 مايو 2011، ص3.

(2) فريدةُ النّقاشِ، "قضيةُ للمناقشة: شكوكُ بيتريس"، الأمل، 9 مايو 2012، ص9.

(3) عصامُ رفعت، "هل الاشتراكية هي لهُم؟"، الأهرام، 27 أكتوبر 2011، ص10.

المبحث الثاني: المفاهيم السياسيّة والإجتماعيّة في الخطاب
الصحفيّ خلال الفترة من يونيو 2012 إلى يونيو 2013:

جدول رقم (2)

معدل ظهور المفاهيم السياسيّة والإجتماعيّة

بالخطاب الصحفي المصري فترة تولي الإخوان المسلمين حكم مصر

الصحيفة المفهوم	الأهرام	الوفد	الأهالي	الشروق	صوت الأمة	الحرية والعدالة	الإجمالي
إبعادة الإجتماعيّة	50	8	7	14	1	2	80
إدولة المدنيّة	35	18	3	8	0	0	64
المواطنة	35	10	0	3	0	0	48
الدولة الدينيّة	11	3	2	2	0	0	18
الليبراليّة	8	3	0	0	0	0	11
إديمقراطيّة	10	1	0	0	0	0	11
إبعادة الإنتقاليّة	6	2	1	0	0	0	9
العلمانيّة	5	1	2	1	0	4	9
الإشتراكيّة	2	0	1	1	0	0	4

1- مفهوم العدالة الاجتماعية:

كَانَ مِنْ أَبْرَزِ مَا طُرِحَ عَنْ مَفْهُومِ الْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ خِلَالِ الْفَتْرَةِ مِنْ يُونِيُو 2012 إِلَى يُونِيُو 2013:

- أبعادُ مَفْهُومِ الْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ.

- الضَّرَائِبُ التَّصَاعُدِيَّةُ، وَفَقًا لِشَرَايِخِ الدَّخْلِ، أَلْيَةُ مُهِمَّةٌ لِتَحْقِيقِ الْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ.

- السِّيَاسَاتُ الْاِقْتِصَادِيَّةُ فِي أَثْنَاءِ فِتْرَةِ تَوَلَّى الْإِخْوَانُ الْمُسْلِمِينَ السَّلْطَةَ، وَتَأْثِيرُهَا عَلَى الْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ.

- أَلْبَاتُ تَحْقِيقِ الْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ فِي ضَوْءِ مَشْرُوعِ دُسْتُورِ مِصْرَ 2012.

- غِيَابُ تَحْقِيقِ الْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، رَغْمَ كَوْنِهَا مَطْلَبًا رَئِيسِيًّا مِنْ مَطَالِبِ 25 يَنَآيِرَ.

وَفِي ضَوْءِ مَا سَبَقَ نَاقَشَ الْخِطَابُ الصَّحْفِيِّ الْمَفْهُومَ خِلَالِ عَامِ تَوَلَّى الْإِخْوَانُ الْمُسْلِمِينَ، حَيْثُ سَعَى أَيْمَنُ رَفْعَتِ الْمَحْجُوبِ، إِلَى صِيَاغَةِ مَفْهُومٍ لِلْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ مُرَكِّزًا فِي تَعْرِيفِهِ لِلْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ عَلَى حُصُولِ كُلِّ فَرْدٍ عَلَى نَصِيبِهِ الْعَادِلِ مِنَ النَّاتِجِ الْقَوْمِيِّ⁽¹⁾، وَلِتَحْقِيقِ ذَلِكَ، اقْتَرَحَ عِدَّةُ أَلْيَاتٍ تَتِمَّلُ فِي التَّوَازُنِ بَيْنَ الْأَجُورِ

(1) أَيْمَنُ رَفْعَتِ الْمَحْجُوبِ "التَّسْمِيَةُ مَسْئُولِيَّةٌ مَشْرُوكَةٌ"، الْأَهْرَامُ، 7 يَنَآيِرَ 2013، ص 9.

والأسعار، بمعنى وجود حدٍّ أدنى للأجور، وحدٍّ أعلى مُحتملٍ لأثمانِ السلع والخدماتِ الضرورية من خلال منع الممارسات الاحتكارية⁽¹⁾، وأن يُعيد صنّاع التشريعات الإقتصادية في الدستور، وواضعو السياسات الإقتصادية والإجتماعية، النظَر في حدِّ الكفاية، الذي يَضمّن لكلِّ مواطنٍ مُستوى المعيشة اللائق، مع عدم الاكتفاء بحدِّ الكفاف، الذي يعيشُ عليه، وعدم اختزال قضية العدالة الإجتماعية في الحدّين الأدنى والأعلى للأجور⁽²⁾، وأيضاً إنشاء صندوقٍ للاستهلاك الشعبي والإسكان الشعبي لدعم مشروعات الأمن الغذائي، والكساء الشعبي، والإسكان الشعبي والمتوسط⁽³⁾، بالإضافة إلى التوسّع في فرض ضرائب على السلع الكمالية والترفيهية، وعدم التوسّع في فرض الضرائب على السلع الأساسية⁽⁴⁾.

بينما فسّر إبراهيم العيسوي مفهوم العدالة الإجتماعية، على أنها "الحالة التي يَنتفي فيها الظلم والاستغلال والجهل والحرمان من الثروة، أو السلطة، أو كليهما، وتنعدم فيها الفروق بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، والتي يتمتع فيها الجميع بحقوق إقتصادية وسياسية ودينية متساوية، وحرّيات متكافئة"⁽⁵⁾، وبالتالي اعتبر أن أبرز عناصر العدالة الإجتماعية الحرية، لأنّه من العدل أن يكونَ الناسُ أحراراً يختارون القرارات التي تمس حياتهم، والاستقلال، وعدم التبعية في القرار الوطني، ونظام إقتصادي اشتراكي، لأن النظام الرأسمالي يؤدي إلى تركّز الثروة في يد قلة من المجتمع⁽⁶⁾، وللوصول إلى العدالة الإجتماعية، اقترح إعادة النظَر في الأجور، والأسعار، وتوزيع الدّخل والثروة، والدّعم، وغيره من وسائل الحماية الإجتماعية، ويتم ذلك بتحديد

(1) أيمن رفعت المحجوب، "عدالة توزيع لدخل"، الأهرام، 15 يناير 2013، ص.9.

(2) أيمن رفعت المحجوب، "حد الكفاف وحد الكفاية"، الأهرام، 23 فبراير 2013، ص.12.

(3) أيمن رفعت المحجوب، "صندوق لدعم الاستهلاك"، الأهرام، 6 يناير 2013، ص.9.

(4) أيمن رفعت المحجوب، "لكم دينكم ولنا اقتصادنا"، الأهرام، 12 يوليو 2012، ص.10.

(5) إبراهيم العيسوي، "العدالة الاجتماعية من شعار مبهم إلى مفهوم مدقّق"، الشروق الجديد، 1 أكتوبر 2012، ص.11.

(6) إبراهيم العيسوي، "من العدالة الاجتماعية إلى التنمية الشاملة والمستدامة"، الشروق الجديد، 8 أكتوبر 2012، ص.11.

الحدين، الأدنى والأقصى للأجور، وإلغاء دعم الأغنياء، وفرض ضرائب تصاعدية، حسب مستويات الدخل⁽¹⁾.

وأتفق معه جودة عبد الخالق، بخصوص فرض الضرائب التصاعدية، وفقاً لشرائح الدخل، تحقيقاً للعدالة الاجتماعية⁽²⁾، وركّز في تعريفه للعدالة الاجتماعية على المساواة، والتضامن، واحترام حقوق الإنسان، وكرامة البشر، بما يؤدي إلى تغطية ثلاثة أبعاد هي العدالة بين الفئات الاجتماعية، أو الطبقات التي تعيش في الفترة نفسها، وبين الأجيال المختلفة، وبين الجهات المختلفة، التي يتكوّن منها إقليم البلد الواحد⁽³⁾، وركّز على حقوق الفلاح، وضرورة مراعاة البعد الاجتماعي في القوانين المرتبطة بهذه الفئة، بحيث لا تقل مدة استئجار الأرض الزراعية عن خمس سنوات، للحفاظ على الأرض الزراعية وحقوق المستأجر⁽⁴⁾.

وأتفق معه حسين عبد الرازق في ما يتعلق بالضريبة التصاعدية، حيث أشاد بقرار مجلس الوزراء بخصوص الضريبة التصاعدية على أصحاب الدخل المرتفعة، والهدف من ذلك تحقيق العدالة الضريبية، والانتهاز للفقراء ومحدودي الدخل، وليس للأثرياء والرأسماليين فقط⁽⁵⁾.

وفي ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية المتبعة إبان فترة تولي الرئيس الأسبق محمد مرسى، وتأثيرها على تحقيق العدالة الاجتماعية، انتقد إبراهيم البيومي

(1) إبراهيم العيسوي، "العدالة الاجتماعية في إطار تنمية مستقلة ومستدامة"، الطروق الجديد، 15 أكتوبر 2012، ص 11.

(2) جودة عبد الخالق، "لقطات: التعديلات الضريبية والعدالة الاجتماعية"، الأمل، 14 أبريل 2013، ص 4.

(3) جودة عبد الخالق، "لقطات: العدالة الاجتماعية فريضة غاشة"، الأمل، 2 يناير 2013، ص 4.

(4) جودة عبد الخالق، "لقطات: العدالة الاجتماعية في عيد الفلاح"، الأمل، 26 سبتمبر 2012، ص 4.

(5) حسين عبد الرازق، "اليسار ذوّ لضرية واسعة للعدالة الاجتماعية"، الأمل، 14 نوفمبر 2012، ص 4.

غانم، برنامج الإخوان الإقتصادي، فهو رغم إدخاله شرائح جديدة، كالمرأة المعيلة تحت مظلة التأمينات، ومضاعفة قيمة ما يحصل عليه أصحاب المعاشات فإنه لم يمس جوهر المشكلة الاقتصادية / الاجتماعية، وذلك من خلال مواجهة التوزيع الجائر للملكية في المجتمع، وأصول الطبقة المترفة، التي تحتكر النسبة الغالبة من ثروات المجتمع⁽¹⁾.

وناقش الكثير من الكتاب آليات تحقيق العدالة الاجتماعية في ضوء النقاش حول دستور مصر أثناء إعداده عام 2012، حيث انتقد نادر فرجاني مشروع دستور 2012، باعتباره أخل بالمساواة بين الرجل والمرأة من خلال تقييد المساواة بينهما بأحكام الشريعة، وليس بمبادئها، وهذه الأحكام تفتح الباب لتأويلات فقهية، لا تُنصف النساء ولضمان تحقيق العدالة الاجتماعية في مشروع الدستور الجديد⁽²⁾، اقترح أن ينص الدستور على مسؤولية الدولة عن تمتع جميع المصريين بعدد من حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية، من دون فرض أي قيود على التمتع بهذه الحقوق من شروط البيئة الكريمة، لتوفير الصحة الجيدة، والتعليم، والتدريب المستمر، والعمل الجيد، والسكن اللائق⁽³⁾، ويتحقق ذلك بتوفير حد أدنى للأجر والمعاش، يتزايد حتماً مع الأسعار ووضع حد أقصى للدخل، لا يتعدى من 15 إلى 20 قيمة الحد الأدنى للأجر، وخفض الإنفاق الحكومي غير الضروري لصالح زيادة مخصصات التعليم، والصحة، والأمن الاجتماعي⁽⁴⁾.

(1) إبراهيم البيومي غانم، "سياسات العدالة الاجتماعية أين هي؟"، الأهرام، 12 نوفمبر 2012، ص 9.

(2) نادر فرجاني، "مشروع دستور أفضل من المتوقع ولكن"، الأهرام، 19 نوفمبر 2012، ص 9.

(3) نادر فرجاني، "العدالة الاجتماعية ومشروع الدستور"، الأهرام، 12 نوفمبر 2012، ص 9.

(4) نادر فرجاني، "بدائل الاقتراض والاستجداء"، الأهرام، 1 أكتوبر 2012، ص 9.

وَاتَّفَقَ مَعَهُ وَحِيدٌ عَبْدُ الْمَجِيدِ فِي نَقْدِ مَشْرُوعِ الدُّسْتُورِ بِاعْتِبَارِهِ جَاءَ خَالِيًا مِنْ الضَّمَانَاتِ اللَّازِمَةِ لَوْضَعِ حَدٍّ لِلتَّفَاوُتِ الْإِجْتِمَاعِيِّ، وَالذَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ، مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَجُورِ، لَا فَارِقَ فِي هَذِهِ النُّقْطَةِ بَيْنَ دُسْتُورِ 2012، وَدُسْتُورِ 1971، فَكُلُُّ مِنْهُمَا كَلَامٌ عَامٌّ عَنْ حَدٍّ أَدْنَى لِلْأَجُورِ، وَحَدٍّ أَقْصَى، ذُونَ وَجُودِ مَعَايِيرٍ لِعِلَاقَةِ الْأَجْرِ، بِتَوْفِيرِ مُتَطَلِبَاتِ الْمَعِيشَةِ، وَمَعَالِجَةِ التَّفَاوُتِ الْإِجْتِمَاعِيِّ⁽¹⁾، مُطَالِبًا بِتَضْمِينِ الدُّسْتُورِ حُقُوقَ جَمِيعِ فَنَائِ الْمُجْتَمَعِ مِنْ عُمَالٍ وَفَلَاحِينَ، وَمَرَأَةٍ، وَطِفْلِ، وَأَصْحَابِ مَعَاشَاتٍ، وَالْمَوْظُفِينَ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ فَنَائِ الْمُجْتَمَعِ، وَيَغْيِرُ ذَلِكَ سَتْتِصَاعُدُ الْاِحْتِجَاجَاتِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ، وَيَنْتَشِرُ الْاضْطِرَابُ وَعَدَمُ الْاِسْتِقْرَارِ⁽²⁾.

وَانْتَقَدَ وَجْدِي زَيْنُ الدِّينِ غِيَابَ الْعَدَالَةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ بَعْدَ عَامَيْنِ مِنْ ثُورَةِ 25 يَنَآيِرِ 2011، رَغْمَ أَنَّهَا كَانَتْ أَحَدَ الْمَطَالِبِ الْأَسَاسِيَّةِ الَّتِي طَالَبَتِ الثُّورَةَ بِتَحْقِيقِهَا، لَكِنْ بَعْدَ مَرُورِ عَامَيْنِ، لَا غِذَاءَ، وَلَا مَلْبَسَ، وَلَا مَسْكَنَ مَنَاسِبًا، وَلَا إِصْلَاحَ سِيَاسِيًّا، أَوْ إِقْتِسَادِيًّا⁽³⁾.

واعتبرَ عباس الطرابيلي أنَّ ثُورَةَ 25 يَنَآيِرِ، سَتَسْتَمِرُّ لِتَحْقِيقِ أَهْدَافِهَا: الْخُبْزِ، وَالْحُرِّيَّةِ، وَالْعَدَالَةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ، مِثْلَمَا اسْتَمَرَّتْ ثُورَةُ 1919، خَمْسَ سَنَوَاتٍ، لِتَحْقِيقِ أَهْدَافِهَا⁽⁴⁾.

بَيْنَمَا نَاقَشَ عَبْدُ الْمَجِيدِ أَبُو شَنْبِ الْعِلَاقَةَ بَيْنَ الْعَدَالَةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالْأَدْيَانِ حَيْثُ أَكَّدَ أَنَّ أَعْظَمَ مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَدْيَانُ هِيَ أَنَّهَا جَاءَتْ لِتَحْقِيقِ الْعَدَالَةِ وَهَدَمَ

(1) وَحِيدٌ عَبْدُ الْمَجِيدِ، "اجْتِهَادَاتُ: الدُّسْتُورِ وَالْأَزْمَةُ الْاِقْتِسَادِيَّةُ وَالْاِجْتِمَاعِيَّةُ"، الْأَمْرَامِ، 1 يَنَآيِرِ 2013، ص.9.

(2) وَحِيدٌ عَبْدُ الْمَجِيدِ، "اجْتِهَادَاتُ: مِصْرُ بَيْنَ الْاِسْتِقْرَارِ وَالْاِضْطِرَابِ"، الْأَمْرَامِ، 27 نَوَفَمْبَرِ 2012، ص.9.

(3) وَجْدِي زَيْنُ الدِّينِ، "حُكَاوِي: الْعَدْلَةُ الْاِجْتِمَاعِيَّةُ الْمَفْقُودَةُ"، الْوَقْدِ، 1 أَكْتُوبَرِ 2012، ص.4.

(4) عَبَّاسُ الطَّرَابِيلِي، "هَمُومٌ مِصْرِيَّةٌ: ثُورَةُ مَسْتَمِرَّةٌ لِمَا؟"، الْوَقْدِ، 27 يَنَآيِرِ 2013، ص.16.

الأنظمة التي غابت عنها العدالة الاجتماعية وبالرجوع إلى تاريخ الثورات الفرنسية والأمريكية وغيرها لا نجد هـما يختلفان كثيراً عما دعت إليه الأديان من تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب القدرة على إحداث التغيير وآلية لتحقيق ذلك إلا إنه من المهم أن نعرف أن مضى الوقت دون أن يشعر المواطنون بالعدالة الاجتماعية أمر في غاية الخطورة والحقيقة أن ثورة 25 يناير لم تنجح بعد في تحقيق العدالة الاجتماعية فعلى سبيل المثال هناك تفاوت بين من يعملون في الهيئات القضائية والاستثمار والبورصة والبنوك وبين من يعملون في أجهزة إدارية أخرى بالدولة مع أنهم يحملون نفس الدرجة العلمية⁽¹⁾.

بينما أشاد قطب العربى بالخطوات التى اتخذتها مؤسسة الرئاسة على طريق تحقيق العدالة الاجتماعية حيث أعفى آلاف الفلاحين المتعثرين من ديونهم وقرر صرف علاوة اجتماعية للموظفين وأصحاب المعاشات وزيادة معاش الضمان الاجتماعى إلى 300 جنيه مع تثبيت العمالة المؤقتة وفى المقابل أصدر قراراً بسحب 26 مليون متر من المستثمرين غير الجادين وإنشاء ديوان للمظالم يتبعه فروع فى المحافظات والهيئات الحكومية⁽²⁾.

واقترح كمال الهلباوي عدة آليات لتحقيق العدالة الاجتماعية تمثلت في تشجيع الإنتاج والتصدير، والحد من الاستهلاك وتخفيض معدلات البطالة والتضخم المرتفعة، وتعزيز عمل وأداء كل القطاعات، وتشجيع الاستثمارات

(1) عبد المجيد أبو شنب، "العدالة الاجتماعية قبل فوات الأوان"، الحرية والعدالة، 7 سبتمبر 2012، ص 11.
(2) قطب العربى، "وعود الرئيس وإنجازاته لتحقيق"، الحرية والعدالة، 20 سبتمبر 2012، ص 11.

والسعيّ لاستقرار السوق، وخفض العجز في الموازنة، وهذا يتطلب الشفافية والتّصالح مع القوى الوطنية والثورية⁽¹⁾.

وقد تنوّعت المرجعيّات التي استند إليها كُتّابُ صُحفِ الدّراسة، خلال هذه المرحلة، في عرض مَفْهُومِ العَدَالَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ، ما بين المرجعيّة الإِقتصاديّة التي اتّضحت في "التّوزيع العادلِ للنواتج القوميّ - الحدين الأدنى والأقصى للأجور - إعادة النّظر في الأسعار - الضّرائب التّصاعُديّة، كآليّة لتحقيق العَدَالَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ - تشجيع الإنتاج والتصدير لتحقيق العَدَالَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ - تخفيض معدّل البطالة"، ومرجعيّات دُستوريّة تمثّلت في "التّشريعات الإِقتصاديّة وضرورة تفعيلها لتحقيق العَدَالَةِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ لحلّ التّفاوت الطبقيّ - مُناقشة للمفْهُوم في ضوء دُستور مصر 2012"، ومرجعيّات إِجْتِمَاعِيَّة "المساواة، وانتفاء الاستغلال والتّهميش، وتوافر الحُرّيّات، شروط إِجْتِمَاعِيَّة أساسيّة، لتحقيق العَدَالَةِ".

(1) كمال الأهلباوي، "محاولة للفهم، ثورات الربيع العربيّ والمستقبل الغامض"، صوت الأمة، 2 يوليو 2012، ص 14.

2- مَفْهُومُ الدَّوْلَةِ المَدْنِيَّةِ:

كَانَ مِنْ أَبرزِ مَا طُرِحَ عَنْ مَفْهُومِ الدَّوْلَةِ المَدْنِيَّةِ خِلالَ هَذَا العَامِ الَّذِي امْتَدَّ مِنْ يُونِيو 2012 إِلَى يُونِيو 2013:

- مَفْهُومُ الدَّوْلَةِ المَدْنِيَّةِ وتَعْرِيفُهُ.

- رِكَائِزُ مَفْهُومِ الدَّوْلَةِ المَدْنِيَّةِ.

- شُرُوطُ قِيَامِ دَوْلَةٍ مَدْنِيَّةٍ.

- التَّحْذِيرُ مِنْ قِيَامِ دَوْلَةٍ دِينِيَّةٍ بِمِصْرٍ بَعْدَ اعْتِلَاءِ تَيَارَاتِ الإِسْلَامِ السِّيَاسِيِّ مِنْصِبِ رَئِيسِ الجُمهُورِيَّةِ.

فِي ضَوْءِ مَا سَبَقَ نَاقَشَ الخِطَابُ الصَّحْفِيُّ هَذَا المَفْهُومَ، حَيْثُ رَكَّزَ جَابِرُ عَصْفُورٍ فِي تَنَاوُلِهِ لِمَفْهُومِ الدَّوْلَةِ المَدْنِيَّةِ عَلَى تَعْرِيفِهَا، حَيْثُ يَرَى أَنَّهَا "الدَّوْلَةُ الدِّيْمُوقْرَاطِيَّةُ الحَدِيثَةُ الَّتِي تَقُومُ عَلَى دُسْتُورٍ وَضَعِيٍّ بَشَرِيٍّ يَصُوغُهُ مُمَثِّلُو كُلِّ طَوَائِفِ الشَّعْبِ وَتَيَارَاتِهِ وَقَوَاهِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ أَوْ تَمْيِيزٍ"⁽¹⁾. وَذَكَرَ عِدَّةَ رِكَائِزٍ لَهَا، هِيَ المَوَاطَنَةُ وَعَدَمُ التَّمْيِيزِ، وَهُوَ مَا اتَّضَحَ فِي تَعْرِيفِهِ لِمَفْهُومِ الدَّوْلَةِ المَدْنِيَّةِ بِأَنَّهَا لَا تَقُومُ عَلَى التَّمْيِيزِ وَالرَّكِيزَةُ الثَّانِيَّةُ هِيَ ضَرُورَةُ احْتِرَامِ القَانُونِ فَسَادَةُ القَانُونِ رُكْنٌ أَساسِيٌّ مِنْ أَرْكَانِ الدَّوْلَةِ المَدْنِيَّةِ، وَالدِّيْمُوقْرَاطِيَّةِ وَالتَّعَدُّدِيَّةِ الحَزْبِيَّةِ، وَالْحُرِّيَّةِ الحَقِيقِيَّةِ غَيْرِ الشَّكْلِيَّةِ، مَعْيَارٌ أَساسِيٌّ مِنْ مَعَايِرِ مَدْنِيَّةِ الدَّوْلَةِ، وَاحْتِرَامُ مَبْدَأِ الفَصْلِ بَيْنَ السُّلْطَاتِ، وَعَدَمُ

(1) جَابِرُ عَصْفُورٍ، "تَأْمِيلٌ مَعْنَى الدَّوْلَةِ المَدْنِيَّةِ (2)"، الأفرام، 3 سِبْتَمْبَر 2012، ص 12.

الخلط بين السياسة العملية والتأويلات الدينية التي تُهدّد حضور الدولة المدنية بما لا يتناقض في النهاية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والحرية والقدرة على إشاعة الثقافة المدنية القائمة على استخدام العقل والحق في اختيار النظام المدني الأصلح لحياة المجتمعات، ولفَتَ النظر إلى أنَّ المعيار في مدنية الدولة ليس فقط مهنة الرئيس، بل الأهمُّ استعداد الرئيس وتقبله لمبادئ الدولة المدنية الحديثة، سواءً من حيث سيادة الدستور والقانون، أو من حيث التكوين الفكري والسياسي لوعي الرئيس الذي ترسّخ فيه أصول تداول الحكم، والدليل على ذلك شارل ديغول في فرنسا، حيث كان ذا خلفية عسكرية، وأقام في بلاده دولة مدنيّة⁽¹⁾، وكذلك مهاتير محمد، الرئيس المسلم، الذي نجح في تحقيق تقدّم مُذهل لماليزيا، فأثبت للعالم أنَّ الإسلام السّلمح المرن قادرٌ على قيادة بلاده إلى أن تكون في الصّف الأول من دول العالم المتقدّم، ما دام الحاكم قادراً على تجديد فكره الديني⁽²⁾.

واتّضح تناوُل جابر عصفور للمفهوم تاريخياً منذ سيادة المواطنة كأهم مبادئ الدولة المدنية، وهو المبدأ الذي ساد مصر منذ ثورة 1919، حيث رَفَعَ المصريون شعار "الذين لله، والوطن للجميع"، واستمر إعمال النّزعة الوطنية داخل مصر⁽³⁾، إلى أن تصاعَد دور تيارات الإسلام السياسي مع تحالف السادات معهم، ممّا أدّى إلى خلخلة مفهوم الدولة المدنية، رغم تخلي السادات عن الإخوان في آخر عهده⁽⁴⁾، وفي الدولة الدينية يتلازم الاستبداد والتعصّب الديني،

(1) جابر عصفور، "الدولة المدنية والعسكر"، الأهرام، 10 سبتمبر 2012، ص10.

(2) جابر عصفور، "نموذج لدولة مدنية إسلامية"، الأهرام، 8 أكتوبر 2012، ص10.

(3) جابر عصفور، "الدولة المدنية والخصخصة الوطنية"، الأهرام، 24 سبتمبر 2012، ص10.

(4) جابر عصفور، "الدولة المدنية في زمن السادات"، الأهرام، 1 أكتوبر 2012، ص10.

فالدولة الدينية هي الوجه الآخر لدولة الاستبداد والفساد⁽¹⁾، بعكس الدولة المدنية يكون العقل والحرية في الاختيار أساس كل شيء⁽²⁾.

واتضح المرجعية الليبرالية أيضًا في تناول جابر عصفور لمفهوم الدولة المدنية، فركّز على أنّ اقتصاد السوق الحرة أساس رئيسي من أسس الدولة المدنية، مع عدم إغفال وجود دور للدولة، سواء في الرعاية الصحية، أو الاجتماعية، أو التعليم⁽³⁾.

وأضاف صلاح سالم إلى هذه الركائز ضرورة أن تكون الأمة مصدر السلطات⁽⁴⁾، ودافع عن السلطة المدنية، فالسلطة هنا اختيار بشري، ومن يختارها يتحمل تبعات اختياره، وبالتالي فهي قابلة للعزل من دون خشية في الوقوع في الإثم، كما أنها لا تُسيء إلى الشريعة حتى لو أساء الناس الاختيار، حيث يبقى الإسلام بريئاً من اختياراتنا، وأخطأنا لا تخضع للمقدس⁽⁵⁾.

بينما رأى إكرام لمعي أنّ الدولة المدنية تقوم على عدة عناصر: الحرية، والمساواة، واحترام حقوق الإنسان، والفصل بين الدين والدولة، وتبني البعد التنموي⁽⁶⁾. وللوصول إلى دولة مدنية، دعا إلى توحيد العشائر والهويات، والعمل

(1) جابر عصفور، "تلازم الاستبداد والتخلف لديني"، الأهرام، 6 فبراير 2013، ص9.

(2) جابر عصفور، "للتطوير والدولة المدنية"، الأهرام، 12 يونيو 2013، ص10.

(3) جابر عصفور، "وصلة تقدم الدولة المدنية"، الأهرام، 15 أكتوبر 2012، ص10.

(4) صلاح سالم، "عن المرجعية الأخلاقية للدولة المدنية"، الأهرام، 19 مايو 2013، ص10.

(5) صلاح سالم، "عن الدين الشامل والدولة المدنية"، الأهرام، 12 مايو 2013، ص10.

(6) إكرام لمعي، "بناء الدولة الحديثة في إصر امراء العرب"، الشروق الجديد، 18 مايو 2013، ص16.

على تحقيق أهداف قومية، لا أهداف عشائرية أو قبلية، ويربط هذا بحكم الإخوان، حيث يدعّوهم إلى توحيد المجتمع، لا تفريقه إلى عشائر⁽¹⁾.

وأضاف أحمد عبد المعطي حجازي إلى جانب ارتكاز الدولة المدنية على سيادة القانون والمواطنة، ركنًا آخر يتمثل في علمانية الممارسة السياسية، بمعنى فصل الدين عن الدولة، ولا يعني ذلك الفصل بين الدين والدنيا، فالدين زادٌ روحي نحتاج إليه في حياتنا العامة، التي ننظمها بالسياسة⁽²⁾، فالأمة تكون مصدر السلطات، والقانون يكون قانونًا وضعيًا، فالقانون يخضع للمقاييس الأخلاقية، والعملية التي تتطور عبر الزمن، أما الشريعة الإسلامية عندما تكون مرجعية للدولة تكون دولة دينية، لأن الدولة تتحدد طبيعتها بالقوانين التي تحكمها⁽³⁾، والرابطة في الدولة المدنية للوطن، وليس للدين⁽⁴⁾، وربط بين ما حدث في اللجنة التأسيسية لصياغة دستور 2012، وغياب الدولة المدنية، لأن أعضاء اللجنة وأغلبهم من تيار الإسلام السياسي ينحازون إلى المرجعية الدينية⁽⁵⁾.

واتفق معه مكرم محمد أحمد، في خطورة تيارات الإسلام السياسي على الدولة المدنية، مع رغبتهم في إرساء دعائم دولة تقوم على التمييز الديني، فلا يعني مجرد انتقال السلطة من سلطة المجلس العسكري، إلى رئيس مدني إقامة دولة مدنية لأن الدولة المدنية شرطًا يتمثل في الالتزام الكامل بحرية الرأي

(1) إكرام لمعي، "كيف تتحول العشائر إلى دولة والعكس؟"، الشروق الجديد 23 مارس 2013، ص12.

(2) أحمد عبد المعطي حجازي، "متى صدرت الدولة مدنية وكيف؟"، الأهرام، 26 سبتمبر 2012، ص10.

(3) أحمد عبد المعطي حجازي، "مدنية أم علمانية أم ديمقراطية؟"، الأهرام، 3 أكتوبر 2012، ص10.

(4) أحمد عبد المعطي حجازي، "نناقش ونختار ونعارض أم نسمع ونطيع؟"، الأهرام، 19 سبتمبر 2012، ص10.

(5) أحمد عبد المعطي حجازي، "لجنة الأشقياء الثانية"، الأهرام، 11 يوليو 2012، ص12.

والتعبير، وطالب بإلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر، وإنهاء سطوة السلطتين التشريعية والتنفيذية، على حرية الرأي، والكلمة⁽¹⁾.

ودعا إلى الامتناع عن تحصين أي من قرارات السلطتين، التنفيذية والتشريعية، من الطعن على صحتها أمام المحاكم المختصة، لأنها قرارات تصدر من بشر، تحتل الخطأ والصواب، مع وجود دستور تكتبه كل أطياف الأمة يصون الحريات العامة والخاصة، ويحمي حقوق المواطنة⁽²⁾.

وحذر وجدي زين الدين من القضايا المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، وفرض غرامات على الصحف قد تعجز عن سدادها، بالإضافة إلى المواد المتعلقة بالمواطنة، كل هذا وصفه بـ "مسمار في نعش الدولة المدنية"⁽³⁾.

وقد ارتبط بطرح مفهوم الدولة المدنية مفهوم الدولة الدينية، حيث إنه تم عرض هذا المفهوم بشكل كبير بالخطاب الصحفي المصري، خصوصاً بعد تصدر التيار الديني المشهد، وفوز أحد مرشحيه بمنصب رئاسة الجمهورية، فطرح الكثير من الكتاب والمفكرين تحذيراتهم من الانزلاق بمصر إلى دولة دينية على طريقة ولاية الفقيه بإيران، وكان من أبرز هؤلاء الكتاب الدكتور عبد المنعم سعيد، حيث حذر في مقالين من سيطرة الإسلاميين على الجمعية التأسيسية للدستور، وحرصهم على المرجعية الدينية، بما يمثل ذلك من خطورة على الدولة المدنية⁽⁴⁾.

(1) مكرم محمد أحمد، "نقطة نور: قرر صحيح ولكن"، الأهرام، 26 أغسطس 2012، ص10.
(2) مكرم محمد أحمد، "نقطة نور: هل قامت لدولة المدنية؟"، الأهرام، 19 أغسطس 2012، ص10.
(3) وجدي زين الدين، "حكاوي فح في لدستور الجديد"، الوفد، 30 سبتمبر 2012، ص10.
(4) عبد المنعم سعيد، "من القاهرة: أدوية الدينية"، الأهرام، 11 ديسمبر 2012، ص9.
- عبد المنعم سعيد، «من القاهرة: أدوية الدينية مرة أخرى»، الأهرام، 12 ديسمبر 2012، ص9.

وتساءل علاء عريبي مبرراً التخوف من سيناريو الدولة الدينية بأن من يُنادون بمثل هذه الدولة، كيف سيكون تصوّرهم لشكل الدولة ونظامها وحكومتها، ودُستورها، وقوانينها، ورؤيتهم لغير المسلمين، فهم ليس لديهم تصوّر كامل للتجربة، وبالتالي شكل الحكومة سيكون أقرب إلى لجنة الفتوى⁽¹⁾، وهو التوجّه نفسه الذي طرحه سمير كرم مُحذراً من سيطرة الإخوان المسلمين على السلطة والانزلاق بمصر إلى دولة دينية⁽²⁾.

ودعت فريدة النقاش الجميع إلى التوحد وإعلاء الهوية المصرية فوق كلّ اعتبار، وعدم الانقسام، لأنّ الانصهار في الهوية المصرية، وإعلاء قيم المواطنة التي تتركز عليها الدولة المدنية يؤتي إلى تحقيق الصالح العام⁽³⁾.

وهكذا اتفقت معظم الكتابات الصحفية لصُحفٍ مُختلفة في هذه المرحلة على أنّ الدولة المدنية تعني الفصل بين الدين والدولة، وأنّ البشر يضعون دُستورهم وقوانينهم، بناءً على تجارب بشرية تخضع للتّعديل والتّغيير، بينما الدين مُقدّس لا يخضع للتّعديل والتّغيير، وظهر التحذير من سيناريو الدولة الدينية، وما تمثله المرجعية الدينية من خطورة على المواطنة والتّعددية.

(1) علاء عريبي، "رؤى، هوية الدولة ومرجعيتها"، الوند، 16 يوليو 2012، ص5.
(2) سمير كرم، "السلطة الإخوانية لهاشية بصبغها"، الشروق الجديد، 3 أكتوبر 2012، ص11.
(3) فريدة النقاش، "قصبة للمناقشة: مصر وية لا إيمان ولا سلفية"، الأمل، 12 ديسمبر 2012، ص9.

وتركزت المرجعيّات التي استند إليها كُتّابُ صُحف الدّراسة في هذه المرحلة في المرجعيّة السّياسيّة، التي تمثّلت في "شروط قيام دولة مدنيّة، مثل الديمقراطيّة، والمواطنة، واحترام القانون، والفصل بين السُّلطات، وعدم الخلط بين السّياسة العمليّة والتأويلات الدّينيّة، وإشاعة ثقافة المُجتمع المدنيّ، القائمة على التعايش بين الجميع والأمة مصدرُ السُّلطات، واحترام الحُرّيّة وحقوق الإنسان، إلى جانب التّحذير من الانزلاق لدولة دينيّة نتيجةً لوصول تيّارات الإسلام السّياسيّ إلى الحُكم، وخطورة التّعدي على حُرّيّة الرأْي، وقضايا النّشر على الدّولة المدنيّة"، كما ظهرت المرجعيّات الأيديولوجيّة الليبراليّة في "دعم اقتصاد السّوق الحرّة، لقيام دولة مدنيّة".

3- مَفْهُومُ الْمُواطَنَةِ:

كَانَ مِنْ أَبرزِ مَا طُرِحَ عَنْ مَفْهُومِ الْمُواطَنَةِ خلالَ هذا العام، الذي امتدَّ من يونيو 2012 إلى يونيو 2013، ما يلي:

- الْمُواطَنَةُ كآليّة لمواجهة التّوتّرات الدّينيّة.

- قراءة لمَفْهُومِ الْمُواطَنَةِ في ضَوْءِ دُسْتُورِ مِصرَ 2012.

- حُطُورَةُ رَغِيّة تيّارات الإسلام السّياسيّ في الاستثنائات بجميع السُّلطات في مِصر، ودَوْرُ ذلك في غيابِ الْمُواطَنَةِ والمساواة.

وَفِي ضَوْءِ مَا سَبَقَ، نَاقَشَ الْخِطَابُ الصّحفيّ الْمَفْهُومَ، حيث طرَحَ جابر عصفور مَفْهُومَ الْمُواطَنَةِ باعتباره آليّة لمواجهة التّوتّرات الدّينيّة والتمييز ضد

المسيحيين⁽¹⁾، بل وبعض الفئات من المسلمين داخل المجتمع المصري، كالشيعة مثلاً⁽²⁾. ولمواجهة ذلك، اقترح تفعيل قيمة المواطنة، بمعنى أن تكون الرابطة للوطن قبل الانتماء إلى العقيدة، وهذا المفهوم يضرب بجذوره في المجتمع المصري منذ ثورة 1919، عندما رفع المصريون "الهِلال مع الصليب" لتتجسد قيمة المواطنة في شعار ثورة 1919 "الدين لله، والوطن للجميع"⁽³⁾.

ورأى أن قصر تيارات الإسلام السياسي، الإسلام على نفسها، يؤدي إلى سيادة التمييز ضد مختلف فئات المجتمع⁽⁴⁾. وهكذا، فإن الكاتب جابر عصفور يظل على مفهومه للمواطنة في المرحلة السابقة (مرحلة تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة حكم مصر).

وقدّم الكثير من الكتاب قراءة لمفهوم المواطنة، في ضوء دستور مصر 2012، حيث طالب وجدي زين الدين، بتفعيل مبدأ المواطنة في دستور مصر الجديد، بحيث يكون جميع المواطنين متساوون أمام القانون، لهم الحقوق نفسها، وعليهم الواجبات نفسها، دون أي تمييز لأي سبب⁽⁵⁾.

وفي ضوء مناقشة المواد المتعلقة بالمواطنة في مشروع الدستور، طالب إبراهيم البيومي غانم بعدم إنتاج المادة التي تنص على عدم جواز قيام أحزاب على أساس ديني، والأدق عدم جواز إقامة الأحزاب على أساس التفرقة بسبب الدين، بما يؤدي إلى عدم إقصاء أي مواطن أو حرمانه من الانتساب إلى الحزب

(1) جابر عصفور، "التمييز ضد المسيحيين"، الأهرام، 17 أبريل 2013، ص12.
(2) جابر عصفور، "عن الوطن وحلم التقدم الضائع"، الأهرام، 19 يونيو 2013، ص10.
(3) جابر عصفور، "أعياد للمسيحيين والمسلمين أيضاً"، الأهرام، 2 يناير 2013، ص9.
(4) جابر عصفور، "التمييز ضد المسلمين واختلاف القراء"، الأهرام، 8 مايو 2013، ص12.
(5) وجدي زين الدين، "حكاوي" تفعيل مبدأ المواطنة"، الوفد، 6 يوليو 2012، ص4.

بسبب دينه بهذه الصيغة يكون النصُّ مُتَّسِقًا مع هويّة الشعب المصريّ، وحافظًا لمبدأ المواطنة التي تفرض المساواة بين المصريّين كافة⁽¹⁾.

وركّز طه عبد العليم في تناوُّله لمفهوم المواطنة، على ضرورة تعزيز الرابطة للوطن قبل الرابطة للعقيدة، وفي ضوء هذا، انتقد محاولة الإخوان الاستئثار بالسلطة منذ التعديلات الدستورية التي أُجريت في 19 مارس 2011، وحشدَهم للتصويت على أساس ديني⁽²⁾.

وأخيرًا، محاولة فرض دستور لا يُعبّر عن التوافق بين جميع فئات المجتمع وطوائفه، بسبب غلبة تيارات الإسلام السياسي على اللجنة التأسيسية لصياغته وإعدادده، وللوصول إلى دستور يُعزّز قيم المواطنة ولمّ شمل جميع فئات المجتمع⁽³⁾، يقترح إقامة حوار وطني شامل بين جميع فئات المجتمع وطوائفه⁽⁴⁾.

بينما اقترح وائل قنديل على الأحزاب المصرية التمثيل العادل للمصريّين جميعًا، مسلمين وأقباطًا، بما يضمن وجود كفاءات من المسلمين والمسيحيّين، حتى نصل في النهاية إلى برلمان مُتوازن يُحقّق المواطنة والمساواة للجميع وعدم التمييز لأيّ فئة⁽⁵⁾.

(1) إبراهيم البيومي غانم، "إلى رئيس الجمعية التأسيسية للدستور"، الأهرام، 8 يوليو 2012، ص10.

(2) طه عبد العليم، "أزمة مشروع 'تمكين'"، الأهرام، 31 مارس 2013، ص10.

(3) طه عبد العليم، "الزحان على الاستقرار لسياسي"، الأهرام، 23 ديسمبر 2012، ص10.

(4) طه عبد العليم، "المسكوت عنه في تدريس الصف"، الأهرام، 3 فبراير 2013، ص10.

(5) وائل قنديل، "مرور الكرام: إلى كل مسيحي في مصر"، الشروق الجديد، 7 يناير 2013، ص4.

ويتضح من العرض السابق أنّ مفهوم المواطنة توسّع في هذه المرحلة، باعتباره آلية لمواجهة التمييز الديني، والمحافظة على حقوق الأقليات داخل المجتمع المصري، ليس المسيحيين فقط، بل من الشيعة أيضًا والتركيز على طرح مفهوم المواطنة في ضوء دستور مصر.

وقد تركّزت المرجعيّات التي استند إليها كتابُ صُحف الدراسة في طرح وتناول مفهوم المواطنة في المرجعية السياسية من حيث الرابطة للوطن قبل الدين، فرض الإسلاميين دستورًا لا يُعبّر عن توافق وطني، والمرجعية التاريخية تمثّلت في ارتباط المواطنة في مصر منذ ثورة 1919، ورفع شعار الهلال مع الصليب.

4- مفهوم الليبرالية:

طرح كتابُ صُحف الدراسة مفهوم الليبرالية من منظورٍ شرح معناها ومركّزاتها وتقييم التجربة الليبرالية بمصر.

يرى عبد الفتاح نصير أنّ الليبرالية تعني سياسيًا الحكم الديموقراطي القائم على الانتخاب العام للسلطة التشريعية، ورقابة هذه السلطة بدورها على السلطة التنفيذية، واستقلالية السلطة القضائية، وضمان حقوق الإنسان، وتداول السلطة بين القوى السياسية المتنافسة وفقًا لما يراه النخبون، واقتصاديًا تعني الإعلاء من المبادرة الفردية وتشجيع المستثمرين، بما يخدم الاقتصاد الوطني في النهاية، أما على الصعيد الثقافي فترتبط بالعقلانية والعلمانية⁽¹⁾، وظهر تاريخ

(1) عبد الفتاح نصير، "كانها تعيش في الوقت لضائع"، الوفد، 2 يوليو 2012، ص 10.

الليبرالية بمصر في أعقاب الحملة الفرنسية، واتصال المصريين بالحضارة الأوروبية، وكان أول ظهور ليبرالي حقيقي في مصر، بظهور حزب الأمة، بزعامة أحمد لطفي السيد عام 1907، وأسهمت ثورة 1919 في نقل قيم الليبرالية إلى الشارع من مواطنة وحكم نيابي وسيادة الدستور والقانون، كما جسد طلعت حرب معنى الرأسمالية الوطنية⁽¹⁾، ورغم ارتكاز النظام الناصري على إلغاء الأحزاب وإشاعة قيم الاشتراكية، فقد مهدت الطريق لظهور الليبرالية بالمجتمع المصري مرة أخرى من خلال الاتساع الشديد للطبقة الوسطى، بفعل الحراك الاجتماعي الواسع وتوسيع فرص التعليم بعد نشر مجانية التعليم⁽²⁾.

وناقشت هالة مصطفى مفهوم الليبرالية بشرح مُرتكَزاتها من إعلاء قيم الحرية والتنوير والعقلانية، والاعتماد على التعايش السلمي، ومن الممكن توظيف هذه السمات في دولة تنعم بالديموقراطية والحرّيات مع استيعاب جميع الطوائف، مثل التجربة الماليزية دون الانزلاق لاستخدام الشعارات الدينية والمساجد كمنابر سياسية⁽³⁾.

واعتبرت أنّ الظهور الوحيد الفعلي للتجربة الليبرالية بنجاح في مصر تمثل في الحقبة الليبرالية الأولى خلال الفترة من أواخر القرن التاسع عشر وحتى الأربعينات من القرن العشرين، قادتها شخصيات فكرية، مثل طه حسين، وأحمد لطفي السيد، ومحمد حسين هيكل، وقاسم أمين، وغيرهم، أمّا بعد 1952 دخلت مصر في مرحلة من التيارات القومية، ولم يتبق من مظاهر الليبرالية إلا الدستور والمواطنة، وأصوات تنادي بحرية الإبداع، أمّا الآن،

(1) عبد الفتاح نصير، "واقع الأمر"، الوفد، 9 يوليو 2012، ص 10.

(2) عبد الفتاح نصير، "حقيقة ينبغي التسليم بها"، الوفد، 16 يوليو 2012، ص 10.

(3) هالة مصطفى، "الإسلاميون والسياسة"، الأهرام، 19 يناير 2013، ص 10.

فالتجربة الليبرالية ليست كما يجب، يفعل اختلاف المناخ السياسي والاجتماعي والثقافي، وغياب القيادات الفكرية القادرة على إحداث الوعي في الشارع بمبادئ الليبرالية، والأحزاب صغيرة وغير مُتجانسة، وحزب الوفد الجديد ليس هو الوفد القديم ذو التوجه الليبرالي الواضح⁽¹⁾.

وتنوّعت المرجعيّات التي استند إليها كُتّابُ صُحفِ الدّراسة في طرح وتناول مفهوم الليبرالية في المرجعية السياسية، لبيان مُرتكزات الليبرالية من حُرّيّات وتداول للسلطة واستقلالية السلطة القضائية وحقوق الإنسان والحكم الديموقراطي، ومرجعية تاريخية تمثلت في تاريخ الليبرالية، منذ الفترة الحزبية الأولى إلى جانب الظهور المهم لها في مُفكرين، مثل أحمد لطفي السيد، وتأسيسه حزب الأمة.

5- مفهوم الديموقراطية:

ناقش كُتّابُ صُحفِ الدّراسة مفهومَ الديموقراطية في هذه المرحلة، باعتبار أن تفويض الشعب للحاكم ليس سلطة مُطلقة وإنما يمكن مُحاسبته وإلزامه، كما أن حكم الشعب بنظام الأغلبية قد يتحول إلى استبداد ما لم يصاحبه التزام ومسؤولية.

يرى مجدي حلمي أن كثيرًا من الفقهاء السياسيين يعتبرون مفهومَ الديموقراطية ومفهومَ الشورى وجهين لعملة واحدة، وكلاهما نظام سياسي واجتماعي واقتصادي، لأنه حتى تفويض الحاكم في الإسلام ليس مُطلقًا، وإنما تجوز مُحاسبته، وربط هذا برغبة أعضاء الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور

(1) هالة مصطفى، "فشل الليبرالية أم فشل ليبراليين؟"، الأهرام، 27 أبريل 2013، ص 10.

باستبدال لفظ الديمقراطية بلفظ الشورى باعتبار الشورى نظاماً اجتماعياً والديموقراطية نظاماً سياسياً فقط، وهذا غير صحيح⁽¹⁾.

بينما حلل حازم البيلوي مفهوم الديمقراطية من منظور تاريخي لبيان فكرة حكم الشعب، حيث بدأت هذه الفكرة في اليونان قديماً، لكن حكم الأغلبية كان مستبعداً لحرمانه العبيد والمرأة من حقهم في المشاركة بإدارة شؤون بلادهم وتطور مفهوم الديمقراطية في القرن السابع عشر على يد الفيلسوف الإنجليزي هوبز الذي ربط حكم الشعب بكفالة الحقوق والحريات الأساسية للأفراد. ووفقاً لهذا، لا يجوز استفتاء مجلس الشعب باعتباره ممثلاً للشعب برفض أحكام القضاء، لأن القضاء يطبق الدستور والقانون الذي هو بدوره حماية لحقوق الأفراد وحرياتهم⁽²⁾، فالمطلوب إذا حكم الأغلبية المسؤولية التي تحترم الحقوق والحريات، وتعتمد على الكفاءة والخبرة، وليس على الثقة والطاعة⁽³⁾.

وقد تركزت المرجعيات التي استند إليها كتابُ صحف الدراسة في طرح وتناول مفهوم الديمقراطية في المرجعية السياسية لنقاش المفهوم في ضوء لجنة صياغة الدستور وجوهر الديمقراطية المشاركة الشعبية والمحاسبة، ومرجعية تاريخية لبيان التطور التاريخي لفكرة حكم الشعب منذ عهد اليونان.

(1) مجدى حلمي، "الشورى والديمقراطية وجهل التأسيسية"، الوفد، 26 يوليو 2012، ص 4.

(2) حازم البيلوي، "الحقوق والحريات الدستورية تعلق على الاستفتاء"، الأهرام، 27 أغسطس 2012، ص 11.

(3) حازم البيلوي، "الأغلبية مسئولية وليست امتيازاً"، الأهرام، 17 ديسمبر 2012، ص 10.

6- مفهوم العدالة الإنتقالية:

كَانَ مِنْ أَبرَزِ مَا طُرِحَ عَنْ مفهومِ العدالةِ الإنتقاليَّةِ بِخطابِ صُحفِ الدِّراسَةِ خلالَ عامِ تولِّي الإخوان المسلمين الحُكْمَ في مصرَ ما يلي:

- معنى العدالة الإنتقالية.

- شُرُوطُ إنجاحِ إجراءِ عدالةٍ في الفتراتِ الإنتقاليَّةِ.

- ضرورةُ إصدارِ مشروعِ قانونٍ للعدالةِ الإنتقاليَّةِ لضمانِ نجاحِ تحقيقها.

وفي ضوءِ ما سَبَقَ، نَاقَشَ الخُطابُ الصَّحفيُّ المفهومَ، حيثُ طرَحَ عادلُ ماجد معنى المفهومِ على أَنَّهُ "عدالةُ فترةِ الإنتقالِ مِنَ الثَّورةِ إلى الاستقرارِ، وترمي أساسًا إلى الإنتقالِ بالمُجتمَعِ مِنْ مرحلةِ الاستبدادِ إلى الديموقراطيةِ، وهي ذاتُ صلةٍ وثيقةٍ بالمُصالحةِ الوطنيَّةِ"⁽¹⁾. وَذَكَرَ خَمسةَ مُرتكَزاتٍ لها هي معرفةُ الحقيقةِ والمحاسبةِ والقصاصِ وتعويضِ الضحايا والتَّطهيرِ والإصلاحِ المؤسَّسيِّ والمُصالحةِ، ويطالبُ باستحداثِ قوانينٍ تُناسِبُ مُحاكماتِ رُموزِ نظامِ "مبارك"، حيثُ تتمُّ مُحاسبةُ كُلِّ أطرافِ الجريمةِ، وليس القائدُ أو الرئيسُ والمنفَّذُ فقط⁽²⁾.

(1) عادل ماجد، "العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية"، الأهرام، 8 ديسمبر 2012، ص9.

(2) عادل ماجد، "القضاء والعدالة الإنتقالية"، الأهرام، 27 أكتوبر 2012، ص10.

بينما طرح حسين عبد الرزاق تعريفه للعدالة الانتقالية على أنها "مجموعة من الأساليب التي يمكن للدول استخدامها لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان السابقة، وتشتمل على إجراءات قضائية وغير قضائية وإصلاح نظام قانوني مهترئ وبناء نظام حكم ديمقراطي"⁽¹⁾.

وطالب وحيد عبد المجيد بإصدار مشروع قانون العدالة الانتقالية لحسم ملفات قضايا الشهداء والمصابين، مما يسهم في إنهاء حالة الاستقطاب في المجتمع⁽²⁾، ويضمن معالجة قضايا انتهاكات حقوق الإنسان بما يمنع تكرارها مع تعويض ضحاياها أدبيًا، وليس فقط ماليًا⁽³⁾.

وقد لخص مجدي حلمي ما تقدم بأن ضياع فرصة إصدار قانون للعدالة الانتقالية واسترداد الأموال المنهوبة لأن الفرصة المناسبة كانت بعد الثورة مباشرة، لكن بعد وضع دستور جديد، وبعد وضع الرئيس إعلانًا دستوريًا حصّن فيه قراراته من الطعن عليها، وفي ظلّ عدم وجود شخصيات قانونية محايدة لتشكيل لجان الحقيقة والمصالحة في ظلّ حالة الاستقطاب، أصبح إصدار قانون للعدالة الانتقالية مضيّعًا للوقت⁽⁴⁾.

(3) حسين عبد الرزاق، "العدالة الانتقالية في مصر"، الأمل، 16 يناير 2013، ص 7.

(2) وحيد عبد المجيد، "اجتهادات: خريطة طريق جديدة"، الأهرام، 25 مارس 2013، ص 12.

(3) وحيد عبد المجيد، "اجتهادات: العدالة الانتقالية"، الأهرام، 22 أبريل 2013، ص 12.

(4) مجدي حلمي، "العدالة الانتقالية الفرصة الضائعة"، الوفد، 11 أبريل 2013، ص 6.

وقد تركّزت المرجعيّات التي استند إليها كُتّابُ صُحفِ الدّراسة في طرح وتناول مفهوم العدالة الإنتقاليّة في المرجعيّة الحُقوقيّة، باعتبارها آليّة لمعالجة انتهاكات حُقوق الإنسان والمرجعيّة القانونيّة من مُناقشة إصدار قانون العدالة الإنتقاليّة.

7 - مفهوم العلمانيّة:

تمثّلت الأطروحات التي تضمّنها الخطابُ الصّحفيّ في عرّض مفهوم العلمانيّة خلال هذه المرحلة فيما يلي:

- معنّى العلمانيّة.

- علاقة العلمانيّة بالأديان.

وتبيّن من مسح المقالات المتعلّقة بمفهوم العلمانيّة في هذه المرحلة، ظهورُ تباين في عرض مفهوم العلمانيّة بين كُتّاب الصّحف المُختلفة، فمنهم من رأى أنّها تحريرُ الإرادة الإنسانيّة من سيطرة الدّين، وأنّها تُقصي الدّين، وتُعلي من سيطرة القيم المادّيّة على القيم الرّوحيّة، بينما يرى آخرون أنّها تعني فصل الدّين عن الدّولة، وليس عن الحياة، وهو ما سيتمّ توضيحه كما يلي:

فَسَرَّ محمود إسماعيل علاقةَ العلمانيَّةِ بالإسلام، فيقول: "الإسلامُ كعقيدةٍ وشريعةٍ وحضارةٍ لا يُصَادَرُ على العلمانيَّةِ، بل يتبنّاها ويدافعُ عنها، فعقيدةُ الإسلامِ أُنْزِلَتْ للعالمين، ولم تُصَادِرْ على الأديانِ السَّماويَّةِ، بل اعتبرتِ الإيمانَ بِهَا من شُروطِ الإسلامِ، بما يُؤكِّدُ المبدأَ العلمانيَّ الذي يُؤكِّدُ حُرِّيَّةَ الاعتقادِ وإذا كانتِ علمانيَّةُ الغربِ كَرَّمتِ الإنسانَ، فالإسلامُ كَرَّمه حينَ ميَّزه على كلِّ المخلوقاتِ بعمارةِ الأرضِ، وإذا كانتِ علمانيَّةُ الغربِ دَعَتِ إلى فصلِ الدِّينِ عَنِ الدَّولةِ، فهذا هو مَا دَعَا إليه الإسلامُ حينَ ميَّزَ بينَ عَالَمِ الغَيْبِ وعَالَمِ الْمَلِكِ"⁽¹⁾.

ومَيَّزَ صلاح سالم بينَ مُستَوَيْنِ مِنَ العلمانيَّةِ: الأوَّلُ العلمانيَّةُ السياسيَّةُ التي تقومُ على تحريرِ الإرادةِ الإنسانيَّةِ مِن أيِّ سيطرةٍ عليها بِاسمِ الله أو بِاسمِ الدِّينِ، وهذا شرطٌ لا بُدَّ مِن توافُّره في أيِّ مُجْتَمَعٍ ديموقراطيٍّ، أمَّا المُستوى الثَّانِي مِنَ العلمانيَّةِ فيُخاطِبُ الكيانَ الإنسانيَّ ذاته، بهدفِ فكِّ الارتباطِ بينه وبينَ مُقدَّسه أو إلهه، بحيثَ تتقلَّصُ أهميَّتهُ ككيانٍ روحيٍّ، ممَّا يُؤدِّي إلى تراجعِ القيمِ الرُّوحيَّةِ أمامَ القيمِ الماديَّةِ⁽²⁾.

بينما اعتبرَ بدر محمد بدر أنَّ العلمانيَّةَ تعني فصلَ الدِّينِ عَنِ الدَّولةِ، بما يُؤدِّي إلى إقصاءِ الدِّينِ الإسلاميِّ، أو تهميشِهِ مِن دوائرِ التَّأثيرِ المُباشِرِ في حياةِ النَّاسِ الاجتماعيَّةِ والثَّقافيَّةِ والتَّربويَّةِ والاقتصاديَّةِ⁽³⁾.

(1) محمود إسماعيل، "علمانيَّة الإسلام (2)"، لأماله 1 أغسطس 2012، ص8.

(2) صلاح سالم، "نعم لعلمنة السياسة لا لعلمنة الوجود"، الأهرام، 30 ديسمبر 2012، ص10.

(3) بدر محمد بدر، "صراع بين مشروعين"، الأهرام، 24 مارس 2013، ص10.

وهى نفس وجهة نظر محمد كمال الذى أبرز دلائل غربة العلمانية عن الكيان الإسلامى أنها لا تشيد بنيانها على ركائز طبيعية من حركة المجتمع المسلم والعربى لكنها تكافح لتحرقه وتجرفه عن ركائز بنيانه الأصيل حتى تستطيع تركيب المحتوى العلمانى قسراً على الجسد الإسلامى ولهدهم الهوية تتبع ركيزتين وهما التنصل من اللغة العربية وهدم ركيزة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ومواجهة هذه الظاهرة تكون من خلال الأخذ بالنهج القرآنى لمحاربة هذه الانحرافات وتعليمه للأجيال الجديدة⁽¹⁾.

وشرح سليمان صالح مفهوم العلمانية معتبراً أنها كمصلح هى ترجمة غير صحيحة لكلمة Secularism وهى لا صلة لها بالعلم والعالم ولكنه مصطلح يعنى نفى الدين وإبعاده عن الحياة والسياسة والاقتصاد وحصاره داخل المساجد والكنائس حيث يقتصر دوره فقط على العبادة وتصل بعض الدول المتطرفة فى علمانياتها إلى حظر كل ما يشير للهوية الدينية كالحجاب أو الأذان والعلمانية تشمل الليبرالية الرأسمالية كما تشمل الشيوعية حيث يرى كارل ماركس أن الدين أفيون الشعوب فى مجال الثقافة ترتبط العلمانية بتوجيه الإنسان على أكبر قدر من المتعة واللذة والمنفعة باعتبار أن حياته قصيرة ويتم الترويج لهذا المفهوم فى الأفلام والمسلسلات وأمريكا تريد فرض العلمانية على الدول الإسلامية حتى لا يستخدم الدين لمقاومة الهيمنة والاستغلال أو يستخدم لتحقيق نهضة هذه الدول وتقدمها تلك هى العلمانية التى تريد القوى التى تدعى أنها مدنية فرضها علينا كهوية للدولة المصرية ومن أجل ذلك ينسحبون

(1) محمد كمال، "ركائز العلمانية"، الحرية واعدالة، 30 سبتمبر 2012، ص11.

من الجمعية التأسيسية ويؤكدون أنهم سيقضون الدستور حتى لو وافقت عليه أغلبية الشعب⁽¹⁾.

بينما اعتبر حماد كامل أن العلمانية في بلادنا هي إقصاء لأحكام الشريعة الإسلامية ثم هي ترحيب بكل شريعة أرضية سواها فالعلمانيون يخلطون الأوراق بين الحكم الديني ونظام الحكم في الدولة المدنية المسلمة التي ترجع في دستورها إلى الإسلام وشريعته ويستكمل مؤكدًا إن نظام الحكم في الإسلام مدني دستوري والحاكم في الإسلام مدني يرجع إلى دستور مواده من الشريعة ألم يناقش الرسول الصحابة ونزل على رأيهم في بعض الأحيان وحدث هذا أيضًا في عهد الخلفاء الراشدين⁽²⁾.

واتفق معه محمد عبد الباسط الذي طرح مفهوم العلمانية باعتباره أداة لإقصاء الدين ولإعلاء من القيم المادية على حساب القيم الروحية وهي قيم غربية عن المجتمع الإسلامي⁽³⁾.

بينما طرح سلامة عبد الهادي مفهوم العلمانية من منظور الدفاع عنها، باعتبار أنها قائمة على إعمال العلم من خلال التخصص العلمي، الذي يفرق بين عمل رجال السياسة وعمل رجال الدين، وهذا لا يتعارض مع الإسلام، حيث قال الرسول، صلى الله عليه وسلم "أنتم أعلم بشؤون دنياكم"⁽⁴⁾.

(1) سليمان صالح، "إنهم يريدونها عمانية فأين الديمقراطية؟"، الحرية والعدالة، 19 ديسمبر 2012، ص11.

(2) حماد كامل، "دعاة العلمانية في بلادنا"، الحرية والعدالة، 3 فبراير 2013، ص11.

(3) محمد عبد الباسط، "الحضارة الانسانية بين الإسلام والعلمانية"، الحرية والعدالة، 18 أبريل 2013، ص11.

(4) سلامة عبد الهادي، "العلم والعلمانية"، ابوسف، 24 فبراير 2012، ص10.

فيما اعتبر فهمي هويدي أنّ استنساخ تجربة الخلافة أمرٌ غيرُ واردٍ في عصرنا لاختلاف الظروف وطبيعة المجتمع، كما أنّ تطبيق العلمانية أمرٌ يصعبُ في بلد يغلبُ عليه الدينُ كمصر⁽¹⁾.

ويتضحُ ممّا سبق، أنّ العلمانية بمعنى إعلاء العلم والتفرقة بين عملِ رجالِ السياسة ورجال الدين، لا تتعارض مع الإسلام، وتطبيقُ العلمانية بمصر أمرٌ اختلفَ عليه كُتّابُ صحفِ الدراسة.

وقد تركّزت المرجعيّات التي استندَ إليها كُتّابُ صحفِ الدراسة في طرح وتناول مفهوم العلمانية في المرجعية الدينية "الإسلام أنزل للعالمين - تحرير الإرادة الإنسانية من السيطرة عليها باسم الدين - إقصاء الدين أو تهميشه - جوهر العلمانية الحديث الشريف أنتم أعلم بشؤون دنياكم".

8 - مفهوم الاشتراكية:

طرحَ كُتّابُ صحفِ الدراسة مفهومَ الاشتراكية في هذه المرحلة من منظور الدعوة إلى نموذجٍ اشتراكيٍّ يُناسبُ العصرَ ومُتطلباته كما يلي:

يدعو مصطفى كامل السيد إلى نموذجٍ جديدٍ يستفيد من التجربة الاشتراكية مع عدم إغفال مزايا الرأسمالية من خلال الاعتراف بحقوق العمال وتوفير بيئة عملٍ مناسبة، وتنظيم نقابيٍّ مُستقل، ولا مركزية في الإدارة، مع الاستفادة من

(1) فهمي هويدي، "لا هي خلافة أي علمانية"، الطروق الجديد، 8 يوليو 2012، ص 20.

النظام الديمقراطي في عقد انتخابات حرة دورية، وعدم إعلان العداء للمعتقدات الدينية⁽¹⁾.

بينما طرح سمير كرم، مفهوم الاشتراكية من منظور غياب الاهتمام به في المجتمعات العربية، وأرجع ذلك إلى رغبة الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة في السيطرة على العالم العربي وثرواته، فرغم أنها تنادي بالديموقراطية، فإنها فعلياً تدعم النظام المستبد القمعية، رغم تدريس الاشتراكية بجامعة أوروبا والولايات المتحدة، في إطار ارتباطهما بالديموقراطية، إلا أن ذلك غائب عن العالم العربي⁽²⁾.

فيما طرح مختار شعيب وجهة نظره أنه يمكن الاستفادة من مزايا النموذج الليبرالي من حيث كفالاته للحريات، ودستور يراعي حقوق المواطنة، وكذلك الاستفادة من النموذج الاشتراكي بتبني إصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية، بشرط تدخل الدولة لتحقيق عدالة توزيع الناتج القومي، والاستفادة من كون مصر دولة مسلمة ينبغي الوفاق بين النماذج الثلاثة، بالتوافق حول القضايا الوطنية، وإعطاء أولوية لبناء أجهزة الأمن، ووضع برنامج لتنشيط الاقتصاد الوطني، وإخراجه من مشكلاته⁽³⁾.

(1) مصطفى كامل السيد، "هل تصبح الاشتراكية أمل للمستقبل في مصر؟"، الشروق الجديد، 18 مارس 2013، ص 13.

(2) سمير كرم، "الاشتراكية تسترد ألقها والوطن العربي يجد حليفاً في الاشتراكيين الغربيين"، الأمل، 10 أبريل 2013، ص 2.

(3) مختار شعيب، "سيناريوهات المستقبل"، الأهرام، 9 يناير 2013، ص 9.

وقد تركّزت المرجعيّات التي استندَ إليها كُتّابُ صُحفِ الدّراسةِ في طرحِ وتناولِ مفهومِ الاشتراكيّةِ في المرجعيةِ الاقتصاديّةِ لبيانِ ارتباطِ الاشتراكيّةِ بعدالةِ توزيعِ الناتجِ القوميِّ وحُقوقِ العمّالِ، ومنظورِ سياسيٍّ لبيانِ ارتباطِ الاشتراكيّةِ بالديموقراطيّةِ.

ويَتضحُ مِنَ العرضِ السّابقِ ارتباطُ تناولِ الخطابِ الصحفيِّ بالأحداثِ والقضايا، التي شهدّها المُجتمَعُ المصريُّ في هذه المرحلةِ مِنْ مُناقشةِ مفاهيمِ الدّولةِ المدنيّةِ، وما يرتبطُ بقضايا هويّةِ الدّولةِ ومرجعيتها، والمواطنةِ وطرحها، ومُناقشتها، باعتبارها مطالب لا يُدّ من وضعها بعينِ الاعتبارِ أثناءَ كِتابةِ دُسْتُورِ مصرَ 2012 أيضًا، كما انعكسَ الاستقطابُ الحادُّ بينِ قوَى المُجتمَعِ في الخلافِ على هويّةِ الدّولةِ ومَدَى إمكانيّةِ تطبيقِ المنهجِ العلمانيِّ في مصرَ مِنْ عَدَمِهِ، حيثُ ساقَ أنصارُ كُلِّ فريقٍ مِنَ الكُتّابِ المؤيدينِ للفكرِ العلمانيِّ، أو رَفِضِهِ.

المبحث الثالث: المفاهيم السياسيّة والإجتماعيّة في الخطاب الصحفي خلال الفترة من يوليو 2013 إلى يونيو 2014:

جدول (3)

يوضح معدل ظهور المفاهيم السياسية والاجتماعية
بالخطاب الصحفي المصري في الفترة من 3 يوليو 2013 حتى 30 يونيو 2014

المفهوم	الأهرام	الوفد	الأمالى	اشروق	صوت الأمة	الإجمالي
العدالة الاجتماعية	25	11	4	9	0	49
الدولة المدنية	15	0	6	1	0	22
القوة الناعمة	6	0	1	0	0	7

1- مفهوم العدالة الاجتماعية:

كان من أبرز ما طرّح عن هذا المفهوم خلال هذا العام الذي امتد من يوليو 2013 إلى يونيو 2014 ما يلي:

- أبعاد وجوانب مفهوم العدالة الاجتماعية.

- ضرورة وضع تحقيق العدالة الاجتماعية، كمطلب أساسي عند رسم سياسة الإنفاق العام.

- العدالة الضريبية آلية مهمة من آليات تحقيق العدالة الاجتماعية.

وَفِي ضَوْءِ مَا سَبَقَ، نَاقَشَ الْخِطَابُ الصَّحْفِي مَفْهُومَ الْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ،
حَيْثُ تَنَوَّعَتْ زَوَايَا عَرْضِ وَطَرَحِ مَفْهُومِ الْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ خِلَالِ هَذِهِ الْمَرَحَلَةِ،
مَا بَيْنَ عَدَمِ اخْتِزَالِ الْمَفْهُومِ فِي الْمَسَاوَةِ وَطَرَحِ أَلْيَاتِ تَحْقِيقِ الْعَدْلِ بَيْنَ
جَمِيعِ فَنَاتِ الْمُجْتَمَعِ كَمَا يَلِي:

عَدَدُ جَلالَ أَمِينٍ أَبْعَادَ مَفْهُومِ الْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ مِنْ مَنْظُورِ إِقْتِصَادِيٍّ مِثْلِ
ارْتِبَاطِهَا بِحُجْمِ الْإِنْفَاقِ الْحَقِيقِيِّ، وَالْمُسْتَوَيَاتِ الْحَقِيقِيَّةِ لِلدُّخُولِ، وَارْتِبَاطِهَا
بِالْقَضَاءِ عَلَى الْبَطَالَةِ، وَمِنْ ثَمَّ لَا يُمْكِنُ اخْتِزَالُ مَفْهُومِ الْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ فِي
نِسْبَةِ الْمَسَاوَةِ، أَوْ عَدَمِ الْمَسَاوَةِ⁽¹⁾. وَطَالِبٌ أَيْضًا بِتَحْدِيدِ ذَلِكَ الْمَفْهُومِ، فِي ضَوْءِ
مُتَطَلِّبَاتِ الْعَصْرِ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَعْنِيَ الْمَفْهُومَ نَفْسَهُ الَّذِي كَانَتْ تَعْنِيهِ مُنْذُ
نِصْفِ الْقَرْنِ فِي الْحَقِيقَةِ النَّاصِرِيَّةِ مِثْلًا⁽²⁾.

وَطَالِبٌ وَجَدِي زَيْنُ الدِّينِ بِضُرُورَةِ وَضْعِ الْمَسْئُولِينَ الْعَدَالَةَ الْاجْتِمَاعِيَّةَ هَدَفًا
رَئِيسِيًّا أَمَامَهُمْ، مِنْ خِلَالِ التَّوْزِيعِ الْعَادِلِ لِلثَّرْوَةِ وَتَوْفِيرِ مُتَطَلِّبَاتِ الْحَيَاةِ
الْكَرِيمَةِ لِكُلِّ مُوَاطِنٍ، وَعَدَمِ زِيَادَةِ أَسْعَارِ السِّلْعِ وَالْخِدْمَاتِ⁽³⁾.

وَاتَّفَقَ أَيْمَنُ رَفْعَتِ الْمَحْجُوبِ فِي ضُرُورَةِ إِعَادَةِ رَسْمِ سِيَاسَةِ الْإِنْفَاقِ الْعَامِّ،
وَتَحْقِيقِ الْعَدَالَةِ الضَّرْبِيَّةِ، كَأَلْيَةٍ لَتَحْقِيقِ الْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ⁽⁴⁾، وَيُمْكِنُ لِلْوُصُولِ إِلَى
تِلْكَ الْأَهْدَافِ الْإِسْتِنَادُ إِلَى نَمُودَجٍ إِقْتِصَادِيٍّ مُخْتَلَطٍ يَسْتَنْدُ إِلَى الدَّوْلَةِ وَإِلَى قِطَاعِ
الْأَعْمَالِ الْعَامِّ، وَإِلَى الْقِطَاعِ الْخَاصِّ بِمَا يُؤَدِّي إِلَى إِعَادَةِ تَوْزِيعِ النَّحْلِ الْقَوْمِيِّ بَيْنَ

(1) جلال أمين، "معصلة العدالة الاجتماعية"، للشروق الجديد، 18 مارس 2014، ص 14.
(2) جلال أمين، "ريادة الثروة أم حُسن توزيعها؟"، الشروق الجديد، 11 مارس 2014، ص 14.
(3) وجدي زين الدين، "حكاوي: مطلب واعدالة اجتماعية"، الوفد، 5 مارس 2014، ص 4.
(4) أيمن رفعت المحجوب، "البحث عن ثمار الثورة"، الأهرام، 17 نوفمبر 2013، ص 11.

مُختلف الفئات الاجتماعية بما يُمكن في النهاية من تحقيق العدالة بين مُختلف فئات المجتمع وقطاعات الإنتاج من زراعة وصناعة وخدمات⁽¹⁾، وصولاً إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة من ثورة 25 يناير، التي استهدفت بشكل أساسي تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية حقوق كل فئات المجتمع⁽²⁾.

وناقش عصام رفعت المفهوم مُركّزاً على ضرورة إصلاح النظام الضريبي وضمان تحصيل المتأخرات الضريبية التي تصل إلى 100 مليار جنيه، بهدف الوصول إلى نظام ضريبي عادل يُحقق العدالة الاجتماعية⁽³⁾.

بينما ناقش سمير مرقس مفهوم العدالة الاجتماعية في ضوء دستور مصر 2014، حيث طرَح المفهوم، مُؤكّداً ضرورة إنصاف الفئات المهمشة لأن الدستور يُحدّد هوية الدولة ونظامها الاقتصادي مع مراعاة أصحاب الاحتياجات الخاصة من مُعاقين وسكان المناطق غير المؤهلة أو أصحاب المعاشات لأن التهميش يُنتج ظواهر اجتماعية سلبية كأطفال الشوارع⁽⁴⁾، فلا بدّ من إعادة النظر في السياسة العامة للدولة، ومُراجعة آليات تحقيق العدالة الاجتماعية، ليتم تفعيلها، ولا مانع من تدخل الدولة لحماية الطبقات الفقيرة، فهذا لا يتعارض مع اقتصاد السوق الحرة⁽⁵⁾، فلا بدّ من وضع العدالة الاجتماعية كأولوية عند مناقشة السياسة العامة للدولة وربط ذلك بخطة التنمية⁽⁶⁾، والأخذ بمنهج عدم التمييز، والمساواة، بما يكفل حقوق كل أفراد المجتمع، دون تمييز أو تهميش، وكفالة المساواة

(1) أيمن رفعت المحجوب، "لماذا لم تتدخل الدولة بعد؟"، الأهرام، 22 فبراير 2014، ص10.

(2) أيمن رفعت المحجوب، "أعياد الثورة وموسم الحصاد"، الأهرام، 25 يناير 2014، ص10.

(3) عصام رفعت، "ضريبة الأثنياء وإيقاظ وطن"، الأهرام، 20 مارس 2014، ص10.

(4) سمير مرقس، "المهشون والمنسيون دستورياً"، الأهرام، 1 أكتوبر 2013، ص11.

(5) سمير مرقس، "لا معنى لدستور بدون فلسفة حاكمة له"، الأهرام، 22 أكتوبر 2013، ص11.

(6) سمير مرقس، "الرعاية الاجتماعية دستورياً"، الأهرام، 17 سبتمبر 2013، ص11.

والتغلب على مطالب النظام الليبرالي، حيث تُركز الثروات في يد القلة من المستثمرين، على حساب باقي طبقات الشعب⁽¹⁾.

واقترح أيضا تفعيل ما سماه سياسة الحماية الاجتماعية من خلال دراسة خريطة طبقات المجتمع، بما تتضمنه من طبقات وشرائح وفئات، ودراسة التغيرات داخل كل فئة على مدى زمني مُحدد، وخريطة سُكانية تعكس التوزيع السكاني، وسمات التشكيل السكاني العمرية والتعليمية والصحية والمهنية، وخريطة تعكس أثر التحوّلات المجتمعية التي تعرض لها الوطن على مدى زمني مُحدد، حيث يتم دراسة أثر التصنيع والتحضّر على الوطن، والمجتمعات العشوائية، على العلاقات والأحوال الاجتماعية، بما يؤدي إلى رسم سياسات اجتماعية تؤكد تمكين المواطنين وحماية حقوقهم داخل المجتمع⁽²⁾، فسياسة الحماية الاجتماعية تركز على تأمين مصادر الحياة الأساسية ودمج كل المواطنين في العملية التنموية ومُراعاة البُعد الاجتماعي في السياسات الحكومية والسياسات الاقتصادية التي تُراعي البعد الاجتماعي، من تشغيل وتوظيف وتسعير ودعم وخيارات الإنتاج والنظام الضريبي، بما لا يؤثر على الفقراء والمهمشين⁽³⁾، فسياسة الحماية الاجتماعية تتضمن الكثير من العناصر: عنصر يتبنّى الدفاع عن حقوق المواطنين بشكل عام، أو الفئات النوعية بشكل خاص من خلال المزايا التي تُقدّمها الدولة، مثل الصندوق الاجتماعي، أو بنوك التعاون، وعنصر تأميني، مثل دعم المسنين، وأصحاب المعاشات، وعنصر

(1) سمير مرقس، "السياسات الاجتماعية بين منهجين"، الأهرام، 6 مايو 2014، ص 11.

(2) سمير مرقس، "السياسات وظروف توفر البعد الاجتماعي"، الأهرام، 29 أبريل 2014، ص 11.

(3) سمير مرقس، "سياسات الحماية الاجتماعية"، الأهرام، 22 أبريل 2014، ص 11.

تنظيمي من خلال دعم المواطنين في تنظيم أنفسهم بروابط واتحادات للتعبير عن مشكلاتهم، وعرضها بطريقة منظمة⁽¹⁾.

وحلّ مقومات دولة الحماية الاجتماعية، من تأمين مصادر الحياة، من مياه نظيفة، وكهرباء، وغاز، ودمج المواطنين في عملية تنمية شاملة، وتأمين حاجات إنسانية للمواطنين، في إطار المساواة بين الجميع⁽²⁾، ومن المطلوب أيضًا تبني سياسات عادلة في ما يتعلق بالشباب في شتى المجالات، وتمكينهم بحضورهم في شتى المواقع والالتزام بتوفير فرص متساوية لهم في التعليم، والرعاية الصحية، والعمل⁽³⁾.

وقد تركّزت المرجعيّات التي استند إليها كُتّابُ صُحف الدّراسة خلال هذه المرحلة بشكلٍ أساسيٍّ في المرجعية الاقتصادية التي تمثّلت في (ضرورة إعادة رسم سياسة الإنفاق العام لتحقيق العدالة الاجتماعية - العدالة الضريبية) والقضاء على البطالة كشرط أساسي من شروط تحقيق العدالة الاجتماعية.

2- مفهؤم الدولة المدنية:

تركّز ما طرّح عن مفهؤم الدولة المدنية في الخطاب الصحفي خلال هذه المرحلة في تحديد شروط قيام دولة مدنية وتفصيلها، مع بيان ضرورة نصّ الدّستور على دولة مدنية.

(1) سمير مرقس، "الشبكة الوطنية للحماية الاجتماعية"، الأهرام، 15 أبريل 2014، ص 11.
(2) سمير مرقس، "مقومات دولة الحماية الاجتماعية للمواطن"، الأهرام، 8 أبريل 2014، ص 11.
(3) سمير مرقس، "ساعات حرة وسياسات عدنية"، الأهرام، 11 فبراير 2014، ص 11.

يرى جابر عصفور أنَّ الدولة المدنية هي الدولة التي يحكمها دستور ذو مرجعية بشرية وقوانين محققة لمبادئه على مستويات الممارسة العملية لحياة الناس في تفاصيلها المتنوعة، بما يهدف إلى تحقيق المصالح العادلة لكل المواطنين بلا استثناء⁽¹⁾، وهي دولة مؤسسات تقوم على الفصل بين السلطات، ودولة ديمقراطية تقوم على الاختلاف والتعددية⁽²⁾، ودولة قائمة على المواطنة والعدالة الاجتماعية، لا تميز فيها لأي سبب⁽³⁾، وطالب بترجمة تلك المبادئ التي تنص على مدنية الدولة في الدستور بحيث يؤكد على المواطنة والمساواة بين الجميع دون أي تمييز⁽⁴⁾.

وركّز على ضرورة الفصل بين الدين والدولة كشرط أساسي من شروط قيام دولة مدنية حديثة⁽⁵⁾. ودلّل على ذلك بتجربة الإسلام السياسي في حكم مصر وفشلها في إقامة دولة مدنية بسبب تدين السياسة وتسييس الدين كما أن فكرهم قائم على مبدأ الحاكمية لله في حين أن دستور الدولة المدنية دستور ذو طبيعة بشرية وتغيب لديهم فكرة المواطنة حيث الانتماء لدين لا للوطن⁽⁶⁾، فسيادة الفكر المتطرف وتدين السياسة أتى على حساب الدولة المدنية⁽⁷⁾، والمنهج المتبع لدى الإخوان المسلمين هو نفسه المتبع لدى السلفيين من حيث رفض فكرة الدولة المدنية والنظرة الدونية للمسيحيين وغياب فكرة المواطنة⁽⁸⁾.

- (1) جابر عصفور، "التباس حول مفهوم الدولة للجنة"، الأهرام، 9 أكتوبر 2013، ص 10.
- (2) جابر عصفور، "هوية مصر"، الأهرام، 30 أكتوبر 2013، ص 10.
- (3) جابر عصفور، "وأخرج حكومتها مدنية"، الأهرام، 18 ديسمبر 2013، ص 10.
- (4) جابر عصفور، "مدنية يا لجنة الدستور"، الأهرام، 20 نوفمبر 2013، ص 10.
- (5) جابر عصفور، "لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين"، الأهرام، 25 سبتمبر 2013، ص 10.
- (6) جابر عصفور، "التأسلم والدولة المدنية"، الأهرام، 23 أكتوبر 2013، ص 10.
- (7) جابر عصفور، "أنا مسلم أنت كافر"، الأهرام، 16 أكتوبر 2013، ص 10.
- (8) جابر عصفور، "السلفية والمسيحيون"، الأهرام، 27 نوفمبر 2013، ص 10.

وطالبَ حسين عبد الرّازق بضرورة نصّ الدّستور على مدنيّة الدّولة بما يُحقّق الحُرّيّة والمساواة لكلّ المواطنين⁽¹⁾.

وقد تركّزت المرجعيّات التي استند إليها كُتّابُ صُحف الدّراسة في طرح وتناول مَفْهُوم الدّولة المدنيّة في المرجعيّة الدّستوريّة، لبيان ضرورة ارتكاز الدّولة المدنيّة على دُستور يُقرّ بالمواطنة.

3- مفهوم القوة الناعمة:

كانت فكرة استخدام الثقافة كآليّة للحدّ من الفكر المتطرّف أبرز ما طُرِحَ عن هذا المفهوم خلال هذا العام التالي على ثورة 30/6/2013.

اقترح سمير مرقس توظيف القوّة النّاعمة والصّلبة معاً في إطار ما أطلق عليه القوّة الذكيّة، حيث تُفيد القوّة الصّلبة لإقناع البعض قسراً، بينما توظّف القوّة النّاعمة كآليّة لإقناع الآخرين بالثقافة وترويج القيم والنماذج التي تُعبّر عن الثقافة الوطنيّة⁽²⁾.

(1) حسين عبد الرّازق، "اليسار نُرّ الأتباط"، لأهالي، 20 نوفمبر 2013، ص9.

(2) سمير مرقس، "ست مهام ضروريّة ستقدم"، الأهرام، 25 مارس 2014، ص11.

كما ربطَ مُرسي عطا الله بين استخدامِ كلِّ عناصرِ القُوَّةِ النَّاعِمَةِ مِنْ ثقافةٍ وفنٍّ وفكرٍ وإعلامٍ ورشيدٍ وخطابٍ دينيٍّ مستنيرٍ، وبين قُدرةِ الدَّولةِ في القضاءِ على التطرُّفِ والأفكارِ المتشدِّدةِ⁽¹⁾.

وقد تركّزت المرجعيّات التي استندَ إليها كُتَّابُ صُحفِ الدِّراسةِ في طرحِ وتناولِ مَفْهُومِ القُوَّةِ النَّاعِمَةِ في المرجعيّةِ الإنسانيّةِ لبيانِ دَوْرِ القُوَّةِ النَّاعِمَةِ في الإقناعِ، ومرجعيّةِ سياسيّةِ لبيانِ دَوْرِ القُوَّةِ النَّاعِمَةِ في القضاءِ على التطرُّفِ.

(1) مرسى عطا الله، "كل يوم: صوت الكلمة وصوت الرصاص"، الأهرام، 27 فبراير 2014، ص10.

المبحث الرابع: المفاهيم السياسيّة والإجتماعيّة التي تناوّلها
الخطاب الصحفيّ خلال الفترة الرئاسيّة الأولى للرئيس عبد
الفتاح السيسيّ من يونيو 2014 إلى ديسمبر 2017:

جدول (4)

معدل ظهور المفاهيم السياسيّة والإجتماعيّة
بالخطاب الصحفيّ المصريّ في الفترة الرئاسيّة الأولى
للرئيس عبد الفتاح السيسيّ (يونيو 2014 - ديسمبر 2017)

المفهوم \ صحيفة	الأهرام	الوفد	الأمالى	الشروق الجديد	صوت الامة	الاجمالى
العدالة الاجتماعية	112	45	9	18	3	187
المواطنة	36	10	1	8	0	55
القوة الناعمة	22	8	3	4	0	37
الدولة المدنية	14	6	0	3	0	23
العدالة الانتقالية	6	7	0	1	0	14
العلمانية	11	1	1	1	0	14

1- مَفْهُومُ الْعَدَالَةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ:

كَانَ مِنْ أْبْرَزِ مَا طُرِحَ عَنْ مَفْهُومِ الْعَدَالَةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ خِلَالِ هَذِهِ السَّنَوَاتِ
الَّتِي اسْتَمَرَّتْ مِنْ يُونِيُو 2014 إِلَى دِيَسَمْبَرِ 2017، مَا يَلِي:

- تَعْرِيفُ مَفْهُومِ الْعَدَالَةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ.

- الْعَدَالَةُ الْإِجْتِمَاعِيَّةُ فِي الْإِسْلَامِ.

- الْعَدَالَةُ الضَّرِيْبِيَّةُ وَإِصْلَاحُ النِّظَامِ الضَّرِيْبِيِّ كَأَلِيَّةٍ مَهْمَةٍ لَتَحْقِيقِ الْعَدَالَةِ
الْإِجْتِمَاعِيَّةِ.

- آليات وإجراءات اتخذتها الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

- المطالبة بتفعيل مواد دستور مصر 2014، التي تضمن تحقيق عدالة اجتماعية، باستكمالها بإصدار البرلمان قوانين تضمن ذلك.

وفي ضوء ما سبق، ناقش الخطاب الصحفي ذلك المفهوم، حيث اتضح عدم اختلاف مفهوم العدالة الاجتماعية في هذه المرحلة عنه في مراحل سابقة، إذ عرّفه بهاء الدين أبو شقة بأنه "نظام اجتماعي اقتصادي يهدف إلى تذليل وإزالة الفوارق الاجتماعية بين الناس، وإعادة توزيع الدخل القومي، وتكافؤ الفرص بين الجميع بلا استثناء، وتشمل عدالة اقتصادية، ومساواة، لضمان حصول الجميع على فرص متكافئة، مما يساعد على قيام مجتمع يتمتع بالسلام والإخاء والمحبة"⁽¹⁾.

وحلّ مفهوم العدالة الاجتماعية من عدالة سياسية، أي نظام سياسي عادل، وعدالة اقتصادية، أي التوزيع العادل للثروات ووجود نظام اقتصادي يركّز على العدل في العمل والحقوق، وتوافر متطلبات المعيشة للجميع دون تمييز، والجانب القانوني والحقوقى حيث تتجلى العدالة الاجتماعية في وجود قوانين تنظم الحقوق والواجبات للأفراد والمجتمع ووجود احترام حقيقي لأدمية وكرامة الإنسان. ودينياً أشار القرآن إلى مختلف أنواع العدالة ما يقرب من ثلاثين مرة، والعدالة الاجتماعية بالتحديد نالت أكثر من نصف الآيات التي تتحدث عن العدل⁽²⁾.

(1) بهاء الدين أبو شقة، "عدل وعدالة: «فقراء في البيئة الإسلامية»"، الوفد، 26 يونيو 2014، ص.9.

(2) بهاء الدين أبو شقة، "صورة لعدالة الاجتماعية"، الوفد، 14 يونيو 2016، ص.5.

ووفقاً لهذا المفهوم، يبرز دور الإسلام في دعم قيم المساواة والعدالة من خلال الأساليب التي كفلها، لتحقيق ذلك من زكاة وصدقات والوقف الخيري، بالإضافة إلى فرضه ضريبة ثابتة على أموال الأغنياء، بحيث يكون للفقراء حصة ثابتة في أموال الأغنياء⁽¹⁾، إلى جانب الحث على صلة الأرحام والتكافل الاجتماعي⁽²⁾، بالإضافة إلى كفالاته حياة كريمة لكل المجتمع من خلال صندوق الحقوق الشرعية وكفالة قيم العدالة لكل المخلوقات⁽³⁾، وليس الإنسان وحده، فالابتعاد عن الدين سبب رئيسي في غياب العدالة⁽⁴⁾، فالعدالة الاجتماعية في الإسلام شاملة لكل نواحي الحياة، ولا تنحاز إلى طرف على حساب الآخر⁽⁵⁾.

كما طالب في تناوله لهذا المفهوم أيضاً بثورة تشريعية من خلال حث البرلمان على تحقيق العدالة الاجتماعية⁽⁶⁾، من خلال إصدار قوانين مُكملة للدستور في ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، وتحقيق الحياة الكريمة للمواطنين، وتفعيل ما ورد في الدستور من مواد تحقق التكافل الاجتماعي⁽⁷⁾، ولذلك لا بد من استكمال ما نص عليه الدستور من مواد لتحقيق العدالة الاجتماعية بنصوص تشريعية مُكملة لتفعيل هذه المواد⁽⁸⁾، ووفقاً لهذا فإن تفعيل مواد الدستور من خلال المواد التشريعية المكتملة يضمن توفير حياة كريمة تؤمن لغير القادرين على إعالة أنفسهم وأسرهم، وفي حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة⁽⁹⁾.

-
- (1) بهاء الدين أبو شقة، "عدل وعدالة: علاج الفقر في الإسلام (29)"، الوفد، 27 يونيو 2014، ص9.
 - (2) بهاء الدين أبو شقة، "عدل وعدالة: أساليب تحقيق العدالة الاجتماعية"، الوفد، 25 يوليو 2014، ص9.
 - (3) بهاء الدين أبو شقة، "عدل وعدالة: التكافل الاجتماعي ومعالجة توزيع الثروة (30)"، الوفد، 28 يوليو 2014، ص9.
 - (4) بهاء الدين أبو شقة، "العدالة هي الأرض"، الوفد، 28 يونيو 2016، ص9.
 - (5) بهاء الدين أبو شقة، "الأزهر، العدالة واجبة"، الوفد، 29 يونيو 2016، ص9.
 - (6) بهاء الدين أبو شقة، "كلمة عدل: الحياة الكريمة في الثورة التشريعية"، الوفد، 22 أكتوبر 2015، ص5.
 - (7) بهاء الدين أبو شقة، "كلمة عدل: نصوص تشريعية للتضامن الاجتماعي"، الوفد، 13 نوفمبر 2015، ص5.
 - (8) بهاء الدين أبو شقة، "كلمة عدل: الحياة الكريمة للناس"، الوفد، 18 فبراير 2016، ص5.
 - (9) بهاء الدين أبو شقة، "كلمة عدل: الحياة الكريمة مدخل للقضاء على الفساد"، الوفد، 3 مايو 2016، ص4.

كما تضمن هذه المواث تأمين حقوق المرأة وتوفير بيئة مناسبة للعمل وتكافؤ الفرص في الحصول على عمل دون وساطة⁽¹⁾، كما دُعا إلى نصوص تشريعية تضمن وجود نظام إقتصادي يُحقّق تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات، يضمن الحياة الكريمة لكل مواطن ويحد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر⁽²⁾، وضرورة فرض نظام ضريبي عادل يُحقّق العدالة الاجتماعية، من خلال أن يكون فرض الضرائب أو إلغاؤها أو تعديلها أو الإعفاء منها بقانون⁽³⁾. ودفع الضرائب وفقاً لهذا النظام يُساعد الدولة في تنفيذ خطط وبرامج المشروعات الاقتصادية، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، والقوانين والتشريعات تُحدّد الواجب عليهم تسديد الضرائب، ومن الذين سيتم استثناءهم من أدائها⁽⁴⁾. وربط بين مفهوم العدالة الاجتماعية ومفهوم المواطنة، وتناول ذلك من منظور ديني، حيث أكد أن كلا المفهومين قائم على المساواة، وهو ما اتضح في وثيقة المدينة المنورة، حين ساوى الرسول، صلى الله عليه وسلم، بين مواطني الدولة الإسلامية، من مسلمين ويهود⁽⁵⁾.

بينما فسر حسين عبد الرزاق، تعريف العدالة الاجتماعية على أنها "نظام إقتصادي اجتماعي يهدف إلى إزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع، ويضمن التوزيع المتساوي للموارد، ليكون للجميع فرص متكافئة للتطور الاجتماعي، وتحقيق تغيير في علاقات الإنتاج، وعلاقات الملكية"⁽⁶⁾.

-
- (1) بهاء الدين أبو شقة، "كلمة عدس: انضمام لاجتماعي في الثورة التشريعية"، الوفد، 8 يونيو 2016، ص4.
 - (2) بهاء الدين أبو شقة، "كلمة عدس: النظام الاقتصادي في الثورة التشريعية"، الوفد، 11 يونيو 2016، ص4.
 - (3) بهاء الدين أبو شقة، "كلمة عدس: نظام ضريبي عادل لتنمية الموارد"، الوفد، 16 يونيو 2016، ص4.
 - (4) بهاء الدين أبو شقة، "كلمة عدس: الضرائب وتحقيق العدالة"، الوفد، 29 سبتمبر 2015، ص5.
 - (5) بهاء الدين أبو شقة، "مفحات يمنية، أسس للمواطنة"، الوفد، 15 يونيو 2016، ص4.
 - (6) حسبي عبد الرزاق، "اليسار لمرء الرئيس وبعائلة الاجتماعية"، مقال منشور بجريدة الأمل، 25 فبراير 2015، ص7.

واقترح حُلُولاً عمليّة لتحقيق العَدَالَةِ الاجتماعيّة من خلال اتّخاذ عدّة إجراءات مثل تفعيل موادّ الدُسْتُور المُتعلّقة بِالْعَدَالَةِ الاجتماعيّة من خلال قانونٍ جديدٍ للضرائب يتوافق مع المادّة 38 من الدُسْتُور، بحيث تكونُ الضرائبُ متعدّدة المصادر، وتكونُ تصاعديّةً، وفقاً لشرائح الدّخل⁽¹⁾، وتحقيق تكافؤ الفرص في الالتحاقِ بالوظائف المختلفة⁽²⁾، إلى جانب الدّعوة إلى مؤتمر تُشارك فيه الحكومة والأحزاب ورجال الأعمال والخبراء لإعادة النّظر في السّياسات الإقتصاديّة والاجتماعيّة المتبعة في مصر منذ عام 1974، وفي مُقدّماتها سياسة الدّعم والتوصّل إلى توافقٍ حول سياساتٍ جديدة تُحقّق التّنميّة والعَدَالَةَ الاجتماعيّة⁽³⁾.

وطالب وجدي زين الدّين بضرورة إيجاد آليّة لوصول الدّعم إلى مُستحقّيه، وطالب المسؤولين بوضع العَدَالَةِ الاجتماعيّة هدفاً رئيسياً أمامهم من خلال التوزيع العادل للثروة، وتوفير مُتطلبات الحياة الكريمة لكلِّ مُواطنٍ وعدم زيادة أسعار السّلع والخدمات⁽⁴⁾.

وأضاف أيمن رفعت المحجوب إلى الآليات السّابقة تفعيل أدوات وسياسات صندوق الحكومة ووزاراتها كافّة، بما يسمَح بتحقيق العَدَالَةِ الاجتماعيّة، وتحسين أوضاع الطبقة الوسطى، دُون اللّجوء إلى القروض، أو الهبات، أو المنح⁽⁵⁾، وحماية مجانيةّة التعليم⁽⁶⁾.

(1) حسين عبد الرازق، "اليسار دُر: لانحياز للأغبياء فقط"، الأهالي، 18 مارس 2015، ص7.

(2) حسين عبد الرازق، "اليسار دُر: بن ميم حصرتك"، الأهالي، 17 سبتمبر 2014، ص7.

(3) حسين عبد الرازق، "اليسار دُر: حكاية الدّعم"، الأهالي، 26 يناير 2015، ص7.

(4) وجدي زين الدّين، "حكاوي: المطلة لاجتماعيّة لحماية الفقراء"، الوغد، 5 نوفمبر 2016، ص2.

(5) أيمن رفعت المحجوب، "الحل في صندوق الحكومة"، الأهرام، 5 يوليو 2014، ص12.

(6) أيمن رفعت المحجوب، "مجانيّة التعليم ليست شاملاً"، الأهرام، 12 سبتمبر 2015، ص12.

كَمَا دَعَا إِلَى تحفيز الاستثمار ودفع الإنتاج والتصدير والاعتماد على الضرائب المباشرة أكثر من غير المباشرة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وإعادة توزيع الدخل القومي بإحداث نوع من التوازن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بين طبقات وفئات المجتمع⁽¹⁾، مُطالبًا بعدالة ضريبية من خلال توزيع الضرائب توزيعًا عادلاً، حسب استهلاك كل فئة اجتماعية، ويمكن في هذا الاستناد إلى مؤسسية ذات خبرة، لوضع سياسة مالية عادلة وسليمة، بحيث يدفع كل مواطن فاتورة الدولة، وليس الفقراء فقط⁽²⁾، وهو ما أوضحه في الدعوة إلى عدم المساس بحقوق الفقراء والدعم، خصوصاً الدعم العيني، وزيادة الإنتاج العام والخاص، وخلق فرص عمل جديدة، حتى ترتفع الدخل الحقيقي للمواطن، وليس النقدي فقط⁽³⁾.

(1) أيمن رفعت المحجوب، "أين نحن من ابعالم؟"، الأهرام، 25 أكتوبر 2014، ص 12.

(2) أيمن رفعت المحجوب، "لا يجب أن يدفع الفقراء فاتورة الدولة"، الأهرام، 23 أبريل 2016، ص 10.

(3) أيمن رفعت المحجوب، "الرئيس وبهم الفقراء"، الأهرام، 2 يناير 2016، ص 10.

ودعا إلى الإعفاء الضريبي، أو خفض الضرائب على بعض الاستثمارات المطلوبة في الخطة القومية، ورفعها على البعض الآخر، ليتم إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وبين مختلف الفئات الاجتماعية بصورة عادلة⁽¹⁾.

ورفض التوسع في فرض ضرائب غير مباشرة التي تفرض على المنتج بما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع وبعدها أعلى من سعر الضريبة، فيتحملها المواطن العادي البسيط، ويؤدي هذا إلى عدم تحقق العدالة الضريبية⁽²⁾، فالضرائب غير المباشرة تمثل عبئاً على المواطن في أي دولة، خصوصاً محدودي الدخل والفقراء، لأنها تفرض بسعر موحد على كل أفراد المجتمع، عكس الضرائب المباشرة التي تفرض على كل فرد حسب دخله، وبالتالي المطلوب تحديد كفاية الإنفاق الذي تقوم به الأسر المكونة لكل فئة اجتماعية على كل سلعة على حدة، ومن ثم تفرض الضريبة، لأن التساوي في فرض الضرائب غير المباشرة على الجميع يؤدي إلى نوع من الظلم الاجتماعي الناتج عن غياب العدالة الضريبية⁽³⁾، فالمطلوب إعادة رسم السياسة الاقتصادية، ودراسة آثارها لتحقيق العدالة الاجتماعية⁽⁴⁾.

ودعا إلى الاهتمام بالطبقات المحدودة والفقيرة، بهدف تقليص الفوارق بين الطبقات وتوسيع مساحة الطبقة الوسطى لما لها من تأثير في دفع عملية التنمية الاقتصادية⁽⁵⁾.

(1) أيمن رفعت الحجوب، "مكاسب مؤتمر الاقتصادي"، الأهرام، 28 فبراير 2015، ص12.

(2) أيمن رفعت الحجوب، "المستهلك يدفع للثمن والبائع يستفيد"، الأهرام، 4 يونيو 2016، ص10.

(3) أيمن رفعت الحجوب، "كفانا ضريبة غير مباشرة"، الأهرام، 26 مارس 2016، ص10.

(4) أيمن رفعت الحجوب، "إلى الذين يتساءلون عن العدالة الاجتماعية"، الأهرام، 30 يناير 2016، ص10.

(5) أيمن رفعت الحجوب، "محور الطبقة الوسطى"، الأهرام، 8 نوفمبر 2014، ص12.

ودعًا بشكلٍ مُباشرٍ إلى تدخُّل الدولة لتحقيق التوازن الإقتصادي وحماية هذه الطبقات وعدم إطلاق العنان لإقتصاد السوق الحرة⁽¹⁾، مع مُراعاة طبيعة وظروف كلِّ عملٍ ما بين عمل يدويٍّ يحتاج إلى جُهدٍ والعمل على آلة صناعية، وكل هذا يُسهم في تحديد طبيعة الأجر⁽²⁾، وإيجاد آليات لإحداث تنمية من خلال التشغيل، وأن تقوم الدولة بنفسها بالاستثمار في مجالات مُحددة لمنع الممارسات الاحتكارية وإنتاج السلع الإقتصادية والاجتماعية للطبقات الأكثر احتياجًا⁽³⁾. واقترح تفعيل النموذج الإقتصادي المختلط، وتدخُّل الدولة في النشاط الإقتصادي في سبيل التوزيع العادل للنتائج القومي، وهو ما فعلته الدولة في عدّة إجراءات اتخذتها في هذا السبيل، في محاربة البطالة، وتنشيط الإقتصاد، وهو ما اتضح مثلاً في عقد المؤتمر الإقتصادي في سبيل تحقيق توازن الإقتصاد والتشغيل الكامل⁽⁴⁾، كما اتضح في التوسُّع في النفقات الاجتماعية لصالح التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وإعانات العجز والبطالة والشيخوخة وزيادة رواتب العاملين في الدولة، من خلال سياسة الحد الأدنى والأعلى للأجور⁽⁵⁾.

(1) أيمن رفعت المحجوب، "البيان المطبق والسلام الاجتماعي"، الأهرام، 23 مايو 2015، ص12.

(2) أيمن رفعت المحجوب، "علاوة يونيو ولأجر العادل"، الأهرام، 4 يوليو 2015، ص12.

(3) أيمن رفعت المحجوب، "إلى الذين يتساءلون عن العدالة الاجتماعية"، الأهرام، 30 يناير 2016، ص10.

(4) أيمن رفعت المحجوب، "عيد العمال وهودة الدولة الإيجابية"، الأهرام، 2 مايو 2015، ص12.

(5) أيمن رفعت المحجوب، "ما زال ذراع الدولة في الاقتصاد"، الأهرام، 24 أغسطس 2015، ص10.

واعتبر أنَّ قدرة الدولة على تحديد الأسعار والرسوم التي تفرضها على بعض الخدمات تُعطيها السلطة لتوزيع وإعادة توزيع الدخل القومي، وهو ما يُحدّد واقع تحقيق العدالة الاجتماعية من عدمه⁽¹⁾.

وطرَحَ عبد الفتاح الجبالي مَفْهُومَ العدالة الاجتماعية من منظورٍ إقتصاديّ، حيث ركّز على ضرورة تحقيق العدالة الضريبية، لأنّه لا يُعقل أن تُفرض الضرائب على الفئات الأقلّ في دخلها، ولا تُفرض على الأكثر، فالأصل في النظام الضريبيّ الجيّد، الذي يتسم بالعدالة تساوي عبء الضريبة على دافعي الضرائب، وحسب طاقة الفرد على الدفع⁽²⁾.

وحلّل فكرة العدالة الضريبية، مُعتبراً أنَّ تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة لا يعكس بصورة حقيقية العدالة الاجتماعية، حيث يتطلب ذلك تحديد أنواع الضرائب وتفاصيل لمعرفة من يدفع الضرائب؟ وأيّ الشرائح الاجتماعية التي يقع عليها العبء الأكبر؟⁽³⁾. فلا بُدّ من توافر آلية لتحقيق العدالة الضريبية، لأنّها أحد أسباب الوصول إلى عدالة اجتماعية وتحديد قيمة الضريبة المفروضة على كلّ مواطن طبقاً لمستويات دخولهم⁽⁴⁾، فإصلاح النظام الضريبيّ ضرورة لتحقيق العدالة الاجتماعية⁽⁵⁾، فلا بُدّ من إصلاح عملية الإنفاق العامّ من خلال التوزيع العادل للخدمات بتوزيع الإنفاق العامّ بشكلٍ متساوٍ، وفقاً لاحتياجات كلّ منطقة جغرافيّة، والعمل على الوصول إلى الأماكن المحرومة منه⁽⁶⁾، فلا بُدّ من وجود استراتيجية للتنمية، تُركّز على تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو، لأنّ العدالة

(1) أيمن رفعت الحبوب، "الاحتكاك لدولة"، الأهرام، 7 مايو 2016، ص11.

(2) عبد الفتاح الجبالي، "ضريبة البورصة ولعدالة اجتماعية"، الأهرام، 20 مايو 2015، ص10.

(3) عبد الفتاح الجبالي، "في أصول العدالة الضريبية"، الأهرام، 27 مايو 2015، ص10.

(4) عبد الفتاح الجبالي، "الأجور والعدالة الضريبية"، الأهرام، 21 يونيو 2017، ص10.

(5) عبد الفتاح الجمالي، "القيمة المضافة والإصلاح الضريبي"، الأهرام، 27 يونيو 2016، ص10.

(6) عبد الفتاح الجبالي، "الاستحقاقات الدستورية وعجز الموازنة"، الأهرام، 30 مارس 2016، ص10.

الاجتماعية دافع للنمو ويتحقق ذلك عبر حُسن توزيع الدُخول ومراعاة حقوق الأجيال الحالية، مع عَدَم مراعاة الأجيال القادمة⁽¹⁾.

كَمَا نَاقَشَ فكرة الدعم، مُطالبًا بسياسة تدمج بين الدعم العيني، والدعم النقدي في إطار مُراعاة مُستحقّي الدعم، ومقدار الدعم المُستحق، وظروف الأسعار، ممّا يُسهم في تحقيق العَدَالَةِ الاجتماعية⁽²⁾، فلا بُدّ من الاستمرار في سياسة الدعم وتعظيم العائد منه، مع التوسُّع في برامج الحماية الاجتماعية القائمة، مثل "تكافل وكرامة"، ومعاشات الضمان الاجتماعي، وتطوير المناطق العشوائية، وتشجيع الاستثمار في صعيد مصر⁽³⁾.

وركّز على ضرورة بقاء نظام الدعم بالبطاقات التموينية، لضمان وصول الدعم إلى مُستحقّيه⁽⁴⁾، فنسبة كبيرة من الفقراء ليست لديهم بطاقات تموينية، وبالتالي لا بُدّ من إيجاد آليّة لضمان وصول الدعم إليهم⁽⁵⁾، حيث طالب بوضع الفقراء ومحدودي الدخل في الاعتبار قبل اتخاذ أي سياسة إقتصادية⁽⁶⁾، فاقترح مُناقشة البرلمان للموازنة من منظور إقتصادي تنموي، لمراعاة المساواة في الأعباء بين جميع فئات المُجتمع حتى تخرج السياسات المالية معبرة عن توافق

(1) عبد الفتاح الجبالي، "الاقتصاد المصري والبيرالنة الجديدة"، الأهرام، 20 يوليو 2016، ص 10.

(2) عبد الفتاح الجبالي، "الدعم النقدي مشكلاته وقضاياه"، الأهرام، 30 نوفمبر 2016، ص 10.

(3) عبد الفتاح الجبالي، "الحماية الاجتماعية والنظرة الأحادية"، الأهرام، 16 نوفمبر 2016، ص 10.

(4) عبد الفتاح الجبالي، "الحماية الاجتماعية والبطاقات التموينية"، الأهرام، 23 نوفمبر 2016، ص 10.

(5) عبد الفتاح الجبالي، "الدعم والأسعار والحماية الاجتماعية (4)"، الأهرام، 2 أغسطس 2017، ص 11.

(6) عبد الفتاح الجبالي، "الدعم والأسعار والحماية الاجتماعية (1)"، الأهرام، 12 يونيو 2017، ص 11.

مجتمعي⁽¹⁾. كما أنه من المطلوب مراجعة نظام المعاشات، لتتفق قيمة المعاشات مع معدلات ارتفاع تكاليف المعيشة، حتى لا تنخفض القيمة الحقيقية لها⁽²⁾.

بينما حلّ جودة عبد الخالق مفهوم العدالة الاجتماعية من منظور يساري، مطالبًا بإقتصاد السوق المحكوم بضوابط، ورفض إقتصاد السوق الحرة أضراره بالعدالة الاجتماعية، وكذلك قانون الاستثمار الجديد، الذي أفرط في الحوافز والضمانات للمستثمر الأجنبي، ومنها إقرار حقّه في تملك الأراضي، بصرف النظر عن جنسيته أو محل إقامته، أو حصته في المشروع، ممّا يُعزّز إقتصاد السوق الحرة، رغم سلبياته⁽³⁾.

واقترح ثلاث آليات لتحقيق العدالة الاجتماعية، تمثلت في مكافحة احتكار السلع الغذائية، ممّا يؤدي إلى خفض أسعارها، وضبط حلقة تجارة الجملة، ومراجعة قانون العلاقة الإيجارية للأراضي الزراعية⁽⁴⁾.

(1) عبد الفتاح الجبالي، "الدعم والأسعار والحماية الاجتماعية (3)"، الأهرام، 26 يوبس 2017، ص11.

(2) عبد الفتاح الجبالي، "الفقر والعدالة الاجتماعية"، الأهرام، 27 أبريل 2016، ص10.

(3) جودة عبد الخالق، "لقطات- مؤتمر شرم الشيخ بين تنمية البشر وبناء المعجزة"، لأهالي، 18 مارس 2015، ص4.

(4) جودة عبد الخالق، "لقطات: اقتراحات لتحقيق العدالة الاجتماعية"، الأمل، 20 مايو 2015، ص4.

كما طالبَ الحكومةَ بتبني مَفْهُومٍ شاملٍ للحماية الاجتماعية يكون قائماً على المواطنة والاستحقاق، وألا يقتصر الدَّعمُ على الفقراء فقط، بل يمتدَّ إلى الأغنياء من خلال دعم صناعة السيارات، ودعم المُصدِّرين مثلاً، ونَاقَشَ مَفْهُومَ العَدَالَةِ الاجتماعية في ضوء طَرَح قضية تحوُّل الدَّعمِ العينيِّ إلى نقديٍّ، موضحاً أنَّ ذلك لا يصلح لواقع المُجتمع المصريِّ، في ضوء عَدَم ضبط الأسعار⁽¹⁾.

بينما انتقدَ عبد الحليم قنديل، غلاء الأسعار وزيادة الضرائب المفروضة على الفقراء، مع عدم تفعيل الضرائب التصاعديَّة، وفقاً لشرائح الدَّخْلِ والنَّاتِجِ، التي ترتبت على تعويم الجنيه، وإنهاك العملة المحليَّة، ممَّا أسهم في اتِّساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء⁽²⁾، ومن ثمَّ لا بدَّ من وجود آليَّة لضبط الأسعار، وإيجاد آليَّة للحدِّ من التهرَّب الضريبيِّ، ورفع الحدِّ الأدنى لضرائب الدُّخُول من 22.5% إلى 45%، حتى لا يزداد الفقراء فقراً، والأغنياء غنى، وتحقيق العَدَالَةِ الاجتماعية، بدلاً عن الخصخصة، وسيطرة القلَّة من رجال الأعمال على موارد الدولة، التي أنهكت الإقتصاد، وتسبَّبت في زيادة نسبة الفقر⁽³⁾.

بينما طالب محمد محمود الإمام، بعدم حصر العَدَالَةِ الاجتماعية في الناحية الإقتصاديَّة، والاهتمام بالجانب الاجتماعيِّ، من خلال تطوير قدرات الفرد ومهاراته ومعارفه، ممَّا يُسهم في تحسين نوعيَّة الحياة بالنسبة للفرد والمُجتمع⁽⁴⁾، فالقضيَّة ليست فقط قيماً ماديَّة، ولا قيم السوق، وإنَّما هي عدالة تتعلَّق بتنمية الإنسان، وتعزيز كرامته، وتحسين مهاراته، وهو البُعدُ الغائب في

(1) جودة عبد الخالق، "لقطات: الدَّعم عيني أم نقدي؟"، الأمل، 22 فبراير 2017، ص.4.
(2) عبد الحليم قنديل، "لوجه الوطن: نُمَّا للصبر حدود"، صوت الأمة، 18 مارس 2017، ص.3.
(3) عبد الحليم قنديل، "لوجه الوطن: إصلاح الإصلاح"، صوت الأمة، 8 يوليو 2017، ص.3.
(4) محمد محمود الإمام، "رؤية بديلة للعدالة الاجتماعية"، الشروق الجديد، 28 يوليو 2014، ص.11.

معالجة قضية العدالة الاجتماعية⁽¹⁾، ففكرة العدل اختزلت في البُعد الاقتصادي تاريخياً، بداية بطرح ابن خلدون للعدالة، بمعنى التبادل بين الأفراد، على نحو يتصل بالإنصاف، وهو ما ترجمه "سميث" بتقسيم العمل، ثم تطوّر بسيطرة الإقطاعيين على وسائل الإنتاج. وحتى بعد ثورة 25 يناير اختزلت العدالة الاجتماعية في الضرائب التصاعدية والحدّين، الأدنى والأعلى للأجور⁽²⁾، فالعدل قيمة نص عليها الإسلام في عدّة آيات قرآنية وأحاديث نبوية، وله بُعدان، بُعد رأسي بين الحاكم والمحكوم، وبُعد أفقي بين الأفراد وبعضهم⁽³⁾، ويمكن تحقيق العدل عن طريق إكساب الأفراد قدرات للمشاركة في العملية الإنتاجية، سواء بما يملكونه من أصول مادية، أو إمكانيات ذهنية، وتنمية قدرات الفرد مع اتباع المنهج الاشتراكي، لتذويب الفوارق بين الطبقات، ممّا يسهم في المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات مع إعطاء الأهمية للحركة التعاونية في الإنتاج التي يُشرف عليها ذوو الخبرة، وكذلك الحركة النقابية وإعطاء النقابات دوراً في إدارة شؤون الدولة⁽⁴⁾.

ويتّضح من العرض السابق أنّ أبرز مُرتكزات تناول كتاب صُحف الدراسة لمفهوم العدالة الاجتماعية، تناول المفهوم على أنّه نظامٌ اقتصادي اجتماعي، يهدف إلى تذليل وإذابة الفوارق بين الطبقات، وإعادة توزيع الدّخل القومي، وهناك ارتباط وثيق بين العدالة الاجتماعية والإسلام كمنهج اجتماعي شامل، يجعل الزكاة فريضة على القادر، وكذلك الصدقات، ولا يُغني ذلك عن فرض ضرائب على القادرين، فضلاً عن قيم الدين التي تدعو إلى العدالة وعدم الاستغلال، وفي سبيل ذلك لا بدّ من تفعيل موادّ الدستور بإصدار قانون جديد

(1) محمد محمود الإمام، "هل هي عدالة اجتماعية أم اقتصادية؟"، الشروق الجديد، 14 يوليو 2014، ص11.

(2) محمد محمود الإمام، "العدالة الاجتماعية بين المُسكين والشُّكّين"، الشروق لجديد، 2 نوفمبر 2015، ص11.

(3) محمد محمود الإمام، "عن العذر وأبعاده"، الشروق الجديد، 26 أكتوبر 2015، ص11.

(4) محمد محمود الإمام، "مفومات جودة الحياة في الطريق الرابع"، الشروق الجديد، 17 يناير 2016، ص12.

للضرائب، يتوافق مع المادة 38 من الدستور، بحيث تكون هناك ضرائب متعددة المصادر وتصاعدية. كما أنه لا بد من تحقيق تكافؤ الفرص في التعيين بالوظائف العامة، والقضاء على ظاهرة البطالة.

وأوضح العرض السابق، طرح أصحاب الفكر اليساري مفهوم العدالة الاجتماعية، بما يتفق مع مرجعيتهم، برفض السوق الحرة لإضرارها بالعدالة الاجتماعية.

وقد تنوعت المرجعيات التي استند إليها كتابُ صُحفِ الدراسة في طرح مفهوم العدالة الاجتماعية، في هذه المرحلة، ما بين مرجعيات اجتماعية، تمثلت في ضرورة تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص للوصول إلى العدالة الاجتماعية ومرجعيات قانونية، مثل المطالبة بتحقيق ثورة تشريعية في القوانين وإقرارها برلمانياً للوصول إلى عدالة اجتماعية، والمطالبة بتفعيل مواد الدستور لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومرجعيات اقتصادية، مثل المطالبة بتفعيل دور صندوق الحكومة، لضمان التوزيع العادل للنتائج القومي، والمطالبة بإصلاح النظام الضريبي، ضماناً لتحقيق العدالة الضريبية، وطرح سبل وآليات وصول الدعم إلى مستحقيه ومرجعيات أيديولوجية يسارية، ظهرت في نقد نظام اقتصاد السوق الحرة، وبيان تأثيره السلبي، في غياب العدالة الاجتماعية.

كما ظهر الارتباطُ بين خلفيّة الكاتبِ وموقعِهِ الوظيفيّ، ومرجعِيّته التي استند إليها، فاتّضح طرْحُ المستشارِ بهاء الدين أبو شقة من مرجعيّة قانونيّة، باعتباره رئيس اللّجنة التّشريعيّة بمجلس النّواب، ورجل قانون بالأساس، كما طرَحَ الدّكتور أيمن رفعت المحجوب من منظورٍ إقتصاديّ، كأستاذ جامعيّ وأكاديميّ مُتخصّص في الماليّة والإقتصاد، كما طرَحَ الدّكتور جودة عبد الخالق المفهُومَ من منظورٍ يساريّ كمفكّر يساريّ له كتاباته بجريدة "الأهالي" الناطقة بلسانِ حزب التّجمّع.

2- مفهُومُ المُواطنة:

كَانَ مِنْ أبرز ما طُرِحَ عَن مَفهُومِ المُواطنة خلال الفترة الرّئاسيّة الأولى للرئيس عبد الفتاح السيسي ما يلي:

- معنَى المُواطنة.

- قراءة لمفهُومِ المُواطنة في ضوء دُستور مصر 2014.

- إلغاء حانَةِ الديانة من الأوراق الرّسميّة كآلية لمواجهة التّمييز وتحقيقِ المُواطنة.

- مشاركة جميع المُواطنين في عُصويّة الأحزاب كآلية لتحقيقِ المُشاركة والمُواطنة.

وفي ضوء ما سبق، طرَحَ عماد عبد الرازق أنَّ المواطنة كلمة تعني "الوضع الحَقوقي والسياسي للفرد المنتسب إلى وطنٍ مُعَيَّن، حيثُ يتمتَّع الفردُ بمجموعة حُقوق نتيجة انتمائه إلى الوطن، بما يكفلُ له المشاركة في الحكم والمساواة، دون تمييزٍ لأيِّ سبب، مُقابل الواجبات والالتزامات المفروضة عليه، وفقًا للقانون"⁽¹⁾.

وربطَ محمد العجاتي بين التَّعديلاتِ الدُّستورية، التي تجلَّت في دُستور 2014، ومفهوم المواطنة من خلال إتاحة هذه التَّعديلات لحُقوق المواطنة، على مُستوى الممارسة، فكلما كانت وسائل مشاركة المواطنين في إدارة شُؤون مُجتمعهم مُلزمة في الدساتير، استوعبت الحِزائِ السياسي المرتبط بالمواطنة⁽²⁾.

وطالبت فريدة النقاش، بضرورة إلغاء خانة الديانة من الأوراق الرسمية، إعمالاً للمواطنة، ورفضاً لأيِّ تمييز⁽³⁾، والاهتمام بحُقوق جميع أفراد المجتمع، وجميع الديانات، فالجميع مصريون، سواء مسلمون سُنيون، أو شيعيون، أو مسيحيون، فالدُستور كفلَ حُرِّية الاعتقاد لكل المصريين⁽⁴⁾.

(1) عماد عبد الرازق، "الدين والمواطنة"، ابوند، 14 أكتوبر 2014، ص10.

(2) محمد العجاتي، "الولادة والحراك العربي بين الدساتير والواقع"، لشرق الجديد، 1 يناير 2015، ص11.

(3) فريدة النقاش، "قضية للمناقشة" الدين لله"، لأهالي، 19 أكتوبر 2016، ص9.

(4) فريدة النقاش، "قضية للمناقشة" اشيعية موصنوي"، الأهالي، 19 نوفمبر 2014، ص9.

وتناول مدحت بشاي محاولات دَعْمِ المُوَاطَنَةِ، حيثُ دَعَا المُوَاطِنَ المَسيحِيَّ إلى المَشارَكَةِ في عُضُويَةِ الأَحزابِ السِّيَاسِيَّةِ والجمعيَّاتِ الأَهليَّةِ والسِّيَاسِيَّةِ والثَّقافيَّةِ، بِهَدَفِ التَّمَتُّعِ بِكاملِ حُقوقِ المُوَاطَنَةِ⁽¹⁾.

وهكذا تَطَوَّرَ مَفْهُومُ المُوَاطَنَةِ خلالَ هذه المَرحَلَةِ، فبينما استَقَرَّ مَفْهُومُ المُوَاطَنَةِ على أساسِ المِساوَاةِ بينَ المُوَاطِنِينَ دُونَ تَفرِيقَةٍ لَأَيِّ سَبَبٍ كانَ، تَمَثَّلَ البُعْدُ المُضَافُ إلى المَفْهُومِ في هذه المَرحَلَةِ في إِطلاقِ حُرِّيَّةِ بِناءِ الكَنائِسِ، وكذا إلْغاءَ خَازِنَةِ الدِّيَانَةِ مِنَ الأوراقِ الرِّسمِيَّةِ، وِضمانِ مُشارَكَةِ الجَميعِ في إِدارةِ شُؤُونِ وَطَنِهِم، كَمَا كَفَّلَ ذلكَ الدُّستورُ المِصرِيُّ الصَّادِرُ في 2014، وتَضامُنِ جَميعِ مَوْسَّساتِ المُجتمَعِ، لِتَوفِيرِ حَياةٍ كَريمةٍ، لِكُلِّ مُوَاطِنٍ.

وقد تَرَكَّزَتِ المَرجعيَّاتُ الَّتِي اسْتَنَدَ إليها كُتَّابُ صُحفِ الدِّرَاسَةِ في طَرحِ وتناوُلِ مَفْهُومِ المُوَاطَنَةِ في المَرجعيَّةِ الحُقوقِيَّةِ لِبَيانِ حُقوقِ الفَردِ الَّتِي يَکفُلُها انْتِماؤُهُ إلى الوِطَنِ، مِقابِلِ واجِبَاتِهِ، ومَرجعيَّةِ دُستُوريَّةٍ من خِلالِ بَيانِ إِرْساءِ دُستورِ 2014 لِلْمُوَاطَنَةِ، وكِفالَةِ الدُّستورِ لِحُرِّيَّةِ الِاعتقادِ، ومَرجعيَّةِ سِياسِيَّةٍ تَمَثَّلَتِ في دَعوَةِ المُوَاطِنِ المِسيحِيِّ، لِلْمُشارَكَةِ في شُؤُونِ مُجتمَعِهِ.

(1) مدحت بشاي، "الانتخابات وحقوقُ مواطنةٍ كاملة"، الأهرام، 11 نوفمبر 2015، ص 11.

3- مفهوم القوة الناعمة:

كَانَ مِنْ أَمْرٍ مَا طُرِحَ عَنْ مَفْهُومِ الْقُوَّةِ النَّاعِمَةِ بِالْخُطَابِ الصَّحْفِيِّ خِلَالَ
الْفَتْرَةِ الرِّئَاسِيَّةِ الْأُولَى لِلرَّئِيسِ عَبْدِ الْفَتَّاحِ السَّيِّدِيِّ مَا يَلِي:

- مَعْنَى الْقُوَّةِ النَّاعِمَةِ.

- آليَّاتُ إحياءِ المشروعِ الثقافيِّ والقُوَّةِ النَّاعِمَةِ، وشُرُوطُ تحقُّقِها.

- اسْتِخْدَامُ الفُنُونِ وَالثَّقَافَةِ وَأَدْوَاتِ الْقُوَّةِ النَّاعِمَةِ كآليَّاتٍ لِمُكَافَحَةِ الْفِكْرِ الْمُتَطَرِّفِ.

فِي ضَوْءِ مَا سَبَقَ، طَرَحَتْ هَبَّةُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، مَعْنَى الْقُوَّةِ النَّاعِمَةِ عَلَى أَنَّهَا "الْقُوَّةُ
الْمَعْنَوِيَّةُ الَّتِي تُمَكِّنُ الدَّوْلَةَ مِنْ صِنَاعَةِ النِّهْضَةِ، مِنْ خِلَالِ مَجْمُوعَةِ الْأَفْكَارِ وَالْمَبَادِي
وَالْأَخْلَاقِ فِي مَجَالَاتِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ وَالثَّقَافَةِ وَالْفَنِّ وَتُعْتَبَرُ أَفْضَلَ الْأَسْلِحَةِ كَبَدِيلٍ
عَنِ اسْتِخْدَامِ الْقُوَّةِ الْعَسْكَرِيَّةِ، دُونَ تَكْلِفَةِ الْحَرْبِ الْعَسْكَرِيَّةِ"⁽¹⁾.

(1) هبة عبد العزيز، "الأمن القومي والقوى الناعمة"، الوفد، 12 أكتوبر 2014، ص 11.

والتفقت معه فريدة النقاش في الدعوة إلى ثورة ثقافية يتصدّرها رموزُ وأعلامُ الثقافةِ المصريةِ من شعراء وأدباء وكُتّاب وفنانين، لإنتاج مشروع ثقافيّ يبدأ من الشباب الذين بذروا بذور الثورة الاتصالية، التي كان لها دورٌ كبيرٌ في تفجير ثورة 25 يناير، مع إعادة بناء البنية الثقافية التحتية، من مسارح وثقافة جماهيرية ومدارس وجامعات ونشر، ولن يتأتى ذلك إلا بمحاربة الأمية، ووضع العدالة الاجتماعية على رأس أولويات الدولة، لأنه في ظل الفقر والبطالة، لن ينجح أي مشروع ثقافي⁽¹⁾.

وربط الكثير من الكُتّاب بين استخدام القوة الناعمة والفنون والثقافة في مواجهة الفكر المتطرف، ودورها في الحد من انتشاره، وكان من أبرزهم يسري عبدالله⁽²⁾، وإبراهيم حجازي⁽³⁾، وطارق إسماعيل⁽⁴⁾، وفريدة النقاش⁽⁵⁾، ونبيل زكي⁽⁶⁾، وعزة هيكمل، التي طرحت الفكرة نفسها بمقالين بـ"الوفد"⁽⁷⁾.

ويتضح مما سبق أنّ القوة الناعمة هي القوة المعنوية التي تمكن الدولة من صناعة النهضة من خلال مجموعة من المبادئ والأخلاق في مجالات حقوق الإنسان والثقافة والفن، ومن آلياتها استخدام الدراما التليفزيونية، والمسرحية، ولن يتأتى ذلك إلا بمكافحة الفقر، ومحو الأمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

(1) فريدة النقاش، "قصية للمناقشة- لكي تدمر ثقافة"، الأمل، 25 يوليو 2014، ص9.

(2) يسري عبدالله، "الطائفية والعقل الباصوي"، الأهرام، 27 فبراير 2017، ص12.

(3) إبراهيم حجازي، "مؤتمرات الشباب أو هجوم مضاد ناجح"، الأهرام، 20 أكتوبر 2017، ص17.

(4) طارق إسماعيل، "معالم في طريق مواجهة الإرهاب"، الأهرام، 25 ديسمبر 2017، ص10.

(5) فريدة النقاش، "قصية للمناقشة- منقوشة ثورة"، الأمل، 1 فبراير 2017، ص9.

(6) نبيل زكي، "عاجل للأهمية: المواجهة الفكرية ضرورة حتمية"، الأمل، 12 أبريل 2017، ص12.

(7) عزة أحمد هيكمل، "محلة وشعب عظيم"، الوفد، 24 أكتوبر 2017، ص12.

- عزة أحمد هيكمل، "المسرح والإرهاب"، الوفد، 31 أكتوبر 2017، ص12.

وقد تركّزت المرجعيّات التي استندَ إليها كُتّابُ صُحفِ الدّراسة في طُرْح وتناول مَفْهُومِ القُوّةِ النَّاعِمةِ في المرجعيّةِ السّياسيّةِ لبيانِ دَوْرِ الثّقافةِ والفُنُونِ كبديلٍ للقُوّةِ العسكريّةِ، ودَوْرِ الثّقافةِ في مُحاربةِ الفِكرِ المُتطرّفِ والدّعوةِ إلى ثورة ثقافيّة، بالتّوازي مع ثورةٍ اجتماعيّةٍ لمُحاربةِ الأميّةِ والفقرِ والبطالةِ.

4- مَفْهُومُ الدّولةِ المدنيّةِ:

كَانَ مِنْ أَبرزِ مَا طُرِحَ عَنْ مَفْهُومِ الدّولةِ المدنيّةِ، خلالِ الفترةِ الرّئاسيّةِ الأولى للرئيس عبد الفتاح السيسي ما يلي:

- حيادُ الدّولةِ المدنيّةِ تجاه الأديان.

- الحياةُ الحزبيّةُ والتّعدديّةُ شرطُ أساسيٌّ من شروط قيامِ دولةٍ مدنيّةٍ.

وفي ضوئِ الأطروحاتِ السّابقةِ نَاقَشَ الخِطابُ الصّحفيّ مَفْهُومَ الدّولةِ المدنيّةِ، إن ركّزَ معظمُ كُتّابِ الصّحفِ على ضرورةِ أن يَحْكُمُها دُسْتُورٌ ذو مرجعيّةٍ بشريّةٍ، وسيادة القانونِ وإقرارِ مبدأ التّعدديّةِ، والمُواطنيّةِ، واحترامِ الآخرِ.

رَكّزَ إكرام لمعي على خصائصِ الدّولةِ المدنيّةِ من منظورِ حيادها تجاه جميع الأديان، بما يُتيح التّنوّعَ وعدم إجبار أي فردٍ على اعتناق أيّ عقيدةٍ أو مبدأ، إلى

جانب سيادة القانون وإعلاء الحقوق والحريات الفردية⁽¹⁾، ويُضاف إلى كل هذا، المشاركة الإيجابية للمرأة في المجتمع⁽²⁾.

بينما ركّز حسين منصور على ضرورة ارتكاز الدولة المدنية على الحياة الحزبية الحقيقية، فهي مُكوّن أساسي من مُكونات الدولة المدنية الحديثة⁽³⁾.

وركّز شوقي علام، على مدنية الدولة في الإسلام، حيث نظر الإسلام إلى الناس بنظرة اعتبار وحدة الأصل البشري، مع مبدأ المواطنة للتعايش بين أفراد المجتمع والنهوض بالدولة⁽⁴⁾، بالإضافة إلى أنّ مُهمّة الحاكم في الإسلام ليست تشريعية، وإنما هي مُهمّة المتخصّصين من خلال الاجتهاد، ولا يوجد من هو ظلُّ الله في الأرض⁽⁵⁾.

وقد تركّزت المرجعيّات التي استند إليها كُتّابُ صُحفِ الدّراسة في عرض وتناول مفهوم الدولة المدنية خلال هذه المرحلة ما بين المرجعية الدينية، التي تمثّلت في طرح ضرورة حياد الدولة المدنية تجاه الأديان (مدنية الدولة في الإسلام). كما ظهرت مرجعيّاتٌ سياسيّةٌ تمثّلت في ارتكاز الدولة المدنية على التعددية الحزبية كشرط أساسي لقيام الدولة المدنية.

(1) إكرام لمعي، "طبيعة الدولة التي نريدها لمصر"، الشروق الجديد، 13 سبتمبر 2014، ص 10.

(2) إكرام لمعي، "الربيع والهويات العربية التقليدية"، الشروق الجديد، 1 أغسطس 2015، ص 12.

(3) حسين منصور، "محطات للوصول سولة المدينة"، الوفاء، 4 يوليو 2016، ص 12.

(4) شوقي علام، "السياسة الشرعية وفقه الدولة (11) مدنية الدولة"، الأهرام، 1 أبريل 2016، ص 44.

(5) شوقي علام، "السياسة الشرعية وفقه الدولة (10) مفهوم الدولة الدينية"، الأهرام، 25 مارس 2016، ص 36.

وقد ظهر الارتباطُ بين خلفيّة الكاتب وموقعه الوظيفي ومرجعِيّته في طُرْح وتناول المفهومِ فرَكزَ الدكتور إكرام لمعي على بيان موقع الدين في الدولة المدنية، باعتباره أستاذًا في مقارنة الأديان، كما طرح الدكتور شوقي علام، المفهوم من منظور ديني، باعتباره مُفتي الجمهورية.

وقد ظهر تراجع الاهتمام بمفهوم الدولة المدنية في الفترة التالية على ثورة 2013/6/30 مقارنة بما سبقها.

5- مفهوم العدالة الإنتقالية:

تمثّل أبرزُ ما طُرِحَ في الخطابِ الصحفيّ عن مفهوم العدالة الإنتقالية خلال هذه الفترة الزمنية، في المطالبة بضرورة تفعيل منظومة متكاملة للبَدْء في تحقيق أهداف العدالة الإنتقالية على أرض الواقع وإيضاح العلاقة بين وجود عدالة إنتقالية وعدالة إجتماعية، كما يلي:

طالب شوقي السيد بضرورة تفعيل منظومة متكاملة للبَدْء في تحقيق أهداف العدالة الإنتقالية على أرض الواقع، مُشيدًا باتّخاذ حُطوات لتحقيق العدالة الإنتقالية بعد ثورة 25 يناير، من تشكيل لجان لتقصي الحقائق وإنشاء المركز القومي لرعاية أسر الشهداء والمصابين منذ 19 ديسمبر 2011، وإنشاء وزارة للعدالة الإنتقالية منذ يوليو 2013⁽¹⁾.

(1) شوقي السيد "العدالة الانتقالية ضرورة قصوى ولكن"، الأهرام، 17 ديسمبر 2014، ص 11.

وَرَبَطَ عبدالله السناوي بين وجود عدالة إنتقاليّة وتحقيق العدالة الاجتماعيّة وتحسين مُستوى معيشة المواطن، وهذا يبدأ من مؤتمر شرم الشيخ الاقتصاديّ، بتوفير نصيبٍ عادلٍ لكلِّ فردٍ من الثروة وعدم قَصْر هامش الربح على المُستثمرين ورجال الأعمال فقط، ولا بُدّ من توفير بيئةٍ سياسيّةٍ مُناسيةٍ بالوقوف على العوامل التي أدت إلى إفساد الحياة السياسيّة، ومُراجعة القوانين والتشريعات لإيجاد مناخٍ يَسمحُ بتحقيق العدالة الإنتقاليّة والبحث عن الأخطاء وتصحيحها⁽¹⁾.

وقد تركّزت المرجعيّات التي استند إليها كُتّابُ صُحفِ الدّراسة في طرح وتناول مفهوم العدالة الإنتقاليّة في المرجعيّة القانونيّة، مثل تشكيل لجانٍ تقصي الحقائق، ومرجعيّة اجتماعيّة في الرّبط بين العدالة الإنتقاليّة والعدالة الاجتماعيّة.

6- مفهوم العلمانيّة:

تَمَثَّل أبرزُ ما طُرِحَ بالخطابِ الصحفيّ عن مفهوم العلمانيّة في ما يلي:

- معنى العلمانيّة والتّمييزُ بين العلمانيّة السياسيّة والعلمانيّة الوجوديّة.

- موقفُ العلمانيّة من الأديان.

وفي ضوء ما سَبَقَ، اتّضحَ عدمُ اتّفاقِ كُتّابِ صُحفِ الدّراسة خلال هذه المرحلة على تعريفٍ للعلمانيّة، فبينما العلمانيّة نشأت في أوروبا من أجل تعلية العلم، وفصلِ الدّين عن الدّولة، لوقوف رجالِ الدّين في أوروبا في مواجهة العلم، من أجل هذا نجدُ مَنْ يأخذُ بالنّهج الأوروبي، ومنهم مَنْ يأخذُ بالعلمانيّة،

(1) عبدالله السناوي، "أسئلة الضمير العام"، اشروق الجديد، 23 مارس 2015، ص 14.

بمعنى إعلاء العلم، وفي الوقت ذاته الاحتفاظ بالقيم الدينية والروحانيات عن النحو التالي:

ميّز صلاح سالم بين العلمانية السياسية والعلمانية الوجودية؛ فالأولى تتوقّف عند هدف الفصل بين الدين والدولة كمجال محايد لممارسة السلطة والصراع حولها، أما العلمانية الوجودية التي تسود فيها القدسية للعمل فقط والملكية والسلطة، ولا مجال فيها لروابط التضامن الإنساني⁽¹⁾. فتحوّل الدعوة الدينية إلى نوع من الخدمة الدنيوية الخاضعة لقواعد السوق بما يؤدي في النهاية إلى نشر القيم المادية، على حساب الروحانيات⁽²⁾.

بينما يرى مراد وهبة أنّ العلمانية هي التفكير في النسبي بما هو نسبي في مواجهة الأصولية، التي تعني التفكير في النسبي بما هو مطلق؛ فالنسبية أحد المراكز الأساسية لمفهوم العلمانية⁽³⁾، والتفكير في النسبي باعتباره نسبياً ومُتغيّراً، ولا أحد يملك الحقيقة المطلقة هو السبيل لتطوّر البشرية وظهور الجديد في العلم⁽⁴⁾، وبالتالي فهي تناقض الفكر الأصولي الذي يرى أنّه يملك الحقيقة المطلقة، ومن سمات العلمانية أيضاً التنوير، وبالتالي فهي تدعو إلى أعمال العقل، ومن ثم فإنّها آليّة لمواجهة الفكر الأصولي المتسبب في أعمال العنف والإرهاب⁽⁵⁾.

(1) صلاح سالم، "العلمانية السياسية كضرورة إسلامية"، الأهرام، 24 نوفمبر 2015، ص 10.

(2) صلاح سالم، "نحو تنوير روحي وعلمانية سياسية"، الأهرام، 8 يوليو 2014، ص 10.

(3) مراد وهبة، "رؤيتي لـ (القرن الحادي والعشرين) 115 رجل الشارع في زمن السبيل"، الأهرام، 1 مارس 2016، ص 11.

(4) مراد وهبة، "رؤيتي لـ (القرن الحادي والعشرين) 241 حوار بين ملحد وعلماني مسم"، الأهرام، 6 سبتمبر 2016، ص 11.

(5) مراد وهبة، "رؤيتي لـ (القرن الحادي والعشرين) 95 العلمانية في زمن أسيسي"، الأهرام، 13 أكتوبر 2015، ص 11.

وَيَرَى وَحِيدَ عَبْدِ الْمَجِيدِ أَنَّ الْعِلْمَانِيَّةَ لَيْسَتْ مُعَادِيَّةً لِلأديانِ؛ حَيْثُ تَتَحَدَّدُ سِمَاتُ الْفِكْرِ الْعِلْمَانِيِّ فِي إِعْمَالِ الْعَقْلِ وَتَنْمِيَّةِ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّفَكُّرِ وَالنَّقْدِ، وَيَتَرَتَّبُ عَلَى الْعِلْمَانِيَّةِ تَعْزِيزُ الْحُرِّيَّةِ عَلَى كُلِّ صَعِيدٍ، بِمَا فِي ذَلِكَ حُرِّيَّةَ الْعَقِيدَةِ وَمُمَارَسَةِ الشَّعَائِرِ الدِّينِيَّةِ، وَبِالتَّالِي فَهِيَ لَيْسَتْ مُعَادِيَّةً لِلدِّينِ، بَلْ هِيَ مُحَايِدَةٌ تَجَاهَ الأديانِ وَمَسْئُولَةٌ عَنْ ضَمَانِ احْتِرَامِهَا عَلَى قَدَمِ الْمَسَاوَةِ، وَتَوْفِيرِ الْمُنْتَطَلِبَاتِ اللَّازِمَةِ لِذَلِكَ⁽¹⁾.

وَاتَّفَقَ مَعَهُ إِكْرَامُ لَمْعِي فِي أَنَّ الْعِلْمَانِيَّةَ لَمْ تَكُنْ أَبَدًا دَعْوَةً لِرَفْضِ الأديانِ، لَكِنَّهَا مُحَاوَلَةٌ لَوْضْعِ نِظَامٍ مُتَكَامِلٍ لِلْحَيَاةِ الدُّنْيَا، بِإِعْلَاءِ قِيَمِ الْعِلْمِ وَالْمُواطَنَةِ وَحُقُوقِ كُلِّ فِئَاتِ الْمَجْتَمَعِ⁽²⁾.

وَاخْتَلَفَ إِبْرَاهِيمُ الْقُرْضَاوِيُّ، حَيْثُ اعْتَبَرَ أَنَّ الْعِلْمَانِيَّةَ، سِوَاهُ كَانَتْ تُعْنَى بِشُؤْنِ الدُّنْيَا، أَوْ الْإِهْتِمَامِ بِالْعِلْمِ وَعَدَمِ رُؤْيَا الْأَشْيَاءِ إِلَّا مِنْ خِلَالِهِ فَقَطْ، فَكُلَّ هَذَا دَعْوَةٌ إِلَى صُغُودِ سَلَمٍ، بِدَايَتِهِ الْعِلْمَانِيَّةُ، وَنَهَايَتُهُ اللَّادِينِيَّةُ، وَتَتَنَاوَى مَعَ الْمَجْتَمَعِ الْمُسْلِمِ، لِأَنَّهَا تُتَبِّحُ سُلُوكِيَّاتٍ خَارِجَةً عَنِ الدِّينِ، كَتَعَاطِي الْخُمُورِ، وَتَعْتَبَرُهَا حُرِّيَّةً شَخْصِيَّةً⁽³⁾.

(1) وَحِيدَ عَبْدِ الْمَجِيدِ، "اجْتِهَادَاتُ: عِلْمَانِيَّةٌ أَمْ هَيْسْتِيرِيَّةٌ؟"، الْأَهْرَامُ، 24 يُونَيْو 2015، ص 12.

(2) إِكْرَامُ لَمْعِي، "الْعِلْمَانِيَّةُ هِيَ الْعِلْمُ"، الشَّرْقُ الْجَدِيدُ، 25 أَبْرِيل 2015، ص 12.

(3) إِبْرَاهِيمُ الْقُرْضَاوِيُّ، "مِنْ نَقْطَةِ الْأَصْلِ: الْعِلْمَانِيَّةُ بَيْنَ الْعِلْمَانِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ"، لَوْقْد، 24 سِبْتَمْبَر 2014، ص 10.

وهكذا يتضح أنّ السّمة الغالبة لدى كُتّابِ صُحفِ الدّراسة في هذه المرحلة أنّ الدّولة العلمانيّة حياديّة تجاه الأديان وتقومُ على أساسِ تكريس مبدأ المواطنة، دون أي تمييز، مما يكفلُ حُرّيّة الاعتقادِ وحُرّيّة ممارسة الشّعائر الدينيّة، كما تكفلُ حُرّيّة تكوين الأحزاب والتّيّارات الفكريّة والسّياسيّة للجميع، ومن هنا كان الارتكازُ على تناولِ مفهومِ العلمانيّة من زاويّة حُدودِ علاقتها بالأديان.

الفصل الثالث

تطور المفاهيم السياسية والاجتماعية خلال الفترة من عام 2011 وحتى عام 2017

تمهيد.

المبحث الاول: تطور المفاهيم باختلاف الأحداث والفترات الزمنية.

المبحث الثاني: تطور المفاهيم باختلاف الصحف وتوجهاتها، وأنماط ملكيتها.

المبحث الثالث: تطور المفاهيم واختلاف تناولها باختلاف الكتاب، وخلفياتهم التعليمية، والثقافية، ومواقعهم الوظيفية،
المبحث الرابع: النتائج العامة للدراسة ومناقشتها.

تمهيد

تستعرض المؤلفة في هذا الفصل جوانب تطور المفاهيم السياسية والاجتماعية في خطاب صحف الدراسة حيث تؤثر عدة عوامل ومتغيرات في تناول وطرح الخطاب الصحفى للمفاهيم السياسية والاجتماعية مثل ارتباطها بالأحداث والقضايا التى شهدتها المجتمع المصرى خلال فترة الدراسة مما يؤثر عليه بالظهور والخفوت أو باختلاف الصحف وتعدد وتنوع أنماط ملكيتها ما بين قومية وحزبية وخاصة أو باختلاف الكتاب ومواقعهم الوظيفية وما لذلك من تأثير في كيفية عرض وطرح نفس المفهوم.

المبحث الأول: تطوُّر المفاهيم باختلاف الأحداث والفترات الزمنية:

- استمرَّ ظهورُ بعض المفاهيم على مُستوى الفترات الزمنية الأربع، مثلَ الدولة المدنية، والعدالة الاجتماعية، والعدالة الانتقالية، والمواطنة، بينما ظهرَ مفهومُ العلمانية في الفترات الزمنية الأولى والثانية والرابعة، وظهرَ مفهومُ القوة الناعمة بالفترات الأربع، لكنَّ كثافة ظهوره كانت في الفترة الرابعة بشكلٍ أكبر، حيث تمَّ طرحه، باعتبار الثقافة والفنون آليَّة لمواجهة الفكر المتطرّف.

- إنَّ المفاهيم كانت مُتداخلة، وفي تقاربٍ بينها، كتداخل مفهوم المواطنة والعدالة الاجتماعية، فكلاهما يرتكز على المساواة وعدم التمييز، كما أنَّ المواطنة والعدالة الاجتماعية إحدى أبرز ركائز الدولة المدنية، كما ترتبط الدولة المدنية بالعلمانية من حيث كفالة حُرِّية العقيدة والحياد تجاه الأديان، كما أنَّ هناك ارتباطاً بين مفهومَي العدالة الاجتماعية، والعدالة الانتقالية، فكلاهما صوَرُ وأشكالٌ للعدل، أي الإنصاف.

- اختلفت مُرتكزاتُ تناوُل كلِّ مفهوم وفقاً للمراحل والفترات الزمنية التي قُدِّمت فيها هذه المفاهيم، وتوضَّح ذلك مثلاً في تناوُل مفهوم الدولة المدنية، الذي تمثَّلت أهمُّ مُرتكزات تناوُلِه في الفترة الزمنية الأولى، في بيان ركائزه من مواطنة، وتعدُّدية حزبية، وحُرِّيات بأنواعها، وفصل بين السلطات، وعدم التداخل بين الناحية السياسية والدينية، بينما كانت السَّمة البارزة لتناوُل مفهوم الدولة المدنية في المرحلة الثانية في التحذير من قيام دولة دينية بمصر مع تولي أحد مرشحي التيار الديني منصبَ رئاسة الجمهورية، وفي المرحلة الثالثة كان التركيز على الحق في ضرورة نصِّ الدستور على مدنيَّة الدولة، خصوصاً مع تجرية الإسلام السياسي في المرحلة السابقة لها في تدين السياسة وتسييس

الدين، مما أضرَّ بالدولة المدنية وأدى إلى غيابها، وفي المرحلة الرابعة، كان التركيز على سيادة القانون وحياد الدولة المدنية تجاه الأديان، وترك مهمة التشريع للمختصين، وليس لأهل الدين.

وهكذا يتضح أن ظهور مفهوم الدولة المدنية بالخطاب الصحفي في الفترتين الزمنية الأولى والثانية، ارتبط بقضية شكل الدولة، وطبيعة نظام الحكم، وصعود التيار الديني للسلطة، سواء باستحواده على أغلبية البرلمان في 2011 / 2012، بغرفتيه (الشعب والشورى)، وكذلك لجنة كتابة الدستور، وانتهاء بفوزهم برئاسة الجمهورية عام 2012، فكان لذلك تأثيره في طرح مفهوم الدولة المدنية، باعتبارها الملاذ للحماية من الانجراف لسيناريو الدولة الدينية، أما في المرحلتين، الثالثة والرابعة، فكان من الضروري نص الدستور على دولة مدنية، تجنباً لتسييس الدين، أو تدين السياسة، كما حدث في المرحلتين السابقتين، وخفتت حدة ظهور مفهوم الدولة المدنية بعد 30 يونيو 2013.

كما اتضح إختلاف تناول المفهوم نفسه بإختلاف المراحل والفترات الزمنية في تناول مفهوم العدالة الاجتماعية، حيث كان مُرتكز التناول لهذا المفهوم في المرحلة الأولى ما يتصل بالأجور من إصلاح هيكل الأجور وإعادة النظر في الحد الأدنى والأقل للأجور، وترجمة شعارات ثورة 25 يناير من "عيش، وحرية، وعدالة اجتماعية" ليشعر بها كل فئات الدولة من عمال وفلاحين، ومهنيين.

وفي الفترة الزمنية الثانية كان تركيز الخطاب الصحفي في تناول مفهوم العدالة الاجتماعية على ضرورة تحقيق العدالة في توزيع الناتج القومي، والتوازن بين الأجور والأسعار، وتوفير آليات لتحقيق العدالة الضريبية والتركيز على غياب تحقق العدالة الاجتماعية، بدليل الاحتجاجات، لفئات من العمال والمهنيين، المطالبة بتحسين أوضاعهم المادية، أو تثبيتهم، وكان أهم ما ميز تناول مفهوم العدالة الاجتماعية في هذه المرحلة، مناقشة المفهوم في ضوء دستور مصر 2012، باعتبار أن الدستور جاء خاليًا من أي ضمانات لمواجهة التفاوت الطبقي.

وفي الفترة الثالثة، كان تناول مفهوم العدالة الاجتماعية من خلال طرح ضرورة القضاء على الفقر والقضاء على البطالة، مع طرح مطلب ضرورة إعادة رسم سياسات الإنفاق، وإعادة النظر في المستويات الحقيقية للدخل، وضمان تحصيل المتأخرات الضريبية التي تصل إلى 100 مليار جنيه.

وفي الفترة الرابعة، كان طرح مفهوم العدالة الاجتماعية من منظور تفعيل دستور مصر لعام 2014، بحيث تكون الضرائب متعددة المصادر، وتكون تصاعدية، وفقًا لدرجات الدخل وإيجاد آلية لضبط الأسعار، خصوصًا مع ارتفاع أسعار السلع والخدمات، مع صدور قرار تحرير سعر الصرف.

كما اتضح ذلك في طرح مفهوم المواطنة، حيث كان مرتبطًا تناول هذا المفهوم في الفترة الأولى يتمثل في حماية حقوق كل فئات المجتمع، وطرح هذا المفهوم باعتباره آلية للحد من التوتر الديني، خصوصًا مع وقوع عدة حوادث اعتداء على الكنائس، خلال هذه المرحلة.

وكان طرح مفهوم المواطنة في الفترة الثانية، باعتباره آلية لمواجهة التمييز الديني، خصوصاً مع سيطرة التيار الديني على اللجنة التأسيسية لكتابة دستور مصر 2012، وعدم تمثيل كل فئات المجتمع تمثيلاً عادلاً باللجنة، بما يؤدي لإنتاج دستور غير توافقي لا يحقق المواطنة والمساواة للجميع، ولم يظهر مفهوم المواطنة بالخطاب الصحفي في الفترة الثالثة إلا في عدد قليل من المقالات.

وكان تناول مفهوم المواطنة بالفترة الرابعة من منظور كفالة حق جميع المصريين في إدارة شؤون أوطانهم، كما نص دستور مصر لعام 2014 في عدة مواد منه.

بينما كان تناول مفهوم العلمانية في الفترة الأولى، باعتبارها آلية للحفاظ على وحدة الدولة، أيًا كانت أديان مواطنيها، والبعض رفضها، باعتبارها تؤدي إلى انتشار التفكير الديني والقيم المادية.

وفي الفترة الثانية، دافع عنها البعض باعتبارها تحريراً للإرادة الإنسانية من أي سيطرة عليها، وإعلاء للعلم، والبعض رفضها باعتبارها إقصاء للدين وتهميشه، ولم يظهر هذا المفهوم بالمرحلة الثالثة.

وفي الفترة الرابعة، تمثل مُركزُ تناولها في حياد الدولة العلمانية تجاه الأديان، وكفالتها لحرية ممارسة الشعائر الدينية، بينما طرَح البعض هذا المفهوم باعتبارِه يؤدي إلى اللا دينية، فطرَح هذا المفهوم خلال الفترات الزمنية الأربع كان ما بين تأييده أو رفضه.

أما مفهوم العدالة الانتقالية، فكان طرحه خلال الفترة الأولى، لارتباطها بإنجاز محاكمة مبارك ورموز نظامه فكان الطرح من منظور القصاص العادل بتخصيص دوائر منتظمة، وسرعة الفصل في القضايا، ومن هنا ارتبط مفهوم العدالة الانتقالية خلال هذه الفترة الزمنية بمفهوم العدالة الناجزة.

وفي الفترة الثانية، كان طرح المفهوم من منظور إصدار مشروع قانون للعدالة الانتقالية، لحسم ملفات قضايا الشهداء والمصابين المتضررين بعد ثورة 25 يناير، وما تلاها من أحداث عنف وتعويض الضحايا أدبياً ومادياً.

وفي الفترة الرابعة، كان طرح المفهوم مع اتخاذ عدّة إجراءات عملية لتحقيق العدالة الانتقالية، مثل إنشاء وزارة للعدالة الانتقالية، وإنشاء لجان لتقصي الحقائق، ومركز لرعاية الشهداء والمصابين، والربط بين العدالة الانتقالية والعدالة الاجتماعية، بالتوزيع العادل للدخل بين كل فئات المجتمع، ومُحاربة التفاوت الطبقي.

أما مفهوم الديمقراطية، فلم يظهر إلا في الفترتين الأولى والثانية، وقد ارتبط تناوله بضرورة توزيع السلطة ومشاركة الشعب في حكم بلاده، واحترام الحقوق والحريات، ووجود برلمان له دور حقيقي، والتحذير من الديمقراطية الشكلية، التي يلجأ إليها الحاكم الاستبدادي، الذي يجعل الحقوق والحريات منحة من الحكومة للشعب، وليس حقاً مكتسباً.

ظهرَ مَفْهُومُ "الدَّولةِ العسْكَريَّةِ" في الفترةِ الأولى فقط، لبيانِ معنىِ الدَّولةِ العسْكَريَّةِ، ومصدرِ السُّلْطَةِ، وَمَنْ سَيَتَوَلَّى الحُكْمَ؟ وَمَا مُؤْهَلَاتُهُ وَخَلْقِيَّتُهُ الفِكرِيَّةُ والتَّعليمِيَّةُ؟، وارتبطَ ذلكَ بتوليِ المجلسِ الأعلى للقواتِ المُسلَّحةِ السُّلْطَةَ، وذلكَ عقبَ تخليِ الرِّئيسِ الأسبقِ حسني مُبارك عن السُّلْطَةِ في 11 فبراير 2011.

ظهرَ مَفْهُومُ "الاشتراكيَّةِ"، بشكلٍ أكبرٍ في صحيفةِ "الأهالي"، لبيانِ معنىِ الاشتراكيَّةِ ومزايا تطبيقِ النِّظامِ الاشتراكيِّ إقتصاديًّا وسياسيًّا وإعلاميًّا، كَمَا ظهرَ مَفْهُومُ الليبراليَّةِ بكثافةٍ أكبرٍ بصحيفةِ "الوفد"، لبيانِ معنىِ الليبراليَّةِ وأركانها وتاريخها، ومعوَّقاتِ تطبيقها بالمُجتمعِ المصريِّ.

أما مَفْهُومُ "القُوَّةُ النَّاعِمَةُ"، فقدَ ظهرَ في كلِّ الفتراتِ الزَّمنيَّةِ، وزادتْ كثافةُ ظهوره في الفترةِ الرَّابِعةِ، حيثُ كانَ طرحُه بالفترةِ الرَّابِعةِ، كبديلٍ للقُوَّةِ العسْكَريَّةِ، معَ الدَّعوةِ إلى ثورةٍ ثقافيَّةٍ للتعبيرِ عن النُّقْصَانِ الوطنيَّةِ، بالتعاونِ بينِ وزارةِ الثَّقافةِ والمُبادراتِ الأهليَّةِ مِنَ المُثَقِّفينِ الوطنيِّينَ، وأيضًا استخدامِ الثَّقافةِ لمواجهةِ الفكرِ المُتطرِّفِ، وعدمِ قصرِ المُواجهةِ على المُواجهةِ الأمنيَّةِ فقط.

ظَهَرَ مَفْهُومُ "الحُرِّيَّةِ"، في الفترةِ الأولى فقط، لارتباطه بشعاراتِ ثورةِ 25 يناير من "عيش، وحُرِّيَّة، وديمُوقراطيَّة، وعدالةٍ إجتماعيَّة".

مِنَ العَرَضِ السَّابِقِ، يَتَّضِحُ ارتباطُ عَرَضِ المفاهيمِ المختلفةِ بالأحداثِ والقضايا التي ميَّزت كلَّ مرحلةٍ مِنَ المراحلِ، سواءَ تمثَّلَ ذلكَ في طبيعَةِ السُّلْطَةِ الحاكمةِ واختلافِ منظورِ ومرتكزِ التناوُلِ للمفاهيمِ، وفَقْدًا لطبيعَةِ السُّلْطَةِ، أو بالنسبةِ للأحداثِ والقضايا، التي ميَّزت كلَّ مرحلةٍ، وطرحِ المفاهيمِ في ضَوْءِ ارتباطها بالأحداثِ والقضايا.

اتّضح إختلافُ المرجعيّاتِ التي تمّ تناولُ المفاهيمِ من خلالها بطبيعةِ المفهومِ المطروحِ، فارتبطَ تناولُ مفهومِ الدولةِ المدنيّةِ بالمرجعيّةِ السياسيّةِ، من مُواطنيّةٍ، وفصلٍ بين السُّلطاتِ، وتداولٍ للسُّلطةِ، وفصلٍ بين السُّلطةِ السياسيّةِ والسُّلطةِ الدّينيّةِ، كما ارتبطَ مفهومُ العَدَالَةِ الإجماعيّةِ بالمنظورِ الإقتصاديّ من زاويةِ الأجورِ والتّوزيعِ العادلِ للنّاتجِ القوميّ، والعَدَالَةِ الضّريبيةِ، وارتبطَ أيضًا تناولُ مفهومِ العَدَالَةِ الانتقاليّةِ بالمرجعيّةِ القانونيّةِ من إصدارِ قانونٍ للعَدَالَةِ الانتقاليّةِ والمُصالحةِ، وما يتعلّقُ بحقوقِ الإنسانِ، وهكذا يتّضحُ ارتباطُ المرجعيّةِ التي استندَ إليها الخطابُ الصحفيّ بطبيعةِ المفهومِ ومرتكزاته.

المبحث الثاني: تطوّر المفاهيم باختلاف الصحف وتوجّهاتها، وأنماط ملكيّتها:

- اتّضح إختلاف عرض المفاهيم السياسيّة والاجتماعيّة باختلاف الصحف التي تنشر هذه المفاهيم على صفحاتها، فاتّضح مثلاً أنّ "الأهرام" و"الشروق الجديد" سمحتا بتعدد الآراء على صفحاتهما، وأتاحتا الفرصة لكتاب من مختلف التخصصات، ومختلف التيارات، لكنّ طرح "الوفد" و"الأهالي" للمفاهيم السياسيّة والاجتماعيّة، تأثّر بانتماثها الحزبيّ، وكانت صحيفة "صوت الأمة" أقلّ الصحف طرحاً لهذه المفاهيم.

- اتّفقت صحف الدّراسة في مختلف الفترات الزّمنيّة على أنّ المواطنة والتّعددية والحريّات بمختلف أنواعها، أبرز ركائز الدّولة المدنيّة، لكنّ نقطة الخلاف الأساسيّة كانت مرجعيّة هذه الدّولة، فظهرت آراء متعدّدة داخل الصّحيفة نفسها بصحّف "الأهرام" و"الوفد" و"الشروق الجديد"، فهناك آراء أيّدت علمانيّة الممارسة السياسيّة، وضرورة فصل الممارسات السياسيّة عن الدّينيّة وآراء أخرى أيّدت كور الإسلام نظاماً شاملاً، ولا يجوز تهميشه، كما أن الدّستور أكّد المرجعيّة الإسلاميّة للدّولة، أمّا بالنّسبة لـ"الأهالي"، فقد رفضت رفضاً تامّاً المرجعيّة الدّينيّة، واعتبرت فكرة دينيّة الدّولة تقويضاً للدّولة المدنيّة، وهدراً لحقوق المواطنة، كما حدّى أبرز ركائز الدّولة المدنيّة.

- رَكَزَتِ الصُّحُفُ الْمُخْتَلِفَةُ فِي طَرَحِ مَفْهُومِ الْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ فِي الْفَتْرَةِ الزَّمْنِيَّةِ الْأُولَى مِنْ مَنْظُورِ اقْتِصَادِيٍّ، سِوَا مِنْ خِلَالِ طَرَحِ آلِيَّاتِ تَحْقِيقِ الْعَدَالَةِ فِي تَوْزِيعِ النَّاتِجِ الْقَوْمِيِّ، وَعَدَالَةِ الْأَجُورِ، وَالْعَدَالَةِ الضَّرِيْبِيَّةِ وَالذَّعْمِ وَالْيَّاتِ ضَمَانٍ وَصُوْلِهِ إِلَى مُسْتَحْقِّهِ، وَأَبْرَزَتْ "الْأَهَالِي" حُقُوقَ الْمُهْمَّشِينَ وَالْفَلَاحِينَ، وَضُرُورَةَ مُرَاعَاتِهَا لِلْوُصُولِ إِلَى الْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، أَمَّا فِي الْفَتْرَتَيْنِ الزَّمْنِيَّةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ، فَقَدْ كَانَ طَرَحُ الْمَفْهُومِ وَمُنَاقَشَتُهُ فِي ضَوْءِ مُنَاقَشَةِ دُسْتُورِ مِصْرَ فِي هَاتَيْنِ الْمَرْحَلَتَيْنِ، وَطَرَحِ ضُرُورَةِ إِنْصَافِ الْمُهْمَّشِينَ، وَوُجُودِ آلِيَّاتِ لُضْمَانِ نَصْرِ الدُّسْتُورِ عَلَى تَحْقِيقِ الْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، كَمَا ظَهَرَ مَفْهُومُ "الْحِمَايَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ" فِي الْفَتْرَةِ الزَّمْنِيَّةِ الثَّلَاثَةِ، عَلَى وَجْهِ التَّحْدِيدِ بَدِيلًا لِمَفْهُومِ الْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ بِصَحِيفَةِ "الْأَهْرَامِ"، وَارْتَبَطَ بِالدَّعْوَةِ إِلَى دَمِجٍ وَتَمَكِّينِ كُلِّ فَنَاتِ الْمُجْتَمَعِ عَلَى قَدَمِ الْمُسَاوَاةِ، وَأَبْرَزَتْ صَحِيفَةُ "الْأَهَالِي" رَفْضَ اقْتِصَادِ السُّوْقِ الْحُرَّةِ، لِإِضْرَارِهِ بِالْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، بِخِلَافِ صَحِيفَةِ "الْوَفْدِ"، الَّتِي دَعَمَتِ السُّوْقَ الْحُرَّةَ، وَهُوَ مَا يَرْجِعُ لِاخْتِلَافِ الْإِنْتِمَاءِ الْحَزْبِيِّ لِكُلِّ مِنْهُمَا، وَفِي الْفَتْرَةِ الزَّمْنِيَّةِ الرَّابِعَةِ كَانَ تَرْكِيْزُ صُحُفِ الدِّرَاسَةِ عَلَى الْعَدَالَةِ الضَّرِيْبِيَّةِ، وَضُرُورَةِ اسْتِكْمَالِ مَوَادِّ الدُسْتُورِ الَّتِي تَنْصُ عَلَى تَحْقِيقِ الْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ بِمَشْرُوعَاتِ قَوَانِينِ لِلْمُسَاهَمَةِ فِي سُرْعَةِ تَنْفِيزِهَا.

- طَرَحَتْ صُحُفُ الدِّرَاسَةِ مَفْهُومَ الْمُوَاظَنَةِ فِي الْفَتْرَةِ الزَّمْنِيَّةِ الْأُولَى بِاعْتِبَارِهِ آلِيَّةَ لُمُوجَهَةِ التَّمْيِيزِ وَتَعْمِيقِ الرَّابِطَةِ لِلْوَطَنِ قَبْلَ الرَّابِطَةِ الدِّيْنِيَّةِ، وَفِي الْمَرْحَلَةِ الثَّانِيَةِ، كَانَ التَّرْكِيزُ عَلَى ضُرُورَةِ تَحْقِيقِ التَّوَاْزُنِ بَيْنَ جَمِيعِ فَنَاتِ الْمُجْتَمَعِ فِي التَّمَثِيلِ بِاللَّجْنَةِ التَّأْسِيسِيَّةِ لِكِتَابَةِ الدُّسْتُورِ، لِأَنَّ الْخَاصِلَ كَانَ سَيْطَرَةَ تِيَّارِ وَاحِدٍ عَلَى هَذِهِ اللَّجْنَةِ، وَرَكَزَتْ "الْأَهَالِي" عَلَى حُقُوقِ الْمُهْمَّشِينَ، كَالشَّيْعَةِ، وَطَالَبَتْ فِي الْفَتْرَةِ الزَّمْنِيَّةِ الرَّابِعَةِ بِإِلْغَاءِ خَازِنَةِ الدِّيَانَةِ مِنْ الْأَوْرَاقِ الرَّسْمِيَّةِ إِعْمَالًا لِلْمُوَاظَنَةِ، وَرَفْضًا لِأَيِّ تَمْيِيزٍ، فَالْجَمِيعُ مِصْرِيَّونَ مُتَسَاوُونَ، مُسْلِمِينَ كَانُوا أَوْ مَسِيحِيَّينَ، فَالدُّسْتُورُ كَفَلَ حُرِّيَّةَ الْإِعْتِقَادِ لِجَمِيعِ الْمِصْرِيِّينَ.

- ظَهَرَ مَفْهُومُ الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ بِصُحُفِ "الأهرام" و"الوقد" و"الشروق الجديد" خلال الفترتين الزَّمنيتين الأولى والثانية، بمعنى مُشارَكَةِ الشَّعْبِ فِي إِدَارَةِ شُؤُونِ أَوْطَانِهِ.

- تَنَوَّعَتِ الآرَاءُ الْمُقَدَّمَةُ بِصُحُفِ "الأهرام" و"الوقد" و"الشروق الجديد" تَحَاةَ مَفْهُومِ العِلْمَانِيَّةِ، فَهُنَاكَ مَنْ اعْتَبَرَ العِلْمَانِيَّةَ أَلْيَةً لِلْحِفَاطِ عَلَى وَحِدَةِ الدَّوْلَةِ أَيْ كَانَتْ أَدِيَانُ مُوَاطِنِيهَا، وَمَرْجَعِيَّاتُهُمْ، وَأُخْرَى تَرْفُضُ العِلْمَانِيَّةَ، بِاعْتِبَارِهَا تَهْمِيشًا لِلْقِيَمِ الدِّينِيَّةِ، وَتُؤَدِّي إِلَى انْتِشَارِ الْقِيَمِ المَادِّيَّةِ، وَالتَّفْكِيرِ الدُّنْيَوِيِّ، بَيْنَمَا كَانَتْ صَحِيفَةُ الأَهَالِي مُؤَيَّدَةً لِلْعِلْمَانِيَّةِ فِي الْفَتْرَاتِ الزَّمنِيَّةِ الأَرْبَعِ، وَدَعَتِ بِشَكْلِ صَرِيحٍ لِدَوْلَةٍ عِلْمَانِيَّةٍ وَعَدَّدَتْ مَزَايَا تَطْبِيقِهَا مِنْ حَيَادِهَا تَحَاةَ أَدِيَانِ مُوَاطِنِيهَا، وَكِفَالَةِ حَرِّيَّةِ الِاعْتِقَادِ لِلكُلِّ، كَمَا أَنَّهَا لَا تَتَعَارَضُ مَعَ الأَدِيَانِ، بَلْ إِنَّ الإِسْلَامَ لَا يُصَادِرُ عَلَى العِلْمَانِيَّةِ، بَلْ يَتَبَنَّاها بِاعْتِبَارِ أَنَّ الإِسْلَامَ أُنْزِلَ لِلْعَالَمِينَ، وَلَمْ يُصَادِرْ عَلَى الأَدِيَانِ السَّمَاوِيَّةِ، بَلْ اعْتَبَرَ الإِيمَانَ بِهَا شَرْطًا مِنْ شُرُوطِ الإِسْلَامِ.

- اتَّضَحَ تَرْكِيزُ "الأهالي" عَلَى مَفْهُومِ الاشتراكية، و"الوقد" عَلَى مَفْهُومِ اللِّبَرَالِيَّةِ، وَيَرْتَبِطُ هَذَا بِانْتِمَائِهِمَا الْحَزْبِيِّ، حَيْثُ دَافَعَتِ "الأهالي" عَنِ الاشتراكية، وَعَدَّدَتْ مَزَايَا تَطْبِيقِهَا مِنْ مُسَاوَاةٍ وَتَكَافُؤِ الْفُرْصِ بَيْنَ كُلِّ أَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ وَمُحَارَبَةِ تَرْكُزِ الثَّرْوَةِ وَالسُّلْطَةِ فِي يَدِ قَلِيلَةٍ مِنَ الْمُجْتَمَعِ، بَيْنَمَا حَلَّتِ «الوقد» مَفْهُومَ اللِّبَرَالِيَّةِ، بِدَايَةِ مِنْ تَارِيخِ ظُهُورِهِ بِمِصْرَ، مَعَ دُخُولِ الْحَمَلَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ بِمِصْرَ، وَاتِّصَالِ الْمِصْرِيِّينَ بِالدَّوْلِ الأَوْروْبِيَّةِ، وَصُولاَ إِلَى دَوْرِ أَحْمَدَ لُطْفِي السَّيِّدِ فِي نَشْرِ الْفِكْرِ اللِّبَرَالِيِّ بِمِصْرَ، وَدَوْرَ زُعَمَاءِ ثَوْرَةِ 1919 فِي هَذَا الصِّدِّ، كَمَا تَنَاوَلَتْ عَنَاصِرُهَا مِنْ حُكْمِ دِيمُوقْرَاطِيٍّ قَائِمٍ عَلَى الْإِنْخِطَابِ الْعَامِّ لِلِسُّلْطَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ، وَرِقَابَةِ هَذِهِ السُّلْطَةِ عَلَى السُّلْطَةِ التَّنْفِيزِيَّةِ وَاسْتِقْلَالِيَّةِ السُّلْطَةِ الْقَضَائِيَّةِ، وَتَدَاوُلِ السُّلْطَةِ بَيْنَ الْقُوَى السِّيَاسِيَّةِ الْمُتَنَافِسَةِ، وَالْإِعْلَاءِ مِنَ

المبادرة الفردية، وتشجيع الاستثمار، لكن هناك صعوبات في تطبيق الليبرالية بمصر، مثل تطبيق الاستثمار الخاص، وترشييد الدعم، وهي سياسات قد لا تلقى قبولاً لدى القطاعات الأغلب من المصريين.

- ظهر مفهوم العدالة الانتقالية بشكل خاص بصحيفة "الأهرام"، حيث تناولت تاريخ ظهور المفهوم وارتباطه بالفترات التي كانت بها حالة من انتهاكات حقوق الإنسان، أو مراحل التحول الديمقراطي، وظهر أيضاً في مقالات بصحف "الوفد" و"الأهالي" و"الشروق الجديد"، لكن بكثافة أقل من "الأهرام".

- ظهر مفهوم القوة الناعمة بصحف الدراسة في الفترة الزمنية الرابعة بكثافة كبيرة، وإن كان ظهوره مرات أقل في الفترات الأولى والثانية والثالثة، وقد طرح هذا المفهوم بمختلف الصحف بمعنى القوة المعنوية التي تمكن الدولة من صناعة النهضة من خلال مجموعة من المبادئ والأخلاق في مجالات حقوق الإنسان والثقافة والفنون، ويمكن استخدامها كألية لمواجهة الفكر المتطرف.

- اتضح اختلاف تناول المفهوم نفسه بالصحيفة نفسها، باختلاف الفترات الزمنية، فـ"الأهرام" مثلاً ركزت في تناول مفهوم الدولة المدنية في الفترة الزمنية الأولى على خلفية من يحكمها، وتاريخ المفهوم، وطرح وجهات نظر متنوعة حول المرجعية الدينية للدولة، وهل تحد من وجود دولة مدنية أم لا، وفي الفترة الزمنية الثانية، ركزت على سيادة القانون وضرورة تجنب الخلط بين السياسة العملية والتأويلات الدينية كركائز أساسية للدولة المدنية، وفي الفترة الزمنية الثالثة والرابعة، ركزت على ضرورة نص الدستور على مدنية الدولة.

أما صحيفة "الوفد"، فقد ركّزت في الفترة الزمنية الأولى على رفض فكرة الدولة الدينية، والمطالبة بحظر استخدام الشعارات الدينية لخطورتها على الدولة المدنية، لكن ظهرت وجهة نظر لأحد الكتاب على صفحات "الوفد" ترى أن الإسلام نظام شامل، ولا يجوز حصر الدين في دور العبادة. وفي الفترة الزمنية الثانية، حذرت "الوفد" من سيناريو الدولة الدينية، وانتهاك الحريات المختلفة، خصوصاً حرية الصحافة، وهو ما وصفته بأنه مسمار في نعش الدولة المدنية، في حين لم يظهر مفهوم الدولة المدنية بصحيفة "الوفد" في الفترة الزمنية الثالثة.

وركّزت في الفترة الرابعة على ضرورة وجود حياة حزبية حقيقية كركيزة أساسية للدولة المدنية، بينما ركّزت صحيفة "الأهالي" في الفترات الأربع في طرح مفهوم الدولة المدنية على التحذير من سيناريو الدولة الدينية، واعتبار سيطرة التيار الديني على السلطة تقويضاً لمدينة الدولة، وطالبت بإعلاء الحقوق والحريات، وعدم إقصاء أي فصيل وإعمال المواطنة.

أما صحيفة "الشروق الجديد" فقد ركّزت في الفترات الزمنية الأربع على المواطنة كركيزة أساسية من ركائز الدولة المدنية، وطالبت بإعلاء الحقوق والحريات وتنظيم العلاقة بين الدين والدولة، بمعنى أن تكون الدولة محايدة تجاه الأديان وكفالة حرية الاعتقاد، وظهرت بعض الآراء التي ترى عدم التعارض بين السلطة المدنية والدينية، فالاثنتان متكاملتان ولا تنفصلان، فالدين فيه صلاح البلاد والعباد، والشأن الديني والديني لا انفصال بينهما.

وظهرَ مفهومُ الدولةِ المدنيةِ بصحيفةِ "صوت الأمة" في الفترةِ الزمنيةِ الأولى فقط، حيثُ ركّزتُ على أبعادِ المفهومِ من حُرّيّاتٍ وتعدديةٍ سياسيّةٍ وحزبيّةٍ ومواطنةٍ، بما يعني انصهارَ جميعِ فئاتِ المجتمعِ في الدولةِ المدنيةِ، وعَدَمَ الإقصاءِ لأيّ فصيلٍ مع إعمالِ مبدأِ العدالةِ الاجتماعيّةِ وضرورةِ حُصولِ كلّ مواطنٍ على نصيبهِ العادلِ مِنَ النّاتِجِ القوميِّ، وهذه هي ركائزُ الدولةِ المدنيةِ التي تمثّتُ ترجمتها من خلالِ عدّةِ وثائقٍ، مثلَ وثيقةِ الأزهرِ، ووثيقةِ الدُّكتورِ علي السّلميّ، وهذه المبادئُ التي تُشكّلُ ركائزَ الدولةِ المدنيةِ لا بدّ من ترجمتها في الدّستور.

طَرَحَتْ "الأهرام" مفهومَ العدالةِ الاجتماعيّةِ في الفترةِ الزمنيةِ الأولى، مُركّزةً على إصلاحِ هيكلِ الأجورِ والعدالةِ الضّريبيةِ. وفي الفترةِ الثانيةِ، ناقشتُ المفهومَ في ضوءِ مُناقشةِ موادِّ دستورِ مصرَ لعام 2012، باعتباره جاءَ خاليًا مِنَ الضّماناتِ التي تكفلُ تحقيقَ عدالةٍ اجتماعيّةٍ بشكلٍ حقيقيٍّ على أرضِ الواقعِ. وفي الفترةِ الثالثةِ، ركّزتُ على حمايةِ حُقوقِ الفئاتِ المهمّشةِ، ودمجِ جميعِ فئاتِ المجتمعِ وتمكينهم مِنَ الوصولِ إلى ما أُطلقَ عليه الحمايةُ الاجتماعيّةِ التي تضمنُ حُصولَ كلّ مُواطنٍ على حياةٍ كريمةٍ، بكُلِّ مُتطلباتِها، وفي الفترةِ الرابعةِ ركّزتُ على رسمِ سياسةٍ اقتصاديّةٍ تضمنُ تحقيقَ عدالةٍ اجتماعيّةٍ بكُلِّ جوانبِها من عدالةٍ حزبيّةٍ وتوزّانٍ بينِ الأجورِ والأسعارِ، ونموذجٍ اقتصاديٍّ يضمنُ حُقوقَ جميعِ فئاتِ المجتمعِ.

بينما طرحت "الوفد" مفهوم العدالة الاجتماعية في الفترة الزمنية الأولى من منظور تحديد الحدين الأدنى والأقصى للأجور. وانتقدت في الفترة الثانية غياب العدالة الاجتماعية، رغم أنها كانت أحد الأهداف الرئيسية لثورة 25 يناير. وفي الفترة الثالثة، طالبت المسؤولين بوضع العدالة الاجتماعية على رأس أولوياتهم عند رسم سياساتهم، بما يضمن حصول المواطن على نصيبه العادل من الناتج القومي. وفي الفترة الرابعة، ركزت على تحليل مفهوم العدالة الاجتماعية بمختلف أبعاده السياسية، بمعنى نظام سياسي عادل يضمن المشاركة الحقيقية للشعب، واقتصادية تعني حصول الأفراد على نصيبهم العادل من الناتج القومي، والمطالبة بثورة تشريعية، بما يعني إصدار قوانين تكفل تفعيل مواد الدستور التي تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية.

ركزت "الأهالي" في الفترة الزمنية الأولى على تناول مفهوم العدالة الاجتماعية من منظور إصلاح هيكل الأجور وتحديد الحدين الأدنى والأقصى للأجور، وفي الفترة الزمنية الثانية ركزت على ضرورة إعمال العدالة الضريبية كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومراعاة حقوق جميع فئات المجتمع ومُحاربة التهميش والظلم الاجتماعي لبعض الفئات. وأبرزت في الفترة الزمنية الرابعة العدالة في الالتحاق بالوظائف، والعدالة الاقتصادية، وضرورة وجود ضمانات لوصول الدعم إلى مستحقيه، وأبرزت سلبات نظام اقتصاد السوق الحرة، وإضراره بالعدالة الاجتماعية، والمطالبة باقتصاد السوق المحكومة بضوابط، ورفض احتكار السلع، وعدم ضبط الأسعار، وهو ما أبرز إنتماءها اليساري في عرض وتناول المفهوم.

بينما أبرزت "الشروق الجديد" في الفترة الزمنية الأولى ضرورة إيجاد آليات لتحقيق حياة كريمة لكل المواطنين. وفي الفترة الثانية، حلّت المفهوم، وأبرزت عناصره من إنتفاء الظلم وتمتع جميع أفراد المجتمع بحقوق اقتصادية وسياسية ودينية، وحريات متكافئة. وفي الفترة الثالثة، ربطت المفهوم بالمستويات الحقيقية للدخول والقضاء على البطالة، ولا يجوز اختزال العدالة الاجتماعية في المساواة أو عدم المساواة. وفي الفترة الرابعة، ركزت على ضرورة عدم اختزال العدالة في البعد الاقتصادي والمطالبة بتنمية الإنسان، ومهاراته اجتماعيًا.

بينما طرحت "صوت الأمة" مفهوم العدالة الاجتماعية في الفترة الزمنية الأولى من منظور محاربة التهميش وتوفير حياة كريمة لكل مواطن، ومطالبة جميع أجهزة الدولة بتحقيق هذا الهدف. وفي الفترة الزمنية الثانية ركزت على تشجيع الإنتاج والتصدير للحد من الاستهلاك وتخفيض معدلات البطالة وتعزيز عمل كل القطاعات لتحقيق حياة كريمة لكل مواطن. وانتقدت غلاء الأسعار خلال الفترة الرابعة والمترتب على تعويم الجنيه، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وأضر بالعدالة الاجتماعية.

وربطت "الحرية والعدالة" مفهوم العدالة الاجتماعية بالمرجعية الإسلامية والمنهج الإسلامي الذي كفل التكافل بين جميع أفراد وفئات المجتمع من خلال الزكاة والصدقات وما إلى ذلك.

وركزت "الأهرام" في طرح مفهوم المواطنة في الفترة الزمنية الأولى على المساواة بين جميع المواطنين، وعدم التمييز بينهم لأي سبب كان، وأبرزت في الفترة الثانية المفهوم من منظور "الدين لله والوطن للجميع"، واعتبرت قصر تيارات الإسلام

السياسي صفة الإسلام على نفسها يؤدي إلى تكريس التمييز، بينما تراجع ظهور المفهوم بـ "الأهرام" خلال الفترتين الزمنية الثالثة والرابعة.

بينما طرحت "الوفد" المفهوم في الفترة الأولى من منظور ضرورة حماية حقوق جميع فئات المجتمع وإطلاق حق المسيحيين في بناء كنائسهم، وفقاً لقانون دور العبادة الموحّد. وفي الفترة الثانية ظهرت المطالبات بتفعيل مواد الدستور التي تكفل المساواة بين جميع المصريين دون تمييز بينهم لأي سبب كان. ولم يظهر المفهوم بصحيفة "الوفد" في الفترة الثالثة. وفي الفترة الرابعة طرحت "الوفد" المفهوم من منظور حماية حقوق جميع المواطنين، مقابل التزامهم بأداء واجباتهم.

وطرحت "الأهالي" المواطنة في الفترتين الزمنية الأولى والرابعة، مركزة على محاربة التهميش وعدم التمييز لأي سبب كان، ليس فقط بين المسلمين والمسيحيين، بل أيضاً بعض فئات المجتمع الأخرى، كالشيعية والبدو والنوبة، فلا بد من إعمال المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع، وفي سبيل هذا ظهر مطلب إلغاء خانة الديانة من الأوراق الرسمية بصحيفة "الأهالي" في الفترة الزمنية الرابعة على وجه التحديد.

وركزت الشروق في طرح مفهوم المواطنة في الفترة الزمنية الأولى على تكافؤ الفرص لجميع فئات المجتمع وجميع مواطنيها والاسترشاد في سبيل تحقيق هذا الهدف بما جاء في وثيقة الأزهر التي أعدها نخبة من علماء ورجال الدين في مصر، في سبيل تحقيق المواطنة ونبذ روح التفرقة والانقسام. وفي الفترة الزمنية الثانية، ركزت على ضرورة التمثيل العادل للمصريين جميعاً في الحياة الحزبية للوصول إلى برلمان متوازن. وفي الفترة الثالثة، لم يظهر المفهوم بصحيفة

"الشروق الجديد". أمّا في الفترة الرَّابِعة، فقد ركّزت "الشروق الجديد" خلال هذه الفترة على تفعيل مُشاركة المُواطنين في إدارة شُؤون أوطانهم، وهو ما أكّده تعديلاتُ دُستور 2014.

ولم تَطْرَح صحيفة "صوت الأمة" مفهُومَ المُواطنة على صفحاتها خلال الفترات الزَّمنية الأربع، لكنّها ركّزت على طرح مفهوم العدالة الاجتماعيّة، والمفهُومان مُترابطان ومُتداخِلان.

المبحث الثالث: تطوُّر المفاهيم واختلاف تناوُّلها باختلاف الكُتَّاب، وخلفياتهم التعليميّة، والثقافيّة، ومواقفهم الوظيفيّة:

- تنوَّع الكُتَّاب الذين اهتمُّوا بطرح وتناوُّل المفاهيم السياسيّة والإجتماعيّة بصُحف الدِّراسة خلال الفترات الزَّمنيّة، التي اشتملت عليها الدِّراسة ما بين الشَّخصيّات العامّة من أساتذة جامعيّين، ووزراء حاليّين وسابقين، ورموز دينيّة إسلاميّة ومسيحيّة، وكُتَّاب صحفيّين، ورجال اقتصاد، وقانونيّين، وقضاة، وكانت النِّسبة الأغلب للرجال في مُقابل قلة من الكاتبات اللاتي اهتممن بطرح وتناوُّل هذه المفاهيم بكتاباتهن، وأبرزهن فريدة وأمينة النقاش. كما تنوَّعت اتجاهات الكُتَّاب الحزبيّة ما بين اليساريّين، سواء من المنتمين إلى حزب التَّجمُّع كالذَّكُور جودة عبد الخالق، والذَّكُور رفعت السَّعيد، والكاتب حسين عبد الزَّازق ورُموز حزب الوفد، كالمستشار بهاء الدِّين أبو شقة، أو المنتمين إلى التَّيار الدِّيني، كالكاتب محمد عبد القدوس، والذَّكُور محمد عمارة، المعروف باتجاهاته الإسلاميّة، أو المسيحيّين، كالكاتبين سمير مرقس، ومدحت بشاي، كما تنوَّعت أعمارهم، ما بين كبار السَّن والشباب، وإنَّ كان أكثرهم من كبار السَّن.

- كان من أبرز الكُتَّاب الذين اهتمُّوا بطرح مَفهُوم الدَّولة المدنيّة أحمد عبد المعطي حجازي، وجابر عصفور، وعبد المنعم سعيد، ومكرم محمد أحمد، بصحيفة "الأهرام"، وإبراهيم تاج الدِّين، وعلاء عريبي، ووجدي زين الدِّين، بصحيفة "الوفد"، وفريدة النقاش، ونبيل زكي، وحسين عبد الرزاق، بـ"الأهالي"، ومعتز بالله عبد الفتاح، وعمرو حمزاوي، وإكرام لمعي، بـ"الشروق الجديد"، وعبد الحليم قنديل، وكمال الهلباوي، بـ"صوت الأمة".

- وكان من أبرز من اهتم بطرح مفهوم العدالة الاجتماعية مربي عطا الله، وعصام رفعت، وأيمن رفعت المحجوب، وعبد الفتاح الجبالي، بـ "الأهرام"، وبهاء الدين أبو شقة، ومحمد حامد الجمل، بـ "الوفد"، وفريدة النقاش، وحسين عبد الرازق، وجودة عبد الخالق، بـ "الأهالي"، وإبراهيم العيسوي، وجلال أمين، وسمير مرقس، بـ "الشروق الجديد"، وكمال الهلباوي بـ "صوت الأمة".

- وكان الكاتب طه عبد العليم من أكثر من طرَحَ مفهوم المواطنة بـ "الأهرام"، تلاه الكاتب وحيد عبد المجيد في تكرارات طرح هذا المفهوم بـ "الأهرام"، كما كان الكاتب بهاء الدين أبو شقة من أبرز من طرَحَ مفهوم المواطنة بـ "الوفد"، وإكرام لمعي بـ "الشروق الجديد"، ولم يهتم كُتَّابُ صحيفة "الأهالي"، أو "صوت الأمة"، بطرح هذا المفهوم.

- كما كان الكاتب مربي عطا الله من أكثر من اهتم بطرح مفهوم الديمقراطية، وقدم ما يزيد على عشرة أعمدة بصحيفة "الأهرام"، لشرح أبعاد هذا المفهوم.

- كما كان الكاتبان يسري عبدالله، وفتحي محمود، من أكثر من طرَحَ مفهوم القوة الناعمة بـ "الأهرام".

- كما كان المستشار عادل ماجد، من أبرز من اهتم بطرح مفهوم العدالة الانتقالية.

- والدكتور مراد وهبة، والكاتب صلاح سالم، من أبرز من طرَحَ مفهوم العلمانية.

- يُمكن تفسيرُ اهتمامِ هؤلاءِ الكُتّابِ بطرحِ هذهِ المفاهيمِ في ضوءِ تخصّصهم، فالدكتور جابر عصفور، كاتبٌ ومُفكّرٌ وأستاذٌ جامعي ووزير ثقافة أسبق، والكاتب أحمد عبد المعطي حجازي كان اهتمامُهُ بمفهومِ الدولة المدنية باعتبارهِ مدافعاً عن فكرة علمانية الممارسة السياسية، والفصل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية، وكانت أكثر كتاباته عن ذلك الموضوع في فترة تولي الإخوان الحكم.

- بينما الدكتور أيمن رفعت المحجوب أستاذٌ للمالية العامة وكاتبٌ إقتصادي، فكانَ من الطبيعي أن يطرحَ مفهومَ العدالة الاجتماعية من منظور إيجاد آليات إقتصادية لتحقيق التوزيع العادل للثأج القومي.

- والدكتور جودة عبد الخالق، كاتب بـ"الأهالي"، وأستاذ للإقتصاد، ووزير التضامن الاجتماعي سابقاً، وعضو بارز بحزب التجمع التقدّميّ الوحدويّ، فكان طبيعياً أن يهتمَ بطرحِ مفهومِ العدالة الاجتماعية من منظورِ الدفاع عن حقوق الفقراء والمهمّشين.

- والكُتّاب جلال أمين، وعصام رفعت، وعبد الفتاح الجبالي، أيضاً اهتمّوا بطرحِ مفهومِ العدالة الاجتماعية من منظور إقتصادي، باعتبار جلال أمين أستاذاً للإقتصاد، وعصام رفعت، وعبد الفتاح الجبالي، من أبرز المحرّرين الإقتصاديين بـ"الأهرام".

- أمّا الدكتور طه عبد العليم فهو كاتبٌ وخبيرٌ سياسيٌّ، ورئيسٌ أسبقٍ لمركز «الأهرام» للدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة، فكانَ من الطبيعيّ اهتمامه بطرحِ المفاهيمِ السياسيّةِ المختلفةِ، ومفهومِ المواطنةِ بشكلٍ خاصٍّ، والمستشارِ عادلِ ماجد قاضٍ وحقوقيّ، فكانَ طرحه لمفهومِ العدالةِ الانتقاليّةِ طبيعيًّا في ضوءِ موقعه الوظيفيّ وأجندةِ اهتماماته.

- والدكتور مراد وهبة أستاذٌ للفلسفةِ بجامعةِ عين شمس، فكانَ طرحه لمفهومِ العلمانيّةِ من منظورٍ فلسفيٍّ والدكتور إكرام لمعي، أستاذٌ لمقارنة الأديانِ، فكانَ طرحه لمفهومِ العلمانيّةِ من منظورٍ حياديٍّ العلمانيّةِ تجاه الأديانِ أيّ أنّه ركّزَ على المفهومِ من منظورٍ دينيّ، كما كانَ للكاتبِ صلاح سالم اهتمامٌ بمفهومِ العلمانيّةِ، في ضوءِ دفاعه عن ذلك المفهومِ كبديلٍ سياسيٍّ، دونَ المساسِ بالجانبِ الروحانيِّ وحرّيّةِ ممارسةِ الشّعائرِ الدينيّةِ.

- اختلفَ تناولُ بعضِ الكُتّابِ للمفاهيمِ نفسها وفقًا لطبيعة كلِّ فترةٍ من فترات الدّراسة، وأولويّاتِ اهتمامها، فمثلاً الدكتور جابر عصفور، الذي ركّزَ في الفترة الأولى على شرحٍ وتحليلٍ ركائزِ الدّولةِ المدنيّةِ من مواطنة، وديموقراطيّة، وحرّيّة، وسيادة القانون، وتاريخِ المفهومِ بدايةً من الإمام محمد عبده، والشيخ حسن العطار، ولا تناقضَ بين الانتماءِ إلى الدّين، والانتماءِ إلى الوطن، بينما أضافَ خلالَ المرحلةِ الثّانيّةِ لركائزِ الدّولةِ المدنيّةِ ضرورةَ عدمِ الخلطِ بين السّياسةِ والتأويلاتِ الدينيّةِ، وفي المرحلةِ الثّالثة ركّزَ بشكلٍ أساسيٍّ على ضرورةَ الفصلِ بين الدّينِ والسّياسةِ كشرطٍ أساسيٍّ من شروطِ إقامةِ الدّولةِ المدنيّةِ، كما فنّدَ فكرَ تياراتِ الإسلامِ السّياسيّ لإثباتِ غيابِ فكرةِ الدّولةِ المدنيّةِ لديهم فكراً وتطبيقيّاً، مدلّلاً بتجربةِ حُكمِ الإخوان، وفكرةِ الخلافةِ، علاوةً على فكرِ السّلفيّين الإقصائيّ الذي يرفضُ الاختلافَ معه، ويدعو إلى الأخذِ بالنّقلِ لا الاجتهادِ وإعمالِ العقلِ.

- وكذلك الكاتب أحمد عبد المعطي حجازي، الذي ركّز في تناوله لمفهوم الدولة المدنية خلال الفترتين الأولى والثانية على ركائزها من مواطنة، وسيادة قانون، وقانون يضعه الشعب وتحذيره من خطورة المرجعية الدينية، بينما دعا في المرحلة الثالثة إلى ثورة دينية من خلال تطوير مناهج التعليم وإعمال ثقافة الحوار وإعمال المواطنة، والفصل القاطع بين الدين والسياسة.

- بينما ركّز الدكتور أيمن رفعت المحجوب في تناوله مفهوم العدالة الاجتماعية في فترة تولي الإخوان على آليات تحقيق العدالة الاجتماعية من أجور وإصلاح التشريعات، بما يؤدي لتحقيق العدالة، بينما أضاف بُعدًا جديدًا في الفترتين التاليتين على ثورة 30 يونيو 2013، تمثل في إعادة رسم سياسة الإنفاق العام، بما يؤدي لتحقيق العدالة الاجتماعية وتبني نموذج اقتصادي مختلط يراعي حقوق جميع الطبقات.

- وكان تركيز الكاتب عصام رفعت على ضرورة إصلاح الأجور كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية، فيما ركّز في الفترة الزمنية الثالثة على آليات تحقيق العدالة الضريبية، كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وكذلك إعادة النظر في أوضاع أصحاب المعاشات.

- ويتّضح من ذلك تركيزُ الكاتبين على نقطة إصلاح الأُجورِ في الفترة الأولى، باعتبار أنه لم يكن تمّ تفعيلُ الحدّ الأدنى للأُجور في هذه الفترة، بينما اختلفت مُرتكزات التناوُل في المرحلتين التاليتين، وفقًا لأولويّات كلّ مرحلة.

- كما ركّز الدكتور طه عبد العليم في تناوُلِه لمفهومِ المُواطنة في الفترة الأولى على ضرورة تدعيم الرابطة للوطن قبل الرابطة للعقيدة الدّينيّة، فيما ركّز في الفترة الثّانيّة على نقد فكرة استئثار الإخوان بالسلطة والحشد، على أساس ديني، بما يُهدّد قيم المُواطنة، وهكذا يتّضح إختلافُ تناوُل الكاتب نفسه، للمفهوم نفسه، وفقًا لأولويّات كلّ فترة.

- تنوّعت الأطُر المرجعيّة التي استندَ إليها كُتّابُ صحف الدّراسة، ما بين المرجعيّة السّياسيّة، والمرجعيّة الدّينيّة، والمرجعيّة التاريخيّة، والمرجعيّة الإقتصاديّة، والمرجعيّة القانونيّة، واتّضح ارتباطُ نوعِ الإطارِ المرجعيّ الذي يستند إليه الكاتبُ، وفقًا لخلفيّةه الأكاديميّة وموقعه الوظيفيّ، فالمرجعيّاتُ التي استندَ إليها خبراءُ العلوم السّياسيّة مثلاً اختلفتُ عن مرجعيّات علماء الدّين، أو علماء الإجماع.

- وكذلك اتّضح ارتباطُ استخدامِ أطر مرجعيّة مُعيّنة وفقًا للانتماءاتِ الفكرية للصحف والكُتّاب، ففي "الأهالي" على سبيل المثال، اتّضح الدّفاعُ عن السّياسات الإقتصاديّة والإجماعيّة المتّبعة لتحقيق العَدالةِ الإجماعيّة من منظور اشتراكيّ، بعكس "الوقد" التي دَعَا كُتّابها إلى تبني إقتصادِ السّوقِ الحرّة، كآليّة للوصول إلى العَدالةِ الإجماعيّة.

- ظهر اختلاف في اتجاه الكتاب داخل الصحيفة نفسها في تناولهم للمفاهيم، فمثلاً بـ"الأهرام" يكتب بعض الكتاب الداعمين للفكر الليبرالي، ويتضح ذلك في تناولهم للمفاهيم المختلفة مثل الدكتور جابر عصفور، الذي أبرز أهمية ارتكاز الدولة المدنية على المنهج الليبرالي، وفسر مزايا ذلك المنهج في بناء الدولة الحديثة، كما يكتب على صفحاتها بعض الكتاب الداعمين لفكر التيارات الإسلامية، مثل الدكتور محمد عمارة، الذي فند عدم اتفاق العلمانية مع المجتمع المصري، وربط ذلك باتجاهه الإسلامي، وكان للدكتور رفعت السعيد، والدكتور جودة عبد الخالق، رمزا حزب التجمع اليساري مقالين ثابتين بـ"الأهرام"، وهذا يؤكد أن الصحيفة الواحدة قد تحتوي على أكثر من اتجاه على صفحاتها، كل يفسر ويحلل المفهوم من مرجعيته ومنظوره وخلفيته التعليمية والفكرية.

- يتضح من العرض السابق، بروز جوانب التطور في تناول المفاهيم السياسية والاجتماعية باختلاف المراحل والفترات الزمنية والكتاب وتوجهاتهم. ويتضح أيضاً استمرار بعض المفاهيم بامتداد الفترات الزمنية، وكان من أبرزها مفهوما العدالة الاجتماعية، والمواطنة، وظهور بعض المفاهيم في مراحل معينة، ثم خفوتها كالديموقراطية، في حين ظهرت بعض المفاهيم في مراحل معينة بكثافة، كالقوة الناعمة، كما كانت بعض المفاهيم السياسية والاجتماعية على رأس اهتمام بعض الكتاب واستمر اهتمامهم بها طوال المراحل الزمنية، كما تم الإيضاح والعرض.

المبحث الرابع: النتائج العامة للدراسة ومناقشتها

أولاً: النتائج العامة للدراسة، ومدى تحقيق الأهداف:

تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة التي تضمنها هذا الكتاب في رصد أبرز المفاهيم السياسية والاجتماعية، التي قدمتها عينة ممثلة من الصحافة المصرية اليومية والأسبوعية لجماهير قرائها خلال الفترة الزمنية من يناير 2011، حتى نهاية عام 2017، وتحليل ما قدمته الصحافة عن هذه المفاهيم ومظاهر التطور في تناول الصحافة لهذه المفاهيم، خلال الفترات الزمنية التي تنقسم إليها الدراسة، وقياس الارتباط بين تطور هذه المفاهيم والأحداث والقضايا، التي شهدتها مصر منذ يناير 2011، وحتى نهاية عام 2017، والمقارنة بين طرح وتناول المفاهيم المدروسة في مجموعة من الصحف المتنوعة في نمط ملكيتها، وبيان مدى اختلاف طرح وتناول المفهوم باختلاف الصحف والكتاب متعددي الخلفية الفكرية والتعليمية.

وقد أسفرت الدراسة التحليلية عن مجموعة كبيرة من النتائج، حققت أهداف هذه الدراسة، حيث:

- تمثلت المفاهيم التي نُشرت بالخطاب الصحفي في الفترة الزمنية الأولى التي امتدت على مدار العام ونصف العام في الفترة من يناير 2011، إلى يونيو 2012، في مفاهيم "الدولة المدنية، العدالة الاجتماعية، المواطنة، الديمقراطية، العلمانية، الليبرالية، العدالة الانتقالية، الحرية، الاشتراكية"، بينما ظهرت بالفترة الزمنية الثانية التي استمرت على مدار عام من منتصف 2012، حتى منتصف 2013، مفاهيم "العدالة الاجتماعية، الدولة المدنية، المواطنة،

الليبرالية، الديمقراطية، العدالة الانتقالية، العلمانية، الاشتراكية"، بينما تمثلت المفاهيم التي ظهرت بالفترة الثالثة، التي استمرت 11 شهرًا من يوليو 2013 إلى يونيو 2014، في "العدالة الاجتماعية، الدولة المدنية، القوة الناعمة". أما بالفترة الرابعة التي استمرت من يونيو 2014 حتى ديسمبر 2017، فظهرت مفاهيم "العدالة الاجتماعية، المواطنة، القوة الناعمة، الدولة المدنية، العدالة الانتقالية، العلمانية".

- أثبتت هذه الدراسة تطوّر المفاهيم من حيث مُركّزات التناول وأولويات الاهتمام، وفقًا لكل فترة زمنية، فتناول مفهوم العدالة الاجتماعية مثلًا اختلف باختلاف الفترات الزمنية التي تنقسم إليها الدراسة، ما بين التركيز على إعادة هيكلة الأجور، أو الدعم، أو العدالة الضريبية، أو ضبط الأسعار، والقضاء على الفقر والبطالة.

- اتّضح ارتباط تناول المفاهيم السياسية والاجتماعية بالأحداث والقضايا التي شهدتها المجتمع المصري، خلال المراحل الزمنية، التي تنقسم إليها الدراسة، فمفهوم الدولة المدنية مثلًا ارتبط في الفترتين الأولى والثانية بقضية شكل الدولة، وطبيعة نظام الحكم، خصوصًا بعد تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة وصعود تيارات الإسلام السياسي بفوزهم بأغلبية مجلسي الشعب والشورى، ثم صعودهم لمنصب الرئاسة، فكانت قضية شكل الدولة، وهويتها، وهل ستكون مدنية أم دينية؟ هي القضية الأبرز، ثم تراجع الاهتمام بمفهوم الدولة المدنية في المرحلتين الثالثة والرابعة، وكان التركيز على تناول المفهوم من منظور حياة الدولة المدنية تجاه الأديان، وضرورة نص الدستور على مدنية الدولة، وحظر قيام أحزاب على أساس ديني.

ثانيًا: توفير إجابات لعددٍ من التساؤلات يُمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات، على النحو التالي:

المجموعة الأولى: ماذا قالت الصحافة عن هذه المفاهيم؟

1- أبرز ما تضمنه الخطاب الصحفي المصري عن المفاهيم السياسية والاجتماعية خلال فترة الدراسة

- كان من أبرز ما تضمنه الخطاب الصحفي المصري عن مفهوم الدولة المدنية، تناول تاريخ المفهوم ومركزاته ودعائمه من حريات، ومواطنة، وعدالة اجتماعية، وموقف الدولة المدنية من الأديان، وشروط قيام دولة مدنية، والتحذير من الانجراف لدولة دينية في مصر، بعد اعتلاء أحد مرشحي التيار الديني السلطة بمصر، كما كان من أبرز ما تضمنه الخطاب الصحفي المصري عن مفهوم العدالة الاجتماعية آليات تحقيق العدالة الاجتماعية، وأن العدالة الاجتماعية تعني السياسات المتبعة للحد من الفقر والبطالة والتهميش والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيقها مطلبًا ضروريًا لترجمة شعارات ثورة يناير من "عيش، وكرامة إنسانية، وعدالة اجتماعية"، لتشعر بذلك كل فئات المجتمع.

والعدالة الضريبية وآليات تحقيقها، مثل الضرائب التصاعدية وفقًا لشرائح الدخل، آلية مهمة لتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسات الاقتصادية أثناء فترة تولي الإخوان المسلمين السلطة وتأثيرها على العدالة الاجتماعية وآليات تحقيق العدالة الاجتماعية في ضوء مشروع دستور مصر 2012، وغياب تحقيق العدالة الاجتماعية، رغم كونها مطلبًا رئيسيًا من مطالب 25 يناير.

وضرورة وضع تحقيق العدالة الاجتماعية كمطلب أساسي عند رسم سياسة الإنفاق العام، كالعدالة الاجتماعية في الإسلام.

والمطالبة بتفعيل موادّ دستور مصر 2014 التي تضمن تحقيق عدالة اجتماعية باستكمالها بإصدار البرلمان لقوانين تضمن ذلك،

وكان من أبرز ما تناوله الخطاب الصحفي عن مفهوم المواطنة، المساواة وعدم التمييز جوهر المواطنة، وعلاقة المواطنة بالإسلام، والمخاطر حال عدم تحقيق المواطنة، وقراءة لمفهوم المواطنة في ضوء دستور مصر 2012، وخطورة سيطرة تيارات الإسلام السياسي على جميع السلطات في مصر، ودور ذلك في غياب المواطنة والمساواة.

وقراءة لمفهوم المواطنة في ضوء دستور مصر 2014، وإلغاء خاتمة الديانة من الأوراق الرسمية، كآلية لمواجهة التمييز، وتحقيق المواطنة، ومشاركة جميع المواطنين في عضوية الأحزاب كآلية لتحقيق المشاركة والمواطنة.

أما مفهوم العلمانية فتركزت الأطروحات التي ناقشته على نقطتين أساسيتين، هما معنى العلمانية واتجاهات من العلمانية، إما بالدفاع عنها أو رفضها.

أما مفهوم الديمقراطية فكانت أبرز الأطروحات هي معنى الديمقراطية وأبعاد مفهوم الديمقراطية، ودور البرلمان المتوازن في كفالة الحكم الديمقراطي والمخاطر حال عدم تحقق الديمقراطية.

أما مفهوم العدالة الانتقالية، فكانت أبرز ركائز تناوله معنى العدالة الانتقالية، وأنها تعني بالأساس العدالة خلال الفترات الانتقالية، وظهر هذا المفهوم بعد ثورة 25 يناير، متواكباً مع بدء محاكمة الرئيس الأسبق حسني مبارك، ورُموز نظامه، كما تضمن الخطاب الصحفي ما يتعلق بضرورة إصدار مشروع قانون للعدالة الانتقالية لضمان نجاح تحقيقها، كما تضمن ما يتعلق بضرورة تفعيل منظومة متكاملة للبدء في تحقيق أهداف العدالة الانتقالية على أرض الواقع وإيضاح العلاقة بين وجود عدالة انتقالية، وعدالة اجتماعية.

أما مفهوم القوة الناعمة، فتركزت أبرز دعائم تناوله في معنى القوة الناعمة، من فنون وثقافة، واستخدامها كألية لمواجهة الفكر المتطرف، وأسباب تراجع القوة الناعمة بمصر، وآليات إحياء المشروع الثقافي، والقوة الناعمة وشروط تحقيقها.

كما تم تناول مفاهيم الليبرالية والاشتراكية، كنظام سياسي واقتصادي، وبيان تأثيرات تطبيقهما، من منظور الدفاع عنها، أو رفضها.

كما تم عرض مفهوم الحرية في ضوء ارتباطه بشعارات ثورة 25 يناير من «عيش، حرية، وديموقراطية، وعدالة اجتماعية».

أوضحت النتائج السابقة ارتباط ترتيب أولويات تناول المفاهيم السياسية والاجتماعية، بطبيعة القضايا، خلال الفترات الزمنية التي تضمنتها هذه الدراسة، فتصدر مفهوم العدالة الاجتماعية قائمة المفاهيم التي استمرت طوال فترات الدراسة الأربع.

وكانت قضية غياب العدالة، والتفاوت بين طبقات المجتمع وما ارتبط بذلك من إجراءات اتخذتها الدولة لمحاربة التهميش والتمييز، وتحقيق تكافؤ الفرص إحدى أبرز القضايا، التي استمرت طوال الفترات الزمنية الأربع، والتي ارتبطت بقضية المواطنة وضرورة النص عليها دستورياً وكفالة المساواة لجميع فئات المجتمع وطوائفه، وحقوق المسيحيين، وحرية بناء الكنائس وحقوق بعض فئات المجتمع كالمراة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة.

كذلك قضية هوية الدولة وطبيعتها، وهل ستكون دولة مدنية، أم دينية؟ وهل سيتولى السلطة حاكم مدني أم عسكري؟ هل من خلفية مدنية، أم سيطرح المرجعية الدينية؟ وكيف ستكون أولوياته؟ هذه القضية كانت واضحة في الفترة الأولى التي استمرت عاماً ونصف العام، بعد 25 يناير، وتولى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة ونتيجة لوجود عدة قوى سياسية، وطرح خطوات تعديل الدستور بدأ الحديث عن هوية الدولة، خصوصاً مع تصاعد التيار الديني، وفوزه بأغلبية مقاعد البرلمان.

هنا ظهرت بالخطاب الصحفي خلال هاتين المرحلتين مفاهيم الدولة المدنية، وما يقابلها من دولة دينية، أو عسكرية، ومن هنا يتضح أن الارتباط كان واضحاً بين أولويات عرض المفاهيم السياسية والاجتماعية، طوال الفترات الزمنية الأربع في الخطاب الصحفي المصري، والقضايا التي استمر ظهورها طوال هذه الفترات.

2- مَنْ صَنَعَ الْخُطَابَ الصَّحْفِيَّ الَّذِينَ تَصَدَّوْا لَتَنَاوُلْ هَذِهِ الْمَفَاهِيمَ، وَعَرَضُهَا وَمُتَنَاقَشَتِهَا؟

أَبْرَزُ الْكُتَّابِ الَّذِينَ تَنَاوَلُوا هَذِهِ الْمَفَاهِيمَ خِلَالَ سِنَوَاتِ الدِّرَاسَةِ.

كَانَ مِنْ أَبْرَزِ الْكُتَّابِ الَّذِينَ تَنَاوَلُوا مَفْهُومَ الدَّوْلَةِ الْمَدْنِيَّةِ الدُّكْتُور جَابِر عَصْفُور، وَالْكَاتِبُ أَحْمَدُ عَبْدُ الْمَعْطِيِّ حَجَازِي، وَكَانَ مِنْ أَبْرَزِ مَنْ تَنَاوَلَ مَفْهُومَ الْعَدَالَةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ الدُّكْتُور أَيْمَنُ رَفْعَتِ الْمَحْجُوبِ، وَالْكَاتِبُ جَلَالُ أَمِينٍ، وَالدُّكْتُورُ جُودَةُ عَبْدُ الْخَالِقِ، وَالْكَاتِبُ عَبْدُ الْفَتَّاحِ الْجِبَالِي، وَالْكَاتِبُ سَمِيرُ مَرْقَسِ.

وَكَانَ الدُّكْتُور طَهْ عَبْدُ الْعَلِيمِ مِنْ أَبْرَزِ مَنْ تَنَاوَلَ مَفْهُومَ الْمُواطَنَةِ، وَكَانَ الْمُسْتَشَارُ عَادِلُ مَاجِدٍ مِنْ أَبْرَزِ مَنْ اِهْتَمَّ بِمَفْهُومِ الْعَدَالَةِ الْإِنْتِقَالِيَّةِ، وَكَانَ الْكَاتِبُ صَلَاحُ سَالِمٍ، وَالدُّكْتُورُ مُرَادُ وَهْبَةٍ، وَالْكَاتِبَةُ فَرِيدَةُ النَّقَاشِ، مِنْ أَبْرَزِ مَنْ اِهْتَمَّ بِمَفْهُومِ الْعِلْمَانِيَّةِ.

تَنَوَّعَ الْكُتَّابُ الَّذِينَ تَنَاوَلُوا الْمَفَاهِيمَ السِّيَاسِيَّةَ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةَ فِي مَوَاقِعِهِمُ الْوُضُفِيَّةِ، فَكَانَ مِنْهُمْ كُتَّابُ الْأَعْمَدَةِ مِثْلُ مَرْسِي عَطَا اللَّهِ، وَعَبْدُ الْمَنْعَمِ سَعِيدٍ، وَمَكْرَمُ مُحَمَّدٍ أَحْمَدٍ، مِنْ "الْأَهْرَامِ"، وَوَجْدِي زَيْنُ الدِّينِ، وَعِلَاءُ عَرِيْبِي، وَبِهَاءُ الدِّينِ أَبُو شَقَّةٍ، مِنْ "الْوَفْدِ"، وَفَرِيدَةُ النَّقَاشِ، وَأَمِينَةُ النَّقَاشِ، مِنْ "الْأَهَالِي"، وَعَمْرُو حَمَزَاوِي، مِنْ "الشُّرُوقِ الْجَدِيدِ".

كَمَا كَانَ مِنْهُمْ الْأَكَادِيمِيُّونَ، مِثْلُ الدُّكْتُورِ جَابِرِ عَصْفُورٍ، الْأُسْتَاذِ الْجَامِعِيِّ وَوَزِيرِ الثَّقَافَةِ الْأَسْبِقِ، وَالدُّكْتُورِ جُودَةَ عَبْدِ الْخَالِقِ، الْأُسْتَاذِ الْجَامِعِيِّ وَوَزِيرِ

التضامن الاجتماعي، والدكتور أيمن رفعت المحجوب، أستاذ المالية الأسبق، والدكتور مراد وهبة، أستاذ الفلسفة.

وكان منهم رجال الدين، كالدكتور علي جمعة مفتي الجمهورية الأسبق، والبابا شنودة الثالث، بابا الإسكندرية الأسبق وبطريك الكرازة المرقسية الأسبق.

وكان منهم المسؤولون الرسميون كالدكتور جابر عصفور، والدكتور جودة عبد الخالق اللذين شغلا منصبَي وزيرين بحكومات ما بعد 25 يناير.

وكذلك الكتاب المنتمون إلى التيار الديني مثل الدكتور حلمي القاعود، وكان منهم ذوو الاتجاهات اليسارية كالدكتور جودة عبد الخالق، أحد أبرز رموز الفكر اليساري بمصر، والدكتور رفعت السعيد، والكاتبتين فريدة وأمنية النقاش اللتين تناوبتا رئاسة تحرير "الأهالي"، طوال فترة هذه الدراسة.

وكان منهم المعبرون عن الفكر الليبرالي، كالدكتور عمرو حمزاوي.

كما كان الكتاب الرجال هم الأكثر في طرح المفاهيم السياسية والاجتماعية، فلم يظهر من الكاتبات النساء اللاتي طرحن هذه المفاهيم سوى الكاتبتين اليساريّتين فريدة النقاش وأمنية النقاش والدكتورة سامية قدرى والدكتورة منى أبو سنة.

ثالثاً: كيف قدّمت الصحافة هذه المفاهيم؟

1- اتّجاه الخطاب الصحفي نحو هذه المفاهيم؟

تنوّع اتّجاه الكُتّاب والصحف بالخطاب الصحفي تجاه المفاهيم السياسيّة والاجتماعيّة، ما بين مؤيّد ومعارض وناقِد ومحلّل ومفسّر ومقارِن.

2- كيف ظهر التطوُّر في عرض وتناول الخطاب الصحفي لهذه المفاهيم؟

كيف كانت أشكال هذا التطوُّر؟ هل بالإضافة، أم بالحذف في تناول المفهوم نفسه في فترات زمنيّة مختلفة، أم باختفاء ظهور مفاهيم لتحل محلّها مفاهيم أخرى؟

ظهر التطوُّر في تناول الخطاب الصحفي لهذه المفاهيم باختلاف مُرتكزات التناول للمفاهيم السياسيّة والاجتماعيّة باختلاف المراحل والفترات الزمنيّة، وباختلاف ترتيب المفاهيم السياسيّة والاجتماعيّة خلال المراحل والفترات الزمنيّة التي تنقسم إليها هذه الدراسة.

3- في أيُّ صحفٍ ظهرتْ هذه المفاهيمُ السياسيّة والإجتماعيّة؟ وما أكثر الصحف تركيزًا على طريقتها وعرضها؟ وأيُّها أقلُّ تركيزًا؟

كانت صحيفة "الأهرام" من أكثر الصحف طرَحًا وتناولًا للمفاهيم السياسيّة والإجتماعيّة، طُوال الفترات الزمنية الأربع التي تنقسم إليها هذه الدّراسة، وقد يرجع ذلك لاهتمامها بعرض عدّة صفحات للرأي "قضايا وآراء"، إلى جانب استعانتها بعدد كبير من كُتّاب الأعمدة.

وكانت صحيفة "الوفد" أكثر طرَحًا لهذه المفاهيم، مقارنة بـ "الأهالي"، ويرجع ذلك لكونها صحيفة يومية، وتنشر بشكل يوميّ صفحة للرأي بعنوان "آراء حرة"، وكانت الصّحيفتان الحزبيّتان "الوفد" و"الأهالي" أكثر عرضًا لهذه المفاهيم في قالب العمود الصحفيّ.

وكانت صحيفة «الشروق الجديد» أكثر اهتمامًا بعرض هذه المفاهيم، حيث تُخصّص مساحة منتظمة لمادة الرأي بعنوان "آراء"، إلى جانب استقطابها كُتّابًا من مُختلف التوجّهات والخلفيّات التعليميّة، والفكريّة للكتابة على صفحاتها، أمّا "صوت الأمة" فكانت الأقلّ في عرض وطرح هذه المفاهيم، حيث تصدر بشكل أسبوعيّ، ورغم تخصيصها صفحة للرأي بعنوان "الرأي" فإنّها كانت الأقلّ في عرض وطرح هذه المفاهيم على صفحاتها.

الفصل الرابع

طرح وتقديم صحيفة الحرية والعدالة ووطنى للمفاهيم المرتبطة بشكل الدولة وهويتها

دراسة تطبيقية على مفاهيم الدولة المدنية والدولة الدينية والعلمانية.
تمهيد.
مفاهيم الدراسة.
نتائجها.
الخلاصة.

تمهيد

تستعرض المؤلفة في هذا الفصل دراسة أخرى أجرتها حول تناول الصحف الدينية لمفاهيم شكل الدولة وهويتها حيث تم اختيار صحيفة وطني المعبرة عن المسيحيين بشكل غير رسمي أي أنها لا تمثل الكنيسة بشكل رسمي وكذلك صحيفة الحرية والعدالة لسان حال حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين.

وقد تم اختيار قضية شكل الدولة المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011 واحدة من أبرز القضايا المطروحة، خاصة مع الخطوات التي اتُخذت لتعديل دستور مصر الصادر عام 1971، بدءاً بقرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتشكيل لجنة لتعديل الدستور ذات توجه إسلامي، برئاسة المستشار طارق البشري، وعضوية أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين.

وقد صَاحَبَ استفتاء التَّعْدِيلَاتِ الدُّسْتُورِيَّةِ فِي 19 مَارِسَ 2011، حَشْدُ دِينِي، وَتَصَاعَدَتْ الْقَضِيَّةُ مَعَ فَوْزِ التَّيَّارِ الدِّينِيِّ بِأَغْلَبِيَّةِ الْبَرْلَامَانِ بِغُرْفَتَيْهِ (الشَّعْبِ وَالشُّورَى)، وَتَخَوَّفَ التَّيَّارَاتِ الْمَدْنِيَّةُ مِنْ أَحْزَابِ يَسَارِيَّةٍ وَلِيْبَرَالِيَّةٍ وَقَوَى شَبَابِيَّةٍ مِنْ غَلْبَةِ التَّيَّارَاتِ الدِّينِيَّةِ عَلَى لَجْنَةِ كِتَابَةِ الدُّسْتُورِ، وَكَيْفَ سَيَتِمُّ صِيَاغُهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِمَدْنِيَّةِ مِصْرَ فِي الدُّسْتُورِ الْجَدِيدِ، وَنَتِيجَةً لَذَلِكَ صَدَرَتْ عِدَّةُ وَثَائِقٍ لِلْإِسْتِرْشَادِ بِهَا عِنْدَ كِتَابَةِ الدُّسْتُورِ، مِثْلُ وَثِيْقَةِ الْأَزْهَرِ الْمُعْبَّرَةِ عَنْ رَأْيِ الْأَزْهَرِ، وَوَثِيْقَةِ الدَّكْتُورِ عَالِي السَّلْمِيِّ، وَكَانَ النَّصُّ عَلَى مَدْنِيَّةِ الدَّوْلَةِ مَوْضِعَ الْخِلَافِ بَيْنَ الْقَوَى السِّيَاسِيَّةِ وَالشَّعْبِيَّةِ، هَلْ سَيَتِمُّ النَّصُّ عَلَى أَنَّ مِصْرَ دَوْلَةٌ مَدْنِيَّةٌ، أَمْ ذَاتُ مَرْجَعِيَّةٍ إِسْلَامِيَّةٍ؟.

وَمِنْ هُنَا جَاءَتْ فِكْرَةُ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ الَّتِي نَعْرِضُهَا فِي هَذَا الْفَصْلِ حَوْلَ بَحْثِ كَيْفِيَّةِ مَعَالَجَةِ الصَّحَفِ ذَاتِ التَّوْجُّهِ الدِّينِيِّ لِلْمَفَاهِيمِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِقَضِيَّةِ هَوِيَّةِ الدَّوْلَةِ مِنْ دَوْلَةٍ مَدْنِيَّةٍ وَمَا يَقَابِلُهَا مِنْ دَوْلَةٍ دِينِيَّةٍ وَمَفَاهِيمِ الْعِلْمَانِيَّةِ حَيْثُ تَمَثَّلَتْ عَيْنَةُ الدِّرَاسَةِ فِي صَحِيفَةٍ وَطَنِيَّةٍ وَصَحِيفَةِ الْحُرِّيَّةِ وَالْعَدَالَةِ.

وَبِمَا أَنَّهُ قَدْ ظَهَرَتْ الْعَدِيدُ مِنَ الْقَوَى السِّيَاسِيَّةِ بَعْدَ ثَوْرَةِ 25 يَنَايِرَ 2011 مَا بَيْنَ قَوَى شَبَابِيَّةٍ كَانَتْ لَهَا دَوْرًا فِي ثَوْرَةِ 25 يَنَايِرَ وَأَحْزَابٍ تَقْلِيدِيَّةٍ إِلَى جَانِبِ التَّيَّارِ الدِّينِيِّ الَّتِي تَصَاعَدَ دَوْرُهُ بِشَكْلِ مُلْحُوظٍ مَعَ سَيِّطَرَتِهِ عَلَى لَجْنَةِ كِتَابَةِ الدُّسْتُورِ وَمَجْلِسِ الشَّعْبِ وَالشُّورَى.

وَزَهَرَ الْخِلَافُ بَيْنَ هَذِهِ الْقَوَى حَوْلَ شَكْلِ الدَّوْلَةِ وَطَبِيعَتِهَا وَهَلْ سَتَكُونُ دَوْلَةً مَدْنِيَّةً أَمْ دَوْلَةً دِينِيَّةً وَظَهَرَ ذَلِكَ الْخِلَافُ بِشَكْلِ مُلْحُوظٍ بَيْنَ التَّيَّارِ الدِّينِيِّ الْإِسْلَامِيِّ وَالْمَسِيحِيِّينَ إِلَى جَانِبِ بَعْضِ الْقَوَى الْمَدْنِيَّةِ.

في ضوء ذلك، تحددت المشكلة البحثية لهذه الدراسة في "تحليل كيفية طرح وتقديم المفاهيم المرتبطة بقضية هوية الدولة في صحيفة وطنى الاسبوعية المتحدثة بلسان الأقباط بشكل غير رسمى وصحيفة الحرية والعدالة لسان حال حزب الحرية والعدالة الذراع السياسى لجماعة الاخوان المسلمين، بالتركيز على مادة الرأي، وذلك في الفترة التالية على ثورة 25 يناير 2011، وحتى منتصف عام 2013".

وقد استهدفت هذه الدراسة ما يلي:

- رصد أهم الأفكار الرئيسية المتعلقة بمفاهيم هوية الدولة والتي ظهرت في الصحيفتين محل الدراسة.

- الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين خطابى صحيفة وطنى والحرية والعدالة في تقديم المفاهيم المتعلقة بقضية هوية الدولة.

- تحديد الأطر المرجعية التى استند اليها الكتاب فى طرح هذه المفاهيم.

واعتد هذا البحث بصفة رئيسية على منهج المسح باعتباره جهدا علميا منظما يساعد في الحصول على معلومات وبيانات عن الظاهرة التي يتم بحثها⁽¹⁾، بإتباع أسلوب المسح بالعينة للموضوعات المتعلقة بقضية الدراسة بصحيفة وطنى.

(1) هشام عطية عبد المقصود، "دراسات في تحليل الخطاب الإعلامى"، دار العالم العربى للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، يناير 2012، ص43.

وتم استخدام هذا المنهج بشقيه الوصفي والتحليلي للإجابة عن أهداف البحث وتساؤلاته.

كما تم الاعتماد على المنهج المقارن لرصد وملاحظة أوجه الاتفاق والاختلاف بين طبيعة معالجة هذه المفاهيم بصحيفة وطنية وصحيفة الحرية والعدالة باستخدام أداة تحليل المضمون بهدف الوصف الكيفي لطبيعة القضايا المرتبطة بهذه المفاهيم بصحيفة وطنية والحرية والعدالة باستخدام فئات ماذا قيل وكيف قيل ومن الذى قال؟ بالإضافة لأداة الأطر المرجعية.

وامتدت الفترة الزمنية للدراسة منذ تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة منذ 25 يناير 2011 مروراً بفترة تولى الإخوان المسلمين السلطة وحتى ثورة 30 يونيو 2013 حيث تشمل هذه الفترة الكثير من التغيرات السياسية والاجتماعية وبرزت قضية هوية الدولة وما يرتبط بها من تناول مفهومى الدولة المدنية والدولة الدينية.

وقد اقتصر التحليل على المقالات والأعمدة الصحفية لما لهم من قدرة على توضيح الفكرة التي يريد منتج الخطاب توصيلها للمتلقى كما أشارت الدراسات السابقة¹ وقد بلغ إجمالى المادة التي تم تحليلها في 11 مادة صحفية حيث اقتصر التحليل على مقالات وأعمدة الرأى التي ظهرت فيها مفاهيم الدولة المدنية والدولة الدينية والعلمانية بشكل صريح.

(1) محمد سيد أحمد، "السياسة والإعلام والمجتمع"، أطلس النشر والإنتاج لإعلامى، الجزيرة، الطبعة الأولى، 2017، ص161.

مفاهيم الدراسة:

تتبنى هذه الدراسة التعريفات التالية:

الدولة المدنية: هي الدولة القائمة على المواطنة والتعايش السلمي بين المواطنين وسيادة القانون واحترام الأديان.

الدولة الدينية: هي الدولة التي تتولى فيها السلطة جماعة دينية وأبرز مثال لها في العصر الحديث إيران.

العلمانية: نظام سياسى يقوم على الحياد تجاه الأديان وتقوم على سيادة العلم والاهتمام بما هو قائم على أرض الواقع.

نتائج الدراسة:

فيما يتعلق بأبرز الأفكار التي طرحتها صحيفة الحرية والعدالة عن قضية هذه الدراسة (ماذا قيل):

حرص خطاب صحيفة الحرية والعدالة على تقديم رؤيته حول مفهوم الدولة المدنية من منظور رفض فكرة الفصل بين الدين والسياسة باعتبار إن انفصال الدين عن السياسة ضرباً من الخلط والجهالة بحقيقة الإسلام كما يعد مصادرة لحق المواطنين المشروع في ممارسة حقوقهم السياسية.

وقد أكد هذه الفكرة مقالاً اعتبر أن الفصل بين الدين والسياسة يعد مناقضاً لأبسط القواعد القانونية حتى في النظم العلمانية التي تقرر حق المواطنين في ممارسة العمل السياسي وتقلد مناصب الحكم والسبب في ذلك أنهم يتعاملون وفق نظرية العلمانية التي تسعى لفصل الدين عن الدولة⁽¹⁾.

ولخص مقال آخر موقف التيارات الإسلامية من مفهوم الدولة المدنية معتبراً أن إطلاق مصطلح الدولة المدنية هدفه رفض كل ما هو إسلامي وأسلوب لإشاعة الفكر العلماني باعتبار أن القوى المدنية تطلق على نفسها مصطلح المدنية وهي لا تقصد المدنية بمعنى نقيض العسكرية وإنما نقيض كل ما هو إسلامي فنحن نعيش في حرب مصطلحات والعلمانية كمصطلح ترجمة غير صحيحة لكلمة Secularism وهي لا صلة لها بالعلم والعالم ولكنه مصطلح يعني نفى الدين وإبعاده عن الحياة السياسية والاقتصاد وحضاره داخل المساجد والكنائس حيث يقتصر دوره على العبادة فقط وتصل بعض الدول المتطرفة في علمانياتها إلى حظر ما يشير للهوية الدينية كالحجاب والأذان وتشمل العلمانية الليبرالية الرأسمالية والشيوعية حيث يرى كارل ماركس أن الدين أفيون الشعوب تلك هي العلمانية التي تريد القوى المدنية فرضها على مصر⁽²⁾.

واستطرد مقال آخر في شرح بعد مفهوم العلمانية - تماماً - عن أحكام الشريعة مع هذه الرؤية، حيث يرى أن العلمانية تتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية باعتبار إن نظام الحكم في الإسلام مدني دستوري والحاكم في الإسلام

(1) فتحي أبو الورد، "دعوى استغلال الدين لتحقيق أهداف سياسية"، الحرية والعدالة، 3 نوفمبر 2011، ص 10.

(2) سليمان صالح، "إنها يريدونها علمانية فأين الديمقراطية؟"، الحرية والعدالة، 19 ديسمبر 2012، ص 11.

مدنى يرجع إلى دستور مواده من الشريعة ألم يناقش الرسول الصحابة ونزل على رأيهم في بعض الأحيان وحدث هذا أيضا في عهد الخلفاء الراشدين⁽¹⁾.

وقد مقال آخر فكرة العلمانية خدعوك فقالوا، أن العلمانية محايدة والواقع أنها في ذاتها دين يسعى إلى احتكار الدولة والسياسة، وهي تقوم على مجموعة من المبادئ والتعاليم تؤسس على عقيدة قادرة على التأثير في النظام السياسي للمجتمع، وعندما امتدح أردوغان العلمانية في زيارته الأخيرة لمصر لم يلتفت إلى الفارق بين مصر وتركيا، فعلمانية تركيا خيار لا بد منه أما في مصر الخيار متاح بين العلماني والإسلامي، وعلمانية مصر مصابة بمجموعة من الأمراض المستعصية تجسدت أعراضها بوضوح منذ خلع مبارك والهوس بالإسلاميين ومعاداة هوية مصر الإسلامية والإستعلاء على الشعب والعجرفة إزاء الخصوم ورفض التعايش معهم⁽²⁾.

وفي مقال آخر، اعتبر أنه من أبرز دلائل غربة العلمانية عن الكيان الإسلامى أنها لا تشيد بنيانها على ركائز طبيعية من حركة المجتمع المسلم والعربى لكنها تكافح لتحرقه وتجرفه عن ركائز بنيانه الأصل حتى تستطيع تركيب المحتوى العلماني قسرا على الجسد الإسلامى⁽³⁾. وثالث تناول فكرة الهوية قائلا "ولهدم الهوية تتبع ركيزتين، وهما التنصل من اللغة العربية وهدم ركيزة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومواجهة هذه الظاهرة تكون من خلال الأخذ بالنهج القرآنى لمحاربة هذه الانحرافات وتعليمه للأجيال الجديدة"⁽⁴⁾.

(1) حماد كامل، "دعاة العلمانية في بلادنا، الحرية والعدالة، 3 فبراير 2013، ص 10.

(2) صلاح عز، "علمانية مصر المريضة وسيناريو الجزائر"، الحرية والعدالة، 10 ديسمبر 2011، ص 11.

(3) محمد كمال، "ركائز العلمانية"، الحرية والعدالة، 30 سبتمبر 2012، ص 10.

(4) المصدر السابق، ص 10.

أبرز ما قيل عن هذه القضية بصحيفة وطني:

حدد خطاب صحيفة وطني أسس الدولة المدنية التي نسعى لتأسيسها في مصر بعد سقوط نظام مبارك ولخصها مقالا لرئيس تحريرها يوسف سيدهم قائلاً "هي دولة قائمة على الانتخاب الحر وإنهاء حالة الطوارئ فور استقرار الحالة الأمنية للبلاد وعودة الحياة إلى طبيعتها وضمان إجراء التعديلات التشريعية والإصلاح السياسي وتداول السلطة مع ضمان إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وضمان الالتزام بالمعاهدات الدولية والاقليمية"⁽¹⁾

وفند مقال أسس بناء دولة في الحريات العامة وتداول السلطة والانتخابات الحرة وعدم إقصاء أى فصيل سياسى واستقلال القضاء، واقترح لتأسيس دولة مدنية حديثة إلى "وجود تقييم علمى لما جرى فى مصر فى العشر سنوات الأخيرة السابقة على الثورة للاستفادة من الدروس والعبر بما يساعد على بناء دولة مدنية حديثة تقوم على إعمال القانون بحق وبها نظام قضائى مستقل وإعلام حر بعيدا عن سيطرة الدولة ومجالس نيابية وبرلمانية مختلفة ممثلة لكافة قوى المجتمع وفئاته بعيدا عن سيطرة حزب الرئيس"⁽²⁾.

وعن مفهوم العلمانية فند مقالا موقف الصحيفة من مفهوم العلمانية حيث يرى أن العلمانية لا تعنى اللادين والدليل على ذلك أن رئيس الوزراء التركى مسلم رغم أن تركيا دولة علمانية مما يدل على أن الحكم المدنى ليس ضد الدين وإنما مع كل الأديان ليس مع دين واحد كما فى الدولة الدينية فالدولة الدينية

(1) يوسف سيدهم، "قراءة فى ملف الأمور اسكوت عنها (335) نحو تأسيس الدولة المدنية"، وطني، 20 فبراير 2011، ص1.

(2) شروت فتحي، "رؤية وطنية رؤية للمستقبل"، وطني، 27 فبراير 2011، ص6

ضدالمواطنة لأن ليس من حق أى إنسان أيًا كانت دياناته أن يتحدث باسم الله فهذا حق أنبياء الله ورسله فقط وهذا ما دعا إليه الشعب المصرى حين قال الدين لله والوطن للجميع⁽¹⁾.

وانفرد مقالًا ببيان موقف الأقباط من الدولة المدنية والفصل بين ما هو دينى وما هو سياسى قائلًا "إن مصر لم تكن مؤهلة لبناء دولة مدنية منذ بداية تأسيس الدولة الحديثة على يد محمد على باشا 1805-1848 لذلك تعثرت وما زالت وهو أمر يستحق أن يكون محل اهتمام العلوم السياسية والاجتماعية حيث كان التراوح بين التمدين والتدين سمة أحداث القرن ويزداد الأمر تعقيدا عندما يتم الخلط بين ما هو دينى وما هو سياسى وقد شهد القرن المنصرم محاولات قبطية جادة لاستعادة مدنية الدولة لكنها شوهت عن عمد"⁽²⁾.

ورفض مقال آخر فكرة الخلط بين الدين والسياسة قائلًا "الدولة الدينية هى الدولة التى يسيطر عليها المد الدينى والخطاب الدينى والمظاهر الدينية فى الحياة العامة والسياسية والدولة الدينية هى الدولة التى يدعو إليها التيار الدينى الذى يدعو إلى دولة إسلامية"⁽³⁾.

(1) فيكتور سلامة، "شموع ودموع: لدرس التركى"، وطنى، 18 سبتمبر 2011، ص3.

(2) كمال زاهر موسى، "أزمة أقباط أم أزمة وطن؟"، وطنى، 25 مايو 2013، ص11.

(3) سامح فوزي، "السياسة فى اسبوع: لخطأ لقاتل"، وطنى، 27 مارس 2011، ص16.

وأبدى أحد الكتاب بصحيفة وطنى تخوفه من الخلفية الإسلامية للمستشار طارق البشرى رئيس لجنة التعديلات الدستورية بما قد يؤثر على تعديلات الدستور وخاصة مع تواجد عضو اخوانى باللجنة المنوطة بالمهمة⁽¹⁾.

وأبدى كاتباً آخر تخوف الأقباط من المادة الثانية بالدستور وهى ما قد يراها البعض تتعارض مع الدولة المدنية والمواطنة⁽²⁾. وهو ما أيده مقالاً آخر قال فيه كاتبه "أخشى بعد أن أطاحت ثورتنا بنظام مبارك بعد 18 يوم فقط أن يخطف الاخوان ثورتنا وتتحول البلاد إلى دولة دينية فهم ينادون إسلامية إسلامية"⁽³⁾.

(1) روبر القارس، "هل يخطف الاخوان ثورتنا؟"، وطنى، 20 فبراير 2011، ص 7.

(2) يوسف سيدهم، "قراءة في ملف الأمور أسكوت عنها (336) نحو تأسيس الدولة المدنية (2)"، وطنى، 27 فبراير 2011، ص 1.

(3) روبر القارس، مصدر سابق.

الأطر المرجعية التي تم الاستناد إليها في صحيفة الحرية والعدالة:

ظهرت الأطر المرجعية الحقوقية فيما يتعلق بحق المواطنين في اختيار نظام الحكم في الدولة والأطر التاريخية باعتبار أن مفهوم الدولة المدنية لم يظهر بشكل واضح في التاريخ الإنساني القديم أو الحديث كما ظهرت المرجعية الدينية بشكل واضح في اعتبار العلمانية تهميش للدين الإسلامي كما ظهرت المرجعية السياسية في رفض فكرة الفصل بين الدين والسياسة.

الأطر المرجعية التي تم الاستناد إليها في صحيفة وطني:

ظهرت الأطر المرجعية السياسية في بيان أسس وركائز الدولة المدنية من حريات وتداول للسلطة وإنهاء حالة الطوارئ وعدم إقصاء أى فصيل سياسى واستقلال القضاء وإعلام حر ومجالس نيابية منتخبة والدفاع عن النظام العلماني كما ظهرت الأطر المرجعية الدينية في رفض فكرة الدولة الدينية وسيطرة فصيل الاخوان على السلطة وظهرت الأطر الدستورية في التخوف من المادة الثانية من الدستور المتعلقة بكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للسلطات.

تنوع صناع الخطاب الصحفى فى صحيفة الحرية والعدالة فكان منهم المحررين الصحفيين وكان منهم أساتذة الجامعات مثل الدكتور سليمان صالح بجامعة القاهرة كما تنوع كتاب صحيفة وطنى وكان من أبرزهم المهندس يوسف سيدهم رئيس تحرير صحيفة وطنى والدكتور ثروت فتحى أستاذ بكلية التربية النوعية والمفكر القبطى كمال زاخر موسى وعدد من المحررين الصحفيين.

وكان شكل العمود الصحفى هو الأكثر فى طرح هذه المفاهيم بصحيفة وطنى فيما كان شكل المقال هو الأبرز بصحيفة الحرية والعدالة.

الخلاصة

ظهر الاختلاف الواضح بين صحيفتي وطنى والحرية والعدالة في بيان المفاهيم المتعلقة بقضية هوية الدولة فظهر الدفاع عن الدولة المدنية وبيان أسسها وركائزها من حريات وتداول للسلطة ورفض سيطرة الحزب الواحد بصحيفة "وطنى" كما ظهر الدفاع عن النظام العلماني باعتباره يوازن بين السياسة والدين ولا يسعى الى تهميش الدين.

وأكد الخطاب أن الأقباط كانت لهم محاولات لاستعادة الدولة المدنية في التاريخ الحديث لكن بعض القوى تصدت لمحاولات الأقباط وظهرت التخوفات داخل صحيفة "وطنى" من صعود تيار الإسلام السياسى بعد ثورة 25 يناير وسيطرتهم على اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور ومجلسى الشعب والشورى.

وكان هذا على النقيض من صحيفة "الحرية والعدالة" التي رفضت رفضاً باتاً فكرة العلمانية واعتبرتها تهميشاً للدين ورفضت فكرة الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية ودعت إلى إعمال حق المواطنين في اختيار نظام الحكم ببلدهم ودعت إلى دولة مدنية بمرجعية إسلامية واعتبرت أنه لا تناقض بين هذه المرجعية والدولة المدنية ورفض بعض كتاب صحيفة الحرية والعدالة مفهوم الدولة المدنية واعتبروا أنه اصطلاح يطلق للتخفيف من حدة وطأة مصطلح العلمانية.

الفصل الخامس

"معالجة الخطاب الصحفي المصري

لمفهوم الإرهاب في الفترة من 30 يونيو 2013

وحتى ديسمبر 2016 (دراسة تحليلية)

تمهيد.

تحليل خطاب صحف الدراسة.

الخلاصة.

تمهيد

تعرض المؤلف في هذا الفصل دراسة أخرى قامت بإعدادها حول تناول مجموعة من الصحف المصرية لمفهوم الإرهاب في الفترة التالية على ثورة 30 يونيو 2013 وحتى نهاية 2016. وقد تمثلت الصحف التي تم تحليل هذا المفهوم بها في الأهرام، الوفد، الأهل، الشروق، وقد تم التحليل باستخدام تحليل المضمون فئات ماذا قيل؟ وكيف قيل؟ ومن الذي قال؟

وقد تم اختيار مفهوم الإرهاب بالتحديد نظرا لأهمية ذلك المفهوم لدى المجتمع المصري وما كان لذلك انعكاس على الخطاب الصحفي؛ بسبب العمليات الإرهابية التي قامت بها التنظيمات المتطرفة في الشارع المصري وبالتحديد بعد فض اعتصامى رابعة العدوية والنهضة في 14 أغسطس 2013.

وقد تحددت المشكلة البحثية لهذه الدراسة في "تحليل كيفية طرح وتناول مفهوم الإرهاب بصحف الأهرام والوفد والشروق الجديد والأهالي خلال الفترة من 30 يونيو 2013 حتى 31 ديسمبر 2016".

وقد استهدفت الدراسة رصد الأطروحات المقدمة بخطاب صحف الدراسة عن هذا المفهوم وتحليل أوجه التشابه والاختلاف بينها.

واعتمدت بشكل رئيس على منهج المسح الإعلامي؛ باعتباره جهدا علميا منظما يستهدف جمع البيانات والمعلومات من مصادرها الأساسية⁽¹⁾.

(1) هشام عطية عبد القصود، "دراسات في تحليل الخطاب الإعلامي"، مرجع سابق، ص43.

تحليل خطاب صحف الدراسة فى تناول مفهوم الارهاب فى الفترة الخاضعة للدراسة:

تمثلت أهم الأطروحات التى ظهرت فى صحف الدراسة عن هذا المفهوم فى:

- معنى الإرهاب.
- سمات الفعل الإرهابى.
- أنواع الإرهاب.
- تحليل لأسباب الإرهاب.
- سمات التنظيمات الإرهابية.
- الإرهاب صناعة غربية.
- آليات مواجهة الإرهاب.

ركز أسامة الغزالى حرب فى تعريفه للفعل الارهابى على أنه فعل إجرامى لا يستهدف أشخاصا معينين وإنما يستهدف اثاره الرعب فى كل المجتمع الذى تنتمى اليه الضحايا^(١). فالجريمة الارهابية تعريف الجريمة الارهابية لا تتجه الى ضحية بعينها بل انها تتجه للقتل على نحو عشوائى فى المجتمع كله من

(١) أسامة الغزالى حرب، "كلمات حرة: لى مواجهة الارهاب"، الأهرام، 22 أكتوبر 2013، ص11

خلال وضع عبوة ناسفة في مكان مزدحم مثلاً⁽¹⁾، ولمواجهة هذا الخطر اقترح انشاء منظمة عربية للتعاون والأمن الاقليمي (العربي - الافريقي) والتي تكون الدول العربية وفي مقدمتها مصر أطرافاً أساسية وفاعلة بهدف مواجهة الارهاب والتصدي له مع ضرورة الاهتمام بنشر الوعي الاجتماعي والشعبي ضد هذا الخطر وانتهاج سياسات جديدة ومبدعة للتصدي له⁽²⁾.

بينما أضاف يسرى عبدالله سمات أخرى للفكر المتطرف تتمثل في أن الشخص المتطرف يسود لديه اعتقاد بأنه أكثر فهماً للأمور مقارنة بغيرهم وأنهم وحدهم يملكون الحقيقة وهذا الفكر تحمله عدة تنظيمات كداعش والاخوان والسلفيين حيث يخلق لديهم مثل هذا الفكر مبرراً لكل العنف من خلال استخدام نصوص دينية معينة لتبرير معتقداتهم وأفعالهم⁽³⁾، واقترح ضرورة حسم خيار الانحياز الى دولة مدنية لا تعرف المزاوجة بين السياسي والديني⁽⁴⁾، مع ضرورة المجابهة الثقافية للفكر المتطرف التي تقوم على الابداع والخروج من الأفكار التقليدية⁽⁵⁾.

وهنا نجد أسامة الغزالي حرب ركز على تعريف الارهاب بينما ركز يسرى عبد الله على خصائص الفكر المتطرف.

(1) أسامة الغزالي حرب، "كلمات حرة: في تعريف الارهاب"، الأهرام، 12 يوليو 2015، ص. 11.

(2) أسامة الغزالي حرب، "كلمات حرة: الأمير وداعش"، الأهرام، 29 أكتوبر 2014، ص. 11.

(3) يسرى عبدالله، "ملك وكتابة داعش و اخوان"، الأهرام، 22 سبتمبر 2014، ص. 10.

(4) يسرى عبدالله، "الثورة في مواجهة الارهاب"، الأهرام، 4 أغسطس 2013.

(5) يسرى عبدالله، "الثقافة الغائبة عن مجابهة التطرف"، الأهرام، 9 فبراير 2015، ص. 10.

بينما أرجعت فريدة النقاش مسببات الارهاب الى أسباب خارجية تتمثل في نشر الغرب ثقافة الاستعلاء واعتبار الشرق الأدنى في المكانة منذ قال الشاعر الإنجليزي "كبلنج" إن الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا ودعم الاحتلال للجماعات الارهابية حيث تقف مصالح اقتصادية وراء دعم الارهاب لتيارات الاسلام السياسي⁽¹⁾. إلا أن هذا لا يمنع وجود أسباب أخرى نابعة من مجتمعنا مثل دعم الأفكار الدينية المحافظة وأفكار الاستبداد مما شكل بيئة خصبة للفكر الارهابي ولذلك لابد أن تكون مواجهته مواجهة شاملة مجتمعية فكرية لا تقتصر على الناحية الأمنية فقط⁽²⁾.

هذا وقد أوضح شوقي علام أن الارهاب ليس من الاسلام فالاسلام حين شرع الجهاد بمفهوم القتال كان بغرض الدفاع عن الأمة الاسلامية وصد عدوان الطغاة عنها فالمسلم مأمور شرعا ألا يعتدى على أحد من الخلق وقال تعالى في كتابه "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين"⁽³⁾. والنبى كان ليناً ولم يكن متشدداً⁽⁴⁾. ومن ثم يجب أن يتصدى الأزهر للارهاب بالتأكيد على مبدأ الاعتدال ووسطية الاسلام وتفكيك الفكر المتطرف الذى يستخدم يستخدم مفاهيم ملتبسة مما يسبب لصاحبه والمجتمع شقاء كبير⁽⁵⁾.

(1) فريدة النقاش، "قضية المناقشة: تصنيع الارهاب"، الأمل، 21 يناير 2015، ص9.

(2) فريدة النقاش، "قضية المناقشة: من علامات الساعة"، الأمل، 25 فبراير 2015، ص9.

(3) شوقى علام، "نحو مجتمع آمن ومستقر: الجهاد في مواجهة الارهاب"، الأهرام، 21 نوفمبر 2014، ص43.

(4) شوقى علام، "نحو مجتمع آمن ومستقر: كيف تعامل النبى مع التطرف؟"، الأهرام، 28 نوفمبر 2014، ص32.

(5) شوقى علام، "نحو مجتمع آمن ومستقر: لأزهر ومواجهة الارهاب"، الأهرام، 5 ديسمبر 2014، ص42.

وربط أيضا وحيد عبد المجيد بين الفكر المتطرف والارهاب إذ يرى أن الاخوان اختاروا طريق الارهاب برعايتهم لجماعات الارهاب في سيناء ورفضهم للديمقراطية وانتهاجهم للعمل المسلح كرد فعل لعزل محمد مرسى⁽¹⁾. وحلل أسباب الفكر المتطرف من خلال البيئة الاجتماعية من فقر وظلم وجهل وانغلاق عقلي مما يؤدي إلى انتاج الفكر المتطرف الذي قد يتحول أوقات الأزمات الى ارهاب⁽²⁾.

واتفق معه أيضا فاروق جويده في أن الاخوان بما تقوم به من عمليات ارهابية تمثل تهديدا لأمن الوطن ولابد من مواجهته⁽³⁾. واعتبر صناعة الارهاب صناعة غربية من خلال ما قام به الغرب من نهب ثروات الشعوب وتركها تعاني الفقر والجوع والاستبداد والجهل مما يخلق تربة خصبة للارهاب بالاضافة لزرع الفتن والانقسامات بين الشعوب العربية بالانقسامات الطائفية ما بين سنة وشيعة أو مسلمين ومسيحيين وما إلى ذلك⁽⁴⁾. ولمواجهة خطر الارهاب اقترح تفعيل المواجهة الثقافية سواء من خلال المؤسسات الدينية والجامعات ومراكز الأبحاث بالاضافة للأسرة والمدرسة⁽⁵⁾. بالاضافة لضرورة تبني الجامعة العربية مشروعا لمواجهة الارهاب الفكرى بكل جوانبه مع امكانية تفعيل اتفاقية الدفاع العربى المشترك للتصدى لهذا الخطر⁽⁶⁾.

(1) وحيد عبد المجيد، "اجتهادات: الارهاب بين الدولة والجماعة"، الأهرام، 22 يوليو 2013، ص 11.

(2) وحيد عبد المجيد، "اجتهادات:مصانع الارهاب"، الأهرام، 17 مايو 2014، ص 12.

(3) فاروق جويده، "هوامش حرة: الاخوان والارهاب"، الأهرام، 22 فبراير 2015، ص 22.

(4) فاروق جويده، "الارهاب الأسود مسئولية من؟"، الأهرام، 3 أكتوبر 2014، ص 13.

(5) فاروق جويده، "في قصية الارهاب لكل ممان"، الأهرام، 31 أكتوبر 2014.

(6) فاروق جويده، "هوامش حرة: قرار حصر ولكن"، الأهرام، 20 يناير 2015، ص 28.

وطرح وحدي زين الدين أيضًا رؤيته بأن الإرهاب صناعة غربية⁽¹⁾. واعتبر أن السبب في غياب تعريف للإرهاب لأن ذلك قد يطال البعض وبالتالي لم يظهر تعريف محدد للإرهاب⁽²⁾. واقترح لمواجهة هذه الظاهرة تشديد عقوبات الجرائم الإرهابية وزيادة عدد الدوائر القضائية التي تنظر قضايا الإرهاب وتعديل قانون العقوبات لتحقيق هذا الهدف - مع ضمان حق المتهم في الدفاع عن نفسه بكل السبل التي كفلها القانون - وتجفيف مصادر تمويل الإرهاب⁽³⁾. ودعا إلى عقد مؤتمر دولي سياسي شعبي بحضور جميع الأحزاب والقوى السياسية والنيابات العمالية والفلاحين في سبيل مواجهة هذا الخطر مع إمكانية توحيد كل القوى السياسية والشعبية فيما أطلق عليه "الجبهة الوطنية لمكافحة الإرهاب"⁽⁴⁾.

ولمعالجة الظاهرة الإرهابية يرى محمد حامد الجمل ضرورة إصدار قانون مكافحة الإرهاب بما يتضمن من تعريف لجرائم الإرهاب وتشديد للعقوبات على مرتكبيها وتنظيم إجراءات الضبط والتحقيق بما يمكن أجهزة الأمن من كشف كل الخلايا والعصابات التي تحرض على هذه الجرائم وتخطط لارتكابها وتمويلها⁽⁵⁾. ومحاكمة الإرهابيين علنًا عبر وسائل الإعلام⁽⁶⁾. وإعداد برنامج زمني محدد باعتبار الإرهاب تهديدًا للوطن والمواطن مع ضمان الحقوق والحريات العامة والتعويض العادل عن الأضرار الناجمة عنه وبسببه واختصاص القضاء العسكري بقضايا الإرهاب⁽⁷⁾. مع ضرورة نشر الوعي بصحيح الدين وأن الإرهاب ليس من الإسلام حيث قال تعالى "لا إكراه في الدين". وقال "فمن شاء

(1) وحدي زين الدين، "حكاوي، الإرهاب صناعة أمريكية"، الوفد، 3 فبراير 2015، ص.4.

(2) وحدي زين الدين، "حكاوي، غياب تعريف الإرهاب"، الوفد، 13 مايو 2016، ص.2.

(3) وحدي زين الدين، "حكاوي، تشديد عقوبات الإرهاب"، الوفد، 5 أبريل 2014، ص.4.

(4) وحدي زين الدين، "حكاوي، لا يأس ولا أحب طبل صمود ضد الإرهاب"، الوفد، 1 يونيو 2015، ص.3.

(5) محمد حامد الجمل، "أنوار الحقيقة: مشروع قانون مكافحة الإرهاب"، الوفد، 12 أبريل 2014، ص.12.

(6) محمد حامد الجمل، "أنوار الحقيقة: مشروع قانون مكافحة الإرهاب (2-2)"، الوفد، 19 أبريل 2014، ص.12.

(7) محمد حامد الجمل، "أنوار الحقيقة: مقاومة وردع الإرهاب والإرهابيين"، الوفد، 26 يوليو 2014، ص.10.

فليؤمن ومن شاء فليكفر"، مما يؤكد حرية العقيدة الإسلامية الصحيحة وتجريم الارهاب⁽¹⁾.

وطالب أحمد عبد المعطى حجازى بثورة دينية تتحقق من خلال موقف قوى لمواجهة الارهاب من خلال تطوير مناهج المعاهد الأزهرية وإعمال الحوار والمناقشة والاحتكام للعقل والمنطق والقيم التى يعترف بها الجميع وأعمال المواطنة والاعتراف بكافة حقوق المجتمع للوصول الى الدولة الحديثة التى تعلى رابطة الوطن وتفصل بين الدين والسياسة⁽²⁾.

واتفق معه عباس الطرابيلى فى ضرورة الحسم فى التعامل مرتكبى الجرائم الارهابية وإحالة من يعتدى على أى مواقع عسكرية للمحاكمة العسكرية⁽³⁾. ودعا "إلى تكاتف الشعب مع القوات المسلحة فى مواجهة الخطر الارهابى"⁽⁴⁾. وإحداث تنمية اجتماعية اقتصادية للتصدى له"⁽⁵⁾.

وهو ما أكدّه عماد الدين حسين حيث اعتبر أن المواجهة الأمنية أحد سبل مواجهة الإرهاب⁽⁶⁾. ولكنها ليست السبيل الوحيد فلا بد من إشراك كل قوى المجتمع فى العمل السياسى والشأن العام وجعله أكثر اهتمامًا بأموره وكذلك

(1) محمد حامد الجمل، "أنوار العقيدة: لاسلام ومقاومة الارهاب الاخوانى"، اولد، 1 نوفمبر 2014، ص10.

(2) أحمد عبد المعطى حجازى، "الثورة لدينية أو داعش"، الأهرام، 25 فبراير 2015، ص10.

(3) عباس الطرابيلى، "هموم مصرية: لفضاء لعسكرى لن اذن؟"، الوفد، 11 ابريل 2014، ص16.

(4) عباس الطرابيلى، "هموم مصرية: صحوة شعبية ضد الارهاب"، الوفد، 16 ابريل 2015، ص16.

(5) عباس الطرابيلى، "هموم مصرية: المدرسة ومصنع لمواجهة الارهاب"، الوفد، 2 ديسمبر 2014، ص16.

(6) عماد الدين حسين، "علامة تعجب: كيف نواجه الإرهاب ولا نخسر المجتمع؟"، الشرق الجديد، 17 أبريل 2014.

حسن معاملة الشرطة للمواطنين حتى يكونوا أكثر تعاونًا معهم لهزيمة الإرهاب⁽¹⁾. بالإضافة إلى عقد ندوات مع أهالي شمال سيناء حتى نستطيع إقناعهم بخطورة الإرهاب والإرهابيين ليكونوا أكثر وعيًا بخطورة الانضمام إلى تلك التنظيمات⁽²⁾. ولابد من توصيل رسالة إعلامية صحيحة عن حجم الإرهاب حتى نستطيع مواجهته⁽³⁾. وكل هذا سيسهم في توصيل رسالة للجماعات المتطرفة أن مثل هذه العمليات لن تجدى وسيظل الشعب والجيش والحكومة متوحدين ضد هذا الخطر⁽⁴⁾.

(1) عماد الدين حسين، "علامة تعجب: كيف نشرك المجتمع في هزيمة الإرهاب؟"، الشروق الجديد، 21 أغسطس 2015.

(2) عماد الدين حسين، "علامة تعجب: عيد ألا نقتل من قوة الإرهاب"، الشروق الجديد، 14 يناير 2015.

(3) عماد الدين حسين، "علامة تعجب: الإرهاب ليس يأثسا"، الشروق الجديد، يونيو 2015.

(4) عماد الدين حسين، "علامة تعجب: هذا الإرهاب الأعمى"، 16 أبريل 2015.

الخلاصة

يتضح من العرض السابق أن طرح كتاب صحف الدراسة لمفهوم الارهاب ركز على تعريفه في أنه لا يستهدف أشخاصا معينين وإنما يستهدف الرعب في كل المجتمع الذي تنتمي اليه الضحايا وأن مسببات الإرهاب التطرف الديني واحتكار مفهوم الدين لدى بعض الجماعات الأمر الذي يتطلب مواجهة ذلك بإظهار الفكر الديني المتسامح، وأن مفهوم القتال في الاسلام ليس للهجوم على الغير انما هو للدفاع، كما أوضح شوقي علام مفتي الجمهورية وعليه يجب تعديل مناهج الدراسة لمواجهة هذا الفكر المتشدد، وكذا إصدار قوانين لمحاكمة الارهابيين بما يتفق وخطورة الجرائم التي ارتكبوها وضرورة عدم الاقتصار على المواجهة الأمنية فقط وإنما دمج كل قوى المجتمع في مواجهة مثل هذا الخطر ورفع مستوى الوعي بالشأن العام إعلاميا بتوفير المعلومة الصحيحة.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
11	المقدمة
17	الفصل الأول: الواقع السياسي والاجتماعي في مصر خلال الفترة من عام 2011م إلى عام 2017م: الأحداث والقضايا
19	تمهيد
21	المبحث الأول: الأحداث والقضايا التي شهدها المجتمع المصري في أثناء الفترة من فبراير 2011، وحتى يونيو 2012
33	المبحث الثاني: الأحداث والقضايا التي شهدها المجتمع المصري أثناء الفترة من يونيو 2012 إلى يونيو 2013
43	المبحث الثالث: الأحداث والقضايا التي شهدها المجتمع المصري في أثناء الفترة من يوليو 2013 إلى يونيو 2014
49	المبحث الرابع: الأحداث والقضايا التي شهدها المجتمع المصري في أثناء الفترة الرئاسية الأولى للرئيس عبد الفتاح السيسي (يونيو 2014 – ديسمبر 2017)
57	الفصل الثاني: الدراسة التحليلية: المفاهيم السياسية والاجتماعية في الخطاب الصحفي المصري من عام 2011م وحتى عام 2017م
59	تمهيد
60	الخطوات الإجرائية للدراسة التحليلية
65	المبحث الأول: المفاهيم السياسية الاجتماعية في الخطاب الصحفي المصري في أثناء الفترة من يناير 2011 إلى يونيو 2012
95	المبحث الثاني: المفاهيم السياسية والاجتماعية في الخطاب الصحفي المصري في أثناء الفترة من يونيو 2012 إلى يونيو 2013
125	المبحث الثالث: المفاهيم السياسية والاجتماعية في الخطاب الصحفي المصري في أثناء الفترة من يوليو 2013 إلى يونيو 2014
133	المبحث الرابع: المفاهيم السياسية والاجتماعية التي تناولها الخطاب الصحفي خلال الفترة الأولى للرئيس عبد الفتاح السيسي يونيو 2014: ديسمبر 2017

159	الفصل الثالث: تطوّر المفاهيم السياسيّة والإجتماعيّة خلال الفترة من عام 2011 وحتى عام 2017
161	تمهيد
163	المبحث الأول: تطوّر المفاهيم باختلاف الأحداث والفترات الزمنية
171	المبحث الثاني: تطوّر المفاهيم باختلاف الصحف وتوجّهاتها، وأنماط ملكيتها
181	المبحث الثالث: تطوّر المفاهيم واختلاف تناولها باختلاف الكتاب، وخلفياتهم التعليميّة، والثقافيّة، ومواقعهم الوظيفيّة
189	المبحث الرابع: النتائج العامة للدراسة ومناقشتها
199	الفصل الرابع: معالجة صحيفة الحرية والعدالة ووطنى للمفاهيم المرتبطة بقضية شكل الدولة وهويتها
201	تمهيد
205	مفاهيم الدراسة
205	نتائج الدراسة
213	الخلاصة
215	الفصل الخامس: "معالجة الخطاب الصحفى المصرى لمفهوم الإرهاب فى الفترة من 30 يونيو 2013 وحتى ديسمبر 2016.. دراسة تحليلية
217	تمهيد
219	تحليل خطاب صحف الدراسة فى تناول مفهوم الارهاب فى الفترة الخاضعة للدراسة
227	الخلاصة

الزهراء أحمد رشاد

مدرس مساعد بقسم الصحافة. كلية الإعلام. جامعة القاهرة.

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس إعلام، كلية الإعلام. جامعة القاهرة. قسم صحافة. 2010.
- ماجستير في الصحافة. تقدير عام ممتاز. 2019.

الخبرات العملية:

- الإشراف على قسم الرياضة بصحيفة "صوت الجامعة" ومجلة "الجامعة" الصادرتين عن جامعة القاهرة.

الدورات الحاصل عليها:

- برامج "Word" و "Photoshop".
- تحرير المواقع الإلكترونية بقناة دويتش فيله الألمانية.
- عدة دورات بمركز تنمية قدرات أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة منها: النشر الدولي ونظم الامتحانات وتقويم الطلاب والجوانب المالية والقانونية للأعمال الجامعية.
- اجتياز الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي ICDL.

zahrarashad46@gmail.com

للتواصل:

